

تسلمها قلم المحكمة
بتاريخ

رقم القضية:

1 StE 3/21

3 BJs 9/19-4 GBA b. BGH

المدعي العام الاتحادي في محكمة العدل الاتحادية

المحكمة الإقليمية العليا في كولنز

باسم الشعب

الحكم

في قضية أمن الدولة ضد

، ...

المولود بتاريخ .../سوريا،

آخر محل إقامة له: ...،

حاليا رهن الحبس الاحتياطي في السجن ...

- محامي الدفاع: 1. المحامي ... [A]

2. المحامي ... [B] -

بسبب ارتكاب جريمة ضد الإنسانية والتحرّيش عليها

أصدرت الهيئة الجنائية الأولى - الهيئة المعنية بالجرائم ضد الدولة - التابعة للمحكمة الإقليمية العليا في كولنز بناءً

على الإجراءات الرئيسية التي بدأت في 23 نيسان/أبريل 2020،

في جلستها المنعقدة في 24 شباط/فبراير 2021،

والتي شاركت فيها:

القاضية رئيسة المحكمة الإقليمية العليا ... بصفتها قاضية رئيسة،

قاضية في المحكمة الإقليمية العليا...

قاض في المحكمة الإقليمية العليا...

قاضية في المحكمة الإقليمية العليا ...

قاض في المحكمة الإقليمية العليا ...

كقضاة مكلفين

كبير المدعين العامين في محكمة العدل الاتحادية ...،

المُدعية...

بصفته ممثلين للمدعي العام الاتحادي لدى محكمة العدل الاتحادية،

المحامي... [A] من ...،

المحامي... [B] من ...

بصفتهما محامين للمدعى عليه،

المفتشة العدلية ...،

بصفتها كاتبة قلم المحكمة،

الحُكم التالي:

يُحكم على المدعى عليه بالسجن لمدة

أشهر

وسنة

أربع سنوات

بسبب مساعدته وتحريضه على ارتكاب جريمة ضد الإنسانية في شكل تعذيب وحرمان خطير من الحرية.

ويتحمل المدعى عليه تكاليف الإجراءات.

اللوائح المطبقة:

المادة 7، الفقرة 1، البنود الفرعيان (5) و(9)، والفقرة 2 من المادة 7 من قانون العقوبات الدولي، المادة 27 من قانون العقوبات الجنائية، المادة 46b من قانون العقوبات الجنائية.

جدول المحتويات:

أ - الإثباتات	ص 5
أولاً- الإثباتات المتعلقة بالشخص	ص 5
ثانياً - الإثباتات المتعلقة بالأسس الموضوعية	ص 7
1. التطور السياسي والاجتماعي العام في سوريا حتى عام 2011	ص 7
(أ) التاريخ والهيكل السياسي والاجتماعي	ص 7
(ب) ممارسة السلطة ودور جهاز الأمن السوري	ص 8
2. بداية ومسار الصراع في سوريا من بداية عام 2011 إلى منتصف عام 2012	ص 12
(أ) "الربيع العربي"، تعزيز احتجاجات المجتمع المدني في سوريا	ص 12
(ب) مسار الصراع	ص 13
(ج) الجهات الفاعلة والمؤسسات الحكومية المعنية، والنهج والضحايا	ص 24
(د) موجز	ص 29
3. الفرع 251 والقسم 40 التابعان لإدارة المخابرات العامة السورية	ص 30
4. مشاركة المدعى عليه	ص 34
(أ) نشاط المدعى عليه داخل جهاز المخابرات السورية، الإجراءات السابقة للجريمة	ص 34
(ب) الأفعال التي أسهمت في ارتكاب الجريمة في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2011	ص 35
(ج) السلوك بعد الجريمة	ص 37
ب. تقييم الأدلة	ص 38
أولاً- أقوال المدعى عليه	ص 38
1. بيان مكتوب من المدعى عليه	ص 38
2. المعلومات المقدمة في إجراءات اللجوء	ص 40
3. سماع الشهود	ص 42
4. المقبولية	ص 47
ثانياً: الإثباتات المتعلقة بالوضع السياسي والاجتماعي العام في سوريا والتنظيم الداخلي والأجهزة الأمنية في الفترة الممتدة حتى عام 2011	ص 49
1. التطورات السياسية والاجتماعية العامة في سوريا حتى عام 2011	ص 49
2. ممارسة السلطة وهيكل ومهام أجهزة المخابرات السورية	ص 57

ص 59	ثالثا - الإثباتات المتعلقة ببداية الصراع ومساره منذ عام 2011 فصاعدا، والجهات الفاعلة والضحايا
ص 60	1. المسار العام للصراع منذ عام 2011
ص 83	2. "خلية إدارة الأزمة"
ص 87	3. عدد القتلى وتوثيقهم ومعاملتهم؛ المقابر الجماعية
ص 105	4. المستشفيات العسكرية
ص 106	رابعا - الإثباتات المتعلقة بالفرع 251 والقسم 40 التابعين لإدارة المخابرات العامة السورية
ص 106	1. الفرع 251
ص 132	2. القسم 40
ص 136	خامسا- الإثباتات المتعلقة بشخص المدعى عليه
ص 139	سادسا- الإثباتات المتعلقة بالمساهمة الإجرامية الملموسة للمدعى عليه
ص 139	1. مسار ترقي المدعي عليه في المخابرات السورية
ص 146	2. الإجراءات الملموسة للمشاركة في الجريمة، السلوك بعد الجريمة
ص 155	ج. التقييم القانوني
ص 155	أولا. بخصوص متطلبات المادة 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي
ص 155	1- هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين
ص 157	2. الجريمة الرئيسية: التعذيب والحرمان الشديد من الحرية
ص 159	ثانيا. مساعدة المدعي عليه والتحرّيز على الجريمة
ص 159	ثالثا. التبرير والذنب
ص 160	رابعا. العقوبات التي تعترض الملاحقة الجنائية
ص 160	د. إصدار الحكم
ص 160	أولا. نظرة عامة
ص 161	ثانيا. إطار إصدار الأحكام
ص 161	1. الفقرة 1 من المادة 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي
ص 161	2. الفقرة 2 من المادة 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، الفقرة 2 من المادة 27 من القانون الجنائي الألماني
ص 163	3. المادة 46b من القانون الجنائي الألماني
ص 167	ثالثا - إصدار الأحكام بالمعنى الدقيق
ص 169	هـ. التكاليف، الاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة

الأسباب:

أ- الإثباتات

أولاً- الإثباتات المتعلقة بالشخص

ولد المدعى عليه في 25 أيار/مايو 1976 في دمشق وهو مواطن سوري ونشأ في شرق سوريا. مسقط رأسه هي بلدة موحسن الصغيرة في محافظة دير الزور. للمدعى عليه أربعة أشقاء على الأقل، أخ أكبر وأخ أصغر وأختان. توفي والده في وقت لا يمكن تحديده. وتقيم الدته وشقيقه الأصغر في تركيا. تعيش إحدى الأخوات مع عائلتها في اليونان، وشقيقة أخرى في دمشق.

إلتحق المدعى عليه بالمدرسة في مسقط رأسه حتى الصف 12 وتركها دون شهادة. بعد ذلك عاش من عام 1994 إلى عام 1996 مع شقيقين وعم في دمشق في حي الميدان. في 10 تموز/يوليه 1996 - في سن العشرين - انضم المدعى عليه إلى إدارة المخابرات العامة السورية، وعمل فيه حتى فراره في أوائل كانون الثاني/يناير 2012. أثناء عمله في المخابرات استمر في العيش في دمشق. وعاش لبعض الوقت في سكن جهاز الاستخبارات. بدأ المتهم حياته المهنية كضابط صف وحصل على رتبة مساعد. وتشكل أماكن ومهام عمله مع المخابرات موضوع الإثباتات المتعلقة بهذه القضية. وقد وقعت الجريمة موضوع القضية في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011.

فر المتهم في 5 كانون الثاني/يناير 2012 وعاد إلى مسقط رأسه، موحسن، في البداية بدون زوجته وأطفاله الأربعة الذين بقوا في دمشق، حيث بقي لمدة غير معروفة. ولمعرفة مكان وجوده أجرت المخابرات تحقيقات مع زوجته وشقيقه. ولا يمكن تحديد الوقت الذي اجتمع شمل المتهم فيه مع عائلته التي انتقلت أيضا إلى شرق سوريا في وقت غير معروف، ولا الوقت الذي غادر فيه سوريا وما إذا كان قد تم ذلك مع عائلته. وعلى أي حال، وصل المدعى عليه إلى اليونان عبر تركيا، حيث يدعي أنه بقي هناك لفترة من الوقت. في 25 نيسان/أبريل 2018، سافر جوا من اليونان إلى ألمانيا مع زوجته وخمسة من أطفالهما الستة. وتم السماح لهم بالدخول على أساس لم شمل الأسرة، حيث ... [ج]، كان هناك ابن قاصر آنذاك للمتهم كان قد أرسل مسبقا بالفعل ووصل قبل ذلك إلى ألمانيا.

وفي ألمانيا، تقدم المدعى عليه مع زوجته بطلب لجوء في 9 أيار/مايو 2018. وفي 2 آب/أغسطس 2018، حصل على تصريح إقامة مؤقتة طوال مدة إجراءات اللجوء، التي لم تكتمل بعد. وتم إيواء المتهم في البداية مع أسرته في مركز استقبال أولي في ... [أ]. في صيف عام 2018، وُحُصت له شقة في ... [ب] شارع ... في ... [ج] ليعيش فيها هو وزوجته وأطفاله - باستثناء ابنه الأكبر ... [د] - واستمر ذلك حتى القبض عليه. يتلقى المدعى عليه وعائلته الضمان الاجتماعي الأساسي في ألمانيا بموجب قانون إعانة طالبي اللجوء.

المدعى عليه مسلم سني تزوج منذ 1 سبتمبر 1998، بالسيدة [هـ]... المولودة في عام 1977. وأسفر الزواج عن ستة أطفال، وهم ابن ... [د] وُلد في عام 1999 ... ، وابنة ... [و] ولدت في دمشق عام 2001، وابن ... [ج] وُلد في دمشق عام 2002، وابنة ... [ز] ولدت في دمشق عام 2005، وابن ... [ح]، تاريخ ميلاده حسب شهادة الأحوال الشخصية السورية هو ... 2014 في دير الزور، وابنة ... [ي]، تاريخ ومكان ميلادها ... 2015، دير الزور. الابنة الكبرى للمدعى عليه، ... [و]، تعاني من ضمور العضلات وتعيش على كرسي متحرك.

المدعى عليه لديه سجل جنائي في ألمانيا. حيث صدر ضده بسبب إصابة جسدية أمر جنائي من ... [أ] محكمة المقاطعة في 24 تموز/يوليه 2018 (القضية رقم 8143 Cs - Js 20064/18)، دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2018، حيث حكم عليه بغرامة قدرها 20 فئة يومية بقيمة 5 يورو لكل منها، وتم التنفيذ بالكامل منذ ذلك الحين. واستند الحكم إلى حقيقة أن المدعى عليه صفع في 26 أيار/مايو 2018 طفلاً على وجهه في مركز استقبال لطالبي اللجوء في ... [أ] أثناء مشادة بين ابنه وذلك الطفل.

وفي إطار الإجراءات الحالية، أُلقي القبض على المدعى عليه واحتجز في 12 شباط/فبراير 2019 بناء على مذكرة توقيف صادرة عن قاضي التحقيق في محكمة العدل الاتحادية في 7 شباط/فبراير 2019 (القضية رقم 4 BGs 25/19). في 17 مايو 2019، أطلق سراحه من الحجز بعد قرار صادر في نفس اليوم عن محكمة العدل الاتحادية - قاضي التحقيق (القضية رقم 4 BGs 128/19)، حيث وجد القاضي أن شهادة المدعى عليه التي أدلى بها والتي تجرم نفسه غير مقبولة كدليل، ورفض الاشتباه القوي القائم عليها، وألغى مذكرة الاعتقال. وبناءً على استئناف المدعي العام الاتحادي ألغت الهيئة الجنائية الثالثة في محكمة العدل الاتحادية، بموجب الأمر المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2019+ (القضية رقم. StGB 14/19)، القرار

المذكور أعلاه الصادر عن قاضي التحقيق وعدلت مذكرة الاعتقال الأصلية المؤرخة 7 شباط/فبراير 2019 بالحد من نطاق الجريمة التي يوجد بشأنها اشتباه قوي. بناءً على ذلك تم حبس المدعى عليه مرة أخرى في 25 آب/أغسطس 2019 وظل رهن الاحتجاز منذ ذلك الحين.

ثانياً - الإثباتات المتعلقة بالأسس الموضوعية

1- التطور السياسي والاجتماعي العام في سوريا حتى عام 2011

أ) التاريخ والهيكل السياسي والاجتماعي

ينقسم سكان الدولة السورية، التي نالت استقلالها في عام 1946 عندما انتهى حكم الانتداب الفرنسي، إلى مجموعات عرقية ودينية مختلفة. ويشكل المسلمون السنة النسبة الأكبر من السكان (2011: حوالي 60-70٪)، ويمثل العلويون - وهم مسلمون أيضاً - نسبة أخرى أصغر بكثير (2011: حوالي 11٪)، في حين أن الحصة المتبقية تضم أقليات من المسيحيين والمسلمين الشيعة والدروز واليهود واليزيديين. ومنذ الاستقلال، أصبحت الأقلية العلوية المجموعة السكانية الأكثر نفوذاً سياسياً واجتماعياً. ويعود ذلك إلى دعمهم المبكر لحكم الانتداب الفرنسي والتمثيل غير المتناسب في الجيش السوري، حيث لا يزالون يشكلون غالبية الضباط. كما أن حزب البعث، الذي أنشئ فيما بعد على أنه حزب الدولة، يهيمن عليه العلويون. بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن العلويين ممثلون تمثيلاً زائداً في الإدارة والجيش والاقتصاد بسبب تعيين معظم العلويين المقربين والأقارب في مناصب قيادية من قبل الرئيسين حافظ وبيشار الأسد. ومع ذلك، فقد وصل السنة أيضاً إلى مناصب قيادية من حين لآخر، وذلك بفضل مؤهلاتهم وجهودهم الاستراتيجية لتحقيق التنوع العرقي والديني الذي يمكن إبلاغه للشعب. ومن الأمثلة على كبار المسؤولين السنة حسن تركماني، الذي قتل في هجوم في عام 2012 وكان وزيراً للدفاع حتى عام 2009 ومستشاراً رئيسياً للرئيس بعد ذلك، وهشام اختيار، رئيس إدارة المخابرات العامة حتى عام 2005 ثم رئيس أمن حزب البعث؛ وعلي مملوك، الذي يعتقد أنه رئيس إدارة المخابرات العامة. علاوةً على ذلك، فإن الرئيس بيشار الأسد وبعض أفراد أسرته المقربين متزوجون أيضاً من أزواج سنة.

وقد سعى حزب البعث، الذي تأسس في الأصل بأجندة قومية عربية ومعارضة للقوى الاستعمارية، في البداية إلى تحقيق هدف مجتمع عربي واشتراكي مستقل عن الدول الأجنبية في سوريا ولبنان والعراق. وفي عام 1963، وصل إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري. ومنذ عام 1973، تم تكريس حزب البعث في الدستور السوري باعتباره الحزب الرئيسي للدولة السورية كما أن المناصب القيادية للدولة محجوزة لأعضائه. وفي عام 2010، كان ثلثا أعضاء البرلمان السوري ينتمون إلى حزب البعث وأحزاب أخرى في كتلته. كما أن الجمعيات الكبيرة واتحادات الأعمال والنقابات العمالية قريبة من الحزب. وتزيد عضوية الحزب من فرص الحصول على امتيازات الدولة مثل التراخيص الاقتصادية أو القبول الجامعي أو الترقية في الخدمة المدنية. لقد ابتعد حزب البعث تدريجياً عن أيديولوجيته القومية العربية الاشتراكية الأصلية نحو هدف نفعي مؤيد للحكومة.

وأدى انقلاب آخر في عام 1970 إلى وصول حافظ الأسد، الذي كان حتى ذلك الحين وزيراً للدفاع، إلى السلطة كرئيس، وظل رئيساً للدولة السورية حتى وفاته في حزيران/يونيه 2000. وخلفه ابنه بشار الأسد البالغ من العمر 34 عاماً آنذاك وظل رئيساً لسوريا حتى يومنا هذا. وبعد أن نادى الرئيس الجديد علناً في بداية فترة ولايته بإحداث تغييرات اجتماعية وإرساء المزيد من الديمقراطية والإصلاحات، تم اتخاذ تدابير حذرة للتحرر الاجتماعي والانفتاح السياسي ("ربيع دمشق")، مثل الإفراج عن السجناء السياسيين، والموافقة على الصحف المستقلة، وإغلاق السجون، وقبول إنشاء منظمات لحقوق الإنسان، وترخيص الاتصالات عبر الهاتف الجوال والإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق الرئيس حملة لمكافحة الفساد. لكن في صيف عام 2001، عادت الحكومة السورية إلى موقفها القمعي مع اعتقال العديد من منتقدي الحكومة. وكما كان الحال في عهد حافظ الأسد، تم تسخير أجهزة المخابرات على وجه الخصوص لفرض سياسة الحكومة. وفي عام 2004، على سبيل المثال، سحقت قوات الأمن انتفاضة كردية في شمال شرق سوريا، مما أسفر عن مقتل 14 شخصاً وإصابة العديد من المحتجين.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، اقتربت سوريا من إيران في أعقاب حرب العراق. وفي الوقت نفسه، سعت الحكومة السورية إلى تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي.

(ب) ممارسة السلطة ودور جهاز الأمن السوري

أ) منذ الانقلاب العسكري في عام 1963، انتقلت سوريا من مجتمع ونظام حكم تعددي وليبرالي إلى نظام استبدادي وقمعي،

والذي اكتسب في نهاية المطاف سمات ديكتاتورية من خلال حكم الشخص الواحد بحكم الأمر الواقع الذي تم الحفاظ عليه بوسائل عنيفة. ومكنت حالة الطوارئ السارية منذ الانقلاب، والتي رفعها بشار الأسد فقط في نيسان/أبريل 2011 - ولكن دون أي تغييرات فعلية ملحوظة - من حظر التجمعات والصحف والأحزاب، وأعطت سلطات واسعة النطاق للأجهزة الأمنية، لا سيما من خلال تسهيل إمكانية الاحتجاز والاعتقالات. وهو ما أتاح للسلطات الأمنية القيام ودون قرار من المحكمة باحتجاز أي شخص يعرض الأمن العام أو النظام العام للخطر. وعلى نحو متزايد، كانت هناك اعتقالات تعسفية لأشخاص معرضين سياسيا، احتجزوا بصفة خاصة في سجون تديرها أجهزة المخابرات.

وعلى الرغم من أن التعذيب محظور بموجب الدستور منذ عام 1973، فإنه كثيرا ما يستخدم كوسيلة لابتزاز المعلومات والترهيب. وتواترت الوفيات في الحجز، سواء نتيجة لظروف السجن وسوء المعاملة، أو من خلال عمليات الإعدام المستهدفة للسجناء المتهمين بشن هجمات أو اعتداءات على مسؤولين حكوميين أو مؤسسات حكومية. وفي عام 1982، في ما أصبح يعرف باسم "مذبحة حماة"، استعان حافظ الأسد بالجيش لقصف مدينة حماة، التي كانت تهيمن عليها جماعات المعارضة، وخاصة ما يسمى بجماعة الإخوان المسلمين، مما أسفر عن مقتل ما بين 4000 و 40000 مدني. وبعد تولي بشار الأسد منصبه والانفتاح السياسي والاجتماعي المتقطع، شهد صيف عام 2001 عودة إلى الاعتقالات واسعة النطاق للمعارضين السياسيين والسياسات القمعية لوالده. وكما كان الحال في ظل حكم حافظ الأسد، لم يكن لدى أي معارضة فرصة جدية في الانتخابات، التي أجريت من بصورة شكلية. وتخضع المبادرات الاجتماعية والسياسية، حيثما لم تكن محظورة منذ البداية، لمراقبة الشرطة؛ ومنع نشاط حقوق الإنسان من مغادرة البلاد. وكانت وسائل الإعلام المطبوعة والإنترنت خاضعة لسيطرة الحكومة ورقابتها. وفي القطاع الاقتصادي، منحت عقود وتراخيص مثل تلك الخاصة بشبكات الهاتف المحمول، على سبيل المثال، لمجموعة من العائلات الموالية للحكومة أو المرتبطة بالرئيس، ولا سيما مجموعة الشركات التي يملكها رامي مخلوف، ابن عم الرئيس. وفيما يتعلق بتدابير التحديث وتطوير الهياكل الأساسية، تعطى الأفضلية للمناطق التي تعتبر موالية للحكومة أو التي تشير المؤشرات إلى أنها ستكون مربحة بشكل خاص للدولة.

لقد تم القضاء على المقاومة ضد الحكومة في مهدها منذ عهد حافظ الأسد من قبل أجهزة المخابرات الموجودة في كل مكان في المدن وكذلك في المناطق الريفية. وشكل نظام استخباراتي شامل من المخبزين مناخا سائدا من عدم الثقة والخوف في سوريا.

ب ب) ومنذ حكم حافظ الأسد، كان أحد الأدوات الأساسية لحكم الدولة السورية هو جهاز استخبارات واسع النطاق ("المخابرات")، والذي كان ومازال مسؤولاً عن مراقبة السكان والحصول على المعلومات على المستوى السياسي والاجتماعي من خلال اتخاذ إجراءات قمعية مثل عمليات التفتيش والاعتقال والاستجواب مع ممارسة أخطر أشكال العنف البدني في بعض الأحيان. وبموجب حالة الطوارئ السارية منذ سنوات طويلة، منحت المخابرات في الواقع سلطات تنفيذية واسعة النطاق دون أساس قانوني. وداخل النظام، كانوا يتمتعون بسلطة عالية. ولم تكن هذه وحدات تابعة للجهاز الإداري والأمني السوري بل كانت مؤسسات مستقلة تابعة مباشرة لقيادة الدولة وتعمل بشكل مباشر لتأمين حكمها. إن الدور الرسمي للأجهزة هو الكشف عن الأنشطة المناهضة للنظام ومواجهتها وكذلك مكافحة الإرهاب والتطرف.

وقد شكل مكتب الأمن القومي، الذي يعمل به كبار المسؤولين في أجهزة الاستخبارات، من بين آخرين، ومنذ آذار/مارس 2011، خلية إدارة الأزمة، الموضحة بمزيد من التفصيل أدناه، وهي بمثابة هيئة مراقبة وتنسيق تابعة لأجهزة الاستخبارات - شبه العسكرية. وتنقسم هذه الأجهزة نفسها حسب مجال المسؤولية، التي هي في حد ذاتها غير محددة بوضوح، إلى ما يلي:

- إدارة المخابرات العامة، التي تتبع مباشرة إلى رئيس الجمهورية،
- فرع المخابرات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع،
- إدارة المخابرات الجوية، التي تقدم تقاريرها أيضاً إلى وزير الدفاع،
- دائرة الاستطلاع الفني التي، تتبع هي الأخرى إلى وزارة الدفاع،
- إدارة الأمن السياسي التابعة لوزارة الداخلية.

وينقسم كل جهاز من أجهزة المخابرات إلى فروع، يتم تحديد معظمها برقم مكون من ثلاثة أرقام؛ وتحتوي بعض الفروع على أقسام محددة بأرقام مكونة من رقمين. وتدير هذه الأجهزة في معظمها شبكة من المكاتب الإقليمية التي تغطي البلد بأكمله. وهكذا، بالإضافة إلى الوحدات التنظيمية المركزية، فإن إدارة المخابرات العامة وإدارة المخابرات العسكرية وإدارة المخابرات الجوية لديها فروع ومقارز إقليمية في جميع المحافظات. وبالإضافة إلى الفروع التي تؤدي واجبات إدارية وتحقيقات سرية

وجمع المعلومات من وسائل التواصل الاجتماعي، فإن المخابرات العامة والعسكرية والجوية على الأقل لها فروع ذات صلاحيات تنفيذية يمكن من خلالها اتخاذ إجراءات مباشرة وعنيفة ضد الأشخاص والمؤسسات. وعلى الرغم من أنها ليسوا جزءا من الجيش، إلا أن أعضائها يحملون ألقابا عسكرية، خاصة على مستوى القيادة. وكقاعدة عامة، يرأس الأجهزة الفردية وفروعها جنرالات، ويرأس الأقسام ضباط برتبة عقيد ومقدم.

وتراوحت السيطرة التي تمارسها أجهزة الاستخبارات من مراقبة الأماكن العامة والأحداث إلى رصد المنظمات السياسية والجامعات والشركات والطوائف الدينية إلى المراقبة الفردية للموظفين العموميين والزعماء الدينيين. وكانت إدارة المخابرات العامة تركز بشكل أساسي على مراقبة السكان السوريين، وخاصة في منطقة دمشق. وكانت إدارة المخابرات العسكرية مسؤولة رسميا عن أمن القوات المسلحة، بما في ذلك الاستطلاع في الخارج، وكانت إدارة الأمن السياسي مسؤولة عن المراقبة السياسية والدينية. وارتبطت إدارة المخابرات الجوية بالقوات الجوية السورية بالاسم فقط، وكان اسمها مشتقا في الأصل من انتماء حافظ الأسد، الذي صممها كهيئة أمن شخصية، إلى القوات الجوية. وبصرف النظر عن مسؤوليتها عن مراقبة السلامة الجوية، كلفت الإدارة أساسا بإبقاء المعارضة تحت السيطرة. بالإضافة إلى ذلك، تم تكليف جميع أجهزة الاستخبارات بـ "مكافحة الإرهاب" وصد معارضي النظام.

وتدير أجهزة الاستخبارات مرافق الاحتجاز الخاصة بها، بما في ذلك في مفارزها الإقليمية، حيث يحتجز الأشخاص دون إجراءات رسمية، وأحيانا لفترات طويلة من الزمن، ويستجوبون ويعذبون لابتزاز المعلومات. يحدث هذا عادة قبل نقل المحتجزين إلى مرافق الاحتجاز العادية مثل السجن المدني في عذرا أو السجن العسكري في المزة. وحتى في عهد حافظ الأسد، استخدمت بعض تقنيات التعذيب بشكل منهجي وتم إعطاؤها أسماء محددة. وشملت هذه الضرب على الجسم كله بالكابلات أو العصي والضرب أو الجلد على باطن القدمين ("الفلقة") ؛ وإجبار الشخص على الدخول في إطار وتوجيه الضربات للضحية التي لا تستطيع الحركة ("الدولاب") ؛ وضرب شخص مربوط على لوح خشبي ("بساط الريح") ؛ والتعليق من اليدين مع أصابع القدم بالكاد تلمس الأرض مع ممارسة عمل عنيف على الشخص الأعزل ("الشبح") ؛ والتقييد على كرسي مع مسند ظهر قابل للتعديل، تتسبب حركته في إرهاب العمود الفقري ("الكرسي الألماني") ؛ وحرق أو كي أو لسع أجزاء الجسم؛ والصدمات الكهربائية، والإذلال والحرمان من الذهاب إلى المراحيض؛ والحرمان من النوم والماء والطعام. وفي كثير من الحالات أدت إساءة المعاملة والأوضاع العامة في السجون إلى وفاة السجناء.

وفيما يتعلق بتصرفات أجهزة المخابرات، يتبين في الفترة التي سبقت بداية الاحتجاجات في ربيع عام 2011 أن الأجهزة شرعت في عمليات اعتقال مستهدفة وسوء معاملة ضد أعضاء بارزين في المعارضة أو الصحافة أو الجماعات المصنفة على أنها تنتقد الدولة، مثل الإخوان المسلمين أو الأعضاء الناشطين سياسياً في المجتمع الكردي. ولا يمكن ملاحظة أي تغيير نحو نهج شامل وواسع النطاق ضد قطاعات واسعة من السكان المدنيين إلا في الفترة التي تلت ذلك.

ج ج) إن الجيش السوري هو جيش تجنيد إجباري. وتشمل وحدات النخبة التي تعمل على تأمين هياكل السلطة القائمة الحرس الجمهوري الذي يخضع مباشرة لرئيس الدولة، والفرقة 4 التي يقودها شقيق الرئيس، ماهر الأسد، على الأقل في عام 2011.

د د) وبالإضافة إلى المخابرات والقوات المسلحة النظامية، استخدم النظام السوري أيضاً وحدات شبه عسكرية وميليشيات قريبة من النظام للسيطرة على السكان. ومع ذلك، أصبحت أنشطتها ذات أهمية خاصة مع ظهور حركة الاحتجاج والاضطرابات في ربيع عام 2011. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى ما يسمى بـ "الشبيحة" (المشتقة من "الشبح")، وهي شبكة فضفاضة في البداية من الأشخاص المقربين من النظام الذين يقدمون أنفسهم على أنهم الذراع غير الرسمية للدولة، ومن أجل إثراء أنفسهم طوروا شكلاً من أشكال اقتصاد الظل القريب من الجريمة المنظمة. وقد تم حمايتهم من قبل رامي مخلوف المذكور أعلاه، وهو ابن عم رئيس الدولة بشار الأسد. ومع بداية الاضطرابات في ربيع عام 2011، لعب الشبيحة دوراً رئيسياً في قمع واضطهاد قوات المعارضة.

2- بداية ومسار الصراع في سوريا من بداية عام 2011 إلى منتصف عام 2012

أ) "الربيع العربي"، تعزيز احتجاجات المجتمع المدني في سوريا

في بلدان شمال أفريقيا - بدءاً من تونس بشكل رئيسي - وبلدان الشرق الأدنى والأوسط، بدأت حركة للمجتمع المدني مؤيدة للديمقراطية تكتسب زخماً أصبحت منذ أواخر عام 2010 وأصبحت معروفة في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية باسم "الربيع العربي" أو "الثورات العربية". ومن خلال المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي والمظاهرات وغيرها من أشكال التجمعات، نظمت احتجاجات في البلدان المتضررة، التي يخضع بعضها لحكم استبدادي، على المظالم السياسية والاجتماعية

والفساد وسوء الإدارة. وقد أدى ذلك جزئياً إلى تغييرات سياسية في الدول المعنية. وكان الشعار السياسي المستخدم في جميع البلدان هو "الشعب يريد إسقاط النظام". ومع ذلك، اعتبر كل من النظام هناك والمراقبين المستقلين أن امتداد الاحتجاجات إلى سوريا غير مرجح.

ومع ذلك، نما الدعم لحركة الاحتجاج أيضاً في سوريا. وعلى شبكة الإنترنت على وجه الخصوص كان هناك بالفعل دعم متزايد للمواقف المناهضة للحكومة في أوائل عام 2011. وبتشجيع من التطورات في الدول العربية الأخرى، ازداد الاستعداد للتحدث علناً ضد الحكومة السورية خلال الفترة اللاحقة. وشملت الفئات ذات الصلة في هذا الصدد أعضاء المعارضة المشهورين، وهم جزء من جيل الشباب المتأثرين بالإنترنت الذين تمكنوا من الوصول إلى المعلومات التي تنتقد الحكومة على الرغم من القيود المفروضة على هذه المعلومات، فضلاً عن الفئات السكانية المحرومة اقتصادياً التي لم تستند من نظام الدولة القائم على المحسوبية. ومع تقدم الصراع، انضم إليهم عدد متزايد من الأشخاص الذين انقلبوا على الحكومة كرد فعل على زيادة عنف الدولة، ولا سيما أقارب المعتقلين أو غيرهم من ضحايا الاحتجاجات السابقة. وكانت المساجد التي يرتادها المؤمنون السنة بمثابة رموز للحركة وكانت نقاط انطلاق للمظاهرات، خاصة بعد صلاة الجمعة، وهي إلزامية للمسلمين المتدينين. وبما أن إجراءات السلطات الأمنية كانت مركزة على هذه الأوقات والأماكن، فقد حولت الإجراءات القمعية شرائح أخرى من الأغلبية السنية ضد النظام السوري وقوات الأمن ذات الأغلبية العلوية، حيث يبدو الآن أن الإجراءات ذات دوافع طائفية أيضاً.

(ب) مسار الصراع

أ (أ) في شباط/فبراير 2011، نظمت أول مسيرات أصغر حجماً ضد الفساد والفقر ومن أجل المزيد من الحقوق الديمقراطية في بعض أجزاء سوريا. كانت التجمعات سلمية وفي البداية ولم تعيقها قوات الأمن في البداية. وفي بداية آذار/مارس 2011، كتب الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والخامسة عشرة في مدينة درعا في جنوب غرب سوريا شعارات مناهضة للحكومة مثل شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، والتي سبق استخدامها بالفعل في بلدان أخرى، على جدران المنازل. وبناء عليه أُلقي القبض على الأطفال والشباب. وعندما أطلق سراحهم من السجن بعد بضعة أيام ظهرت عليهم علامات

تعذيب واضحة، وحظي الحادث باهتمام على الصعيد الوطني على وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك اهتمام الصحافة العالمية وأدى إلى موجة من المظاهرات في أجزاء مختلفة من سوريا.

وفي 15 آذار/مارس 2011، وردا على احتجاز الأطفال والمراهقين وإساءة معاملتهم، اندلعت احتجاجات في دمشق في سوق الحميدية التاريخي المغطى، وفي الأيام التالية خرجت مظاهرة صامتة شارك فيها نحو 150 شخصا، اعتقل منهم نحو 30 شخصا. وفي يوم الجمعة 18 آذار/مارس 2011، تجمع المحتجون في درعا وبانياس وحمص ودير الزور بعد صلاة الظهر في مظاهرات أوسع نطاقا، قوبلت بالعنف من جانب قوات الأمن التي تم استدعاؤها. وكانت النتيجة مئات الجرحى وأثنان على الأقل من القتلى. وأعقب ذلك مسيرات منتظمة، خاصة أيام الجمعة، والتي نمت إلى عدة آلاف من الأشخاص، خاصة في مدن دمشق وحمص ودرعا ودوما. وردت قوات الأمن على ذلك باستخدام الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية. وفي 23 آذار/مارس 2011، استخدمت قوات الأمن الأسلحة النارية ضد المتظاهرين في درعا، حيث كانوا قد تجمعوا في المسجد العمري هناك. وأدى ذلك إلى وفيات لا يمكن تحديد عددها بدقة. وفي دمشق، فرقت مظاهرة في الجامع الأموي بعنف في 25 آذار/مارس 2011 بعد صلاة الجمعة. وفي منطقة دمشق، بما في ذلك دوما شمال شرق العاصمة، توفي عدد غير محدد من المتظاهرين في 1 نيسان/أبريل 2011 نتيجة لاستخدام قوات الأمن للأسلحة النارية. وفي الوقت نفسه، أُلقي القبض على العديد من المتظاهرين الآخرين.

وكانت غالبية المظاهرات والتجمعات نفسها سلمية إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، كان المتظاهرون العزل عموما يرتدون سعف النخيل وأغصان الزيتون كدليل على النوايا السلمية. غير أنه في أحيان متفرقة، كانت الحجارة ترمى. أدت أعمال الشغب في درعا إلى إحراق مباني قريبة من الحكومة، مثل مكتب حزب البعث.

ب ب) رد النظام السوري على الاحتجاجات المتصاعدة باستراتيجيات موازية مختلفة.

(1) وصفت تصريحات الحكومة والصحف الموالية للحكومة الاحتجاجات بأنها كانت انتفاضات موجهة من الخارج بهدف زعزعة استقرار الدولة السورية. وطوال عام 2011، أنكر مرارا وتكرارا وقوع عمليات قتل للمتظاهرين على أيدي قوات الأمن. ومن أجل تضليل الرأي العام (العالمي)، قدم أفراد من قوات الأمن يدعي أنهم أصيبوا بجروح في المستشفيات في مؤتمرات

صحفية، كان القصد منها الإشارة ضمناً إلى استعداد المتظاهرين لاستخدام العنف.

(2) وفي الوقت نفسه، بدأ أن بشار الأسد يتقرب من المحتجين من خلال الإعلان عن إصلاحات وتغيير جزئي في قيادة قوات الأمن. وفي بداية نيسان/أبريل 2011، رُفعت حالة الطوارئ وصدر أمر بالإفراج عن المتظاهرين المحتجزين؛ وبالإضافة إلى ذلك، لبت التعديلات التي أدخلت على القانون مطالب فرادى المجموعات السكانية. على سبيل المثال، الأكراد عديمي الجنسية تم منحهم الجنسية السورية وتم رفع الحظر المفروض على ارتداء النقاب الكامل للمعلمات. وفي الفترة التي تلت ذلك، ظلت الحكومة السورية تصالحية وأعلنت - أيضاً رداً على الاحتجاجات الدولية بسبب أعمال العنف ضد السكان المدنيين - أنها تريد الدخول في حوار مع المعارضة ووضع دستور جديد. وبالفعل سَنَّ بشار الأسد في نهاية تموز/يوليه وبداية آب/أغسطس 2011 قوانين للسماح بإنشاء الأحزاب السياسية إلى جانب حزب البعث ولتحسين حرية التعبير في وسائل الإعلام.

(3) من ناحية أخرى، وبدون أن يلاحظ ذلك أحد من الجمهور، واعتباراً من نهاية مارس 2011، تم تهيئة الظروف على أعلى مستوى للدولة للقيام بعمل عنيف موسع كمياً ونوعياً من قبل قوات الأمن. وكرد فعل على تصاعد الوضع، أنشئت "خلية إدارة الأزمة" في آذار/مارس 2011، وهي خلية مخصصة تتألف من كبار المسؤولين التنفيذيين في قوات الأمن. وكانت الخلية تابعة مباشرة لرئيس الدولة بشار الأسد. وكان الأعضاء الدائمون هم نائب رئيس القيادة الإقليمية لحزب البعث، محمد سعيد بخيتان، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ورؤساء أجهزة المخابرات، وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تغيير في ممثلي الحكومة. كانت الخلية فوق الهيئات الإدارية للجيش والمخابرات، وكانت تصدر أوامر مركزية لجميع قوات الأمن والتي من شأنها تحديد الخط العام لمواصلة التعامل مع الاحتجاجات. وشملت المتطلبات والتعليمات التي أصدرتها الخلية على وجه الخصوص التعليمات ذات الطابع التنظيمي والتي تشمل المخابرات وهيكل حزب البعث. ومنذ منتصف نيسان/أبريل 2011 على أقصى تقدير، كان الهدف هو قمع حركة الاحتجاج بعنف باستخدام القوة المسلحة من قبل قوات الأمن من أجل منع زعزعة استقرار النظام والإطاحة المحتملة به.

(أ) في نيسان/أبريل 2011، كانت هناك عدة اجتماعات للخلية. وفي اجتماع عُقد في 18 نيسان/أبريل 2011 أو قبل ذلك التاريخ بقليل، وبعد مناقشة "الوضع الأمني" و "الوضع السياسي"، اتخذ قرار بالمعنى التالي:

1. لقد انتهت مرحلة التسامح وتحقيق المطالب، لأن المخربين والمتآمرين اعتمدوا كثيرا على سياساتنا تحقيقا لهذه الغاية، ورفعوا الحدود العليا لمطالبهم، وزادوا من نهجهم العدائي، واستخدموا كل وسائل العدوان والسلاح، وغنوا الصراعات الطائفية.

2. ويتعين مواجهة المتظاهرين، الذين يعرضون السلامة للخطر والمخربين، بجوانب مختلفة، والتي تشمل ما يلي:

- أ) عدم الإفراج عن أي معتقل ونقل المقبوض عليهم إلى القضاء.
- ب) يجب مواجهة أولئك الذين يحملون السلاح ضد الدولة بالسلاح، مع الحرص عندئذ على عدم تعريض المدنيين للخطر.
- ج) ويجب إعطاء تعليمات بمصادرة الدراجات النارية غير المرخصة وكذلك الدراجات النارية المرخصة التي يستخدمها الأشخاص المسلحون كوسيلة للتحريض أو كوسيلة للنقل (يجب الاتفاق على المناطق والتفاصيل مع وزارة الداخلية).
- د) ويتعين إلقاء القبض على الجناة المعروفين دون مdahمات، ووضعهم في السجن وتسليمهم إلى القضاء.
- هـ) آليات التعامل مع المظاهرات:
- يجب تجهيز الشرطة لغرض مواجهة المظاهرات بدعم من الأجهزة الأمنية. وبالمثل، يجب إعداد مظاهرات من جانب الحزب والمنظمات لمواجهة المظاهرات، إذا لزم الأمر ووفقا للوضع.
- ولا تشارك القوات المسلحة إلا في حالات الطوارئ وبمهام ثابتة فقط.
- ويجب تحديد مهام ومسؤوليات وآليات التعاون بين مختلف الهيئات تحديدا دقيقا.

3. وفي هذه المناطق، ستشكل هيئات عليا تتألف من عضو قيادي ومسؤول عسكري رفيع المستوى وضابط أمن لأغراض التخطيط والتنفيذ والقيادة. وتتبع هذه الهيئات جميع الجهات العسكرية والأمنية والحزبية الموجودة في منطقتها. ويشمل ذلك:

- هيئة للمنطقة الوسطى.
- هيئة للمنطقة الساحلية.
- وتتولى خلية إدارة الأزمة هذه المهمة في دمشق وريف دمشق [ملاحظة من الهيئة: محيط دمشق].

4. تعطى الأولوية للمنطقة الوسطى، مع اتخاذ تدابير للحفاظ على الهدوء في المناطق الأخرى.

5. يتولى جهاز الحزب (المنظمات الحزبية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية) الدور التالي:

- تدريب القوات المخصصة لمواجهة المتظاهرين وكذلك لاستخدام السلاح.
- الحضور المتواصل والمتناوب في مقر الحزب.

- ضمان توافر احتياطي محدود في الجهاز الحزبي والتنظيمات، والذي يمكن توسيعه حسب الوضع في كل محافظة.
- المشاركة في المواجهة مع المظاهرات المعادية.
- عقد مسيرات داعمة حسب احتياج ووضع كل محافظة.
- مراقبة أوضاع السكان والإبلاغ عن المشتبه بهم والمعرضين وكذلك احتمال اعتقالهم ونقلهم إلى السلطات الأمنية والجيش.
- تقسيم القوات المدربة إلى وحدات لها قيادة بحيث يتم تنظيم تدخلها.

6. ويجب عقد اجتماع مع النقابات العمالية التي تسند إليها واجباتها وتبلغ بأن المخالفين سيحاسبون بموجب قانون النقابات والقوانين العامة.

7. يجب إبلاغ رؤساء الجامعات بأنه يجب إبلاغ الطلاب بأن التجمعات في الجامعة محظورة بموجب القانون وسيتم طرد أي مخالف من الجامعة.

8. دور وسائل الإعلام:

- إيفاد وفود إعلامية مدنية وعسكرية إلى الأماكن وتصوير الأحداث، بحيث يتم بث التسجيلات بطريقة سريعة، وهو ما يجب أن يتم بعد تحرير وإعداد تعليق مناسب تقوم به هيئة إعلامية متخصصة، ويفضل أن يكون ذلك بمشاركة الإدارة السياسية للقوات المسلحة. وهناك حاجة إلى تنسيق مستمر مع السلطات الأمنية والقوات المسلحة.
- مراجعة اللافئات والمفاهيم والصياغات التي تظهر أثناء البث وكذلك حذف أي مصطلحات غير مقبولة واستخدام المفاهيم والمصطلحات بناء على الجرائم المنصوص عليها في القانون الجنائي.
- تطبيق الأساليب الإبداعية ردا على وسائل الإعلام المعادية، والتي تقوم على التوثيق بالصوت والصورة.
- شرح الحالات التي تعتبر غير قانونية.
- يجب أن يفهم المواطنون وكذلك المخربون أنه من أجل الحفاظ على أمن الدولة والمواطنين والنظام العام، فإننا نكون في بداية مرحلة يتم فيها تطبيق القانون بدقة وبلا هوادة.
- وينصب التركيز الرئيسي على فضح المخربين وإدانته من قبل جميع الفئات السكانية.

9. ويتعين عقد اجتماع خاص لخلية إدارة الأزمة من أجل اتخاذ الترتيبات اللازمة لغرض مواجهة أي مظاهرات محتملة يوم الجمعة."

ب) وفي 20 نيسان/أبريل 2011، اجتمعت الخلية مرة أخرى، ووفقا لمحضر الاجتماع، "واصلت تقييم الوضع الأمني".

وتم عندئذ تحديد ما يلي واتخاذ قرار بشأنه:

1. تبيين الحقائق أن الأشخاص الذين يقومون بالمظاهرات والتجمعات وعمليات القتل والاغتيال والتخريب يواصلون تطوير أساليبهم وخططهم لإرهاب المواطنين وإجبارهم على الانضمام إليهم. وهم يستخدمون جميع الأساليب لزعزعة ثقة المواطنين في الدولة وقدرتها على محاربة هؤلاء الأفراد. وهم يخططون لتنظيم مظاهرات في عدة مدن يوم الجمعة. ومن المرجح أن يحاولوا نشر المظاهرات في مدن أخرى وإثارة الفتنة الطائفية.

2. من الضروري بدء مرحلة جديدة في مكافحة المتآمرين، ومن الآن فصاعدا استخدام العنف ضدهم. ومن المهم أن تحسم المعركة وأن تظهر قوة الدولة وقدراتها.

3. ويجري إعداد خطط مفصلة لمواجهة المظاهرات والتجمعات المسلحة وغير المسلحة المحتملة، لا سيما في مناطق درعا ودمشق وضواحي دمشق وحمص. وسيتم وضع الخطط اليوم وغدا تحت إشراف مكتب الأمن القومي. وسوف يُطلب من القوات المسلحة تقديم الدعم اللازم بالتنسيق مع قيادة الجيش (وفقا للتعليمات المعطاة).

4. يجب على القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تقديم خطط شاملة. وستوضع هذه الخطط على أساس سيناريوهات الانتشار واسع النطاق للمظاهرات والأعمال العدائية في جميع المحافظات. وسوف تُتخذ جميع التدابير وينظم التعاون مع الجهات المنفذة من أجل تنفيذ هذه التدابير كليا أو جزئيا، حسب الحالة السائدة.

5. يتم نشر بعض الوحدات العسكرية وفقا للتعليمات المعطاة.

6. تنشر القوات المسلحة بيانا بشأن جرائم قتل واغتيال بحق أفراد عسكريين، تجدر الإشارة فيه إلى أن الجناة ستتم ملاحقتهم وتقديمهم إلى العدالة بكل الوسائل حتى يحصلوا على عقابهم المناسب.

7. وتبعا للوضع، يتم استخدام جميع الأساليب والوسائل التفصيلية عند تطويق منطقة ما، أو تنفيذ غارة ضد المشتبه بهم أو مكافحة مظاهرة معادية. (وفقا للتعليمات المعطاة خلال الاجتماع).

8. وسيتم إلقاء القبض على المشتبه بهم الذين شاركوا، وفقا لتعليمات من الخارج، في عمليات التخريب والقتل والتخطيط للجرائم والتحريض على الفتنة.

9. وستركز الجهات الأمنية على التحقيقات والمشاورات والملاحظات من أجل الحصول على نتائج مثبتة وعرضها على وسائل الإعلام.

10. ويدفن المتوفون دون تجمعات أو مظاهرات. ويجب على أقارب المتوفين أن يلتزموا بذلك قبل تسليم

الجثث إليهم.

11. تعقد اجتماعات يومية لخلية إدارة الأزمة.

12. يتم فصل الطلاب الذين يشاركون في المظاهرات وفقا للتعليمات واللوائح الجامعية.

13. ووفقا لتعليمات وزير الداخلية، يحظر دخول الدراجات إلى المدن.

14. تم التأكيد على أحكام البند 8 من محضر الاجتماع السابق بشأن دور الإعلام والتنسيق مع الإدارة السياسية للقوات المسلحة، ومكتب التوجيه المعنوي في وزارة الداخلية.

15. يتم إبلاغ لجان الإدارة العليا ومحافظ درعا بالوضع العام والقرارات المتخذة.

16. ووفقا لاقتراح وزير الدفاع، ستتلقى وزارة الداخلية الدعم بموظفين إضافيين.

17. ينسق نائب الأمين الإقليمي لحزب البعث دور الحزب والمنظمات في الخطط الموضوعية. ويحيل التعليمات إلى الحزب والمنظمات وفقا للوائح.

18. ويجب تسليط الضوء على مطالبة المواطنين بأن تتدخل الدولة ضد المتآمرين وتحسم المعركة ضدهم حتى يمكن حماية المواطنين وأطفالهم ومواصلة حياتهم الطبيعية في أمان.

19. يتم حل اللجان الشعبية."

(ج) وعلى الرغم من وجود ستار من الصيغ البيروقراطية التافهة التي تتظاهر باستنادها إلى سيادة القانون، فإن القرارات تحتوي على تعليمات واضحة لاستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين بمشاركة كاملة من سلطات الدولة وقوات الأمن وجهاز حزب البعث. وبالنظر إلى موقف الخلية وأعضائها، فقد كانت ملزمة لجميع الأجهزة الأمنية في جميع أنحاء سوريا وتم تمريرها عبر المستويات الهرمية وصولا إلى قوات الأمن التنفيذية.

وكان الهدف من هذه القرارات هو قمع الاحتجاجات لتحقيق الاستقرار للنظام باستخدام القوة المسلحة بأي ثمن، ومنع المشاركين من القيام بمزيد من الأنشطة، وردع جميع السكان عن القيام بذلك على المدى الطويل. وعلى الرغم من البيان الذي استخدم

في اجتماع 18 نيسان/أبريل 2011 (بموجب النقطة 2 ب) بأنه ينبغي توخي الحذر لضمان عدم إلحاق الأذى بالمدنيين، فقد صدر أمر بإجراء عملية بقوة السلاح، لم يتم فيها فقط إجراء عمليات قتل وإصابة المتظاهرين، والذين كان يُنظر إليهم كمتمردين غير مدنيين، بل كان المقصود منها أيضا أن تكون رادعا. وتظهر القرارات أيضا أنه، وفقا لإرادة قيادة الدولة، ينبغي أن يهدف مسار العمل الإضافي ضد السكان المدنيين أيضا إلى القضاء بعنف على الاحتجاجات أو الانتفاضات المستقبلية في مهدا. وشمل ذلك اضطهاد واعتقال وتعذيب وقتل أولئك الأشخاص الذين اتهموا بالمشاركة في الاحتجاجات أو حتى الاقتراب منها. في الواقع، وبموافقة قيادة الدولة، قدمت القرارات تفويضا مطلقا للقيام بأعمال عنف من قبل قوات الأمن ضد المعارضين المشتبه بهم للنظام دون التحقق من الاشتباه والإجراءات القضائية.

وقد تم إرسال التعليمات وفهمها بهذا المعنى. وصدرت تعليمات إلى الجيش والمخابرات وأجزاء أخرى من جهاز الأمن على طول المستويات الهرمية ذات الصلة وتصرفت وفقا لذلك من هذا الحين فصاعدا. ونتيجة لقرارات الخلية، تم تنظيم الإجراء إلى الحد الذي تم فيه تحطيم مسيرات الاحتجاج باستخدام قوة مسلحة واضحة، في كل حالة قدر الإمكان وألقي القبض على العديد من المتظاهرين الناجين ونقلوا بسيارات تم تحضيرها إلى مرافق الاحتجاز التابعة للمخابرات، حيث احتجزوا لفترات متفاوتة وتعرضوا للإساءة المستمرة في التعامل وحتى للموت. ولاحقت قوات الأمن المتظاهرين الفارين من العنف واعتقلتهم. كما ألقي القبض على عدد كبير من الأشخاص واختطفوا عند نقاط التفتيش التي أقيمت في جميع أنحاء البلاد بأعداد كبيرة وخلال مدامات واسعة النطاق شملت أحياء بأكملها. وكان من بينهم أيضا أشخاص غير متورطين على الإطلاق. وكان الهدف من عمليات التعذيب وسوء المعاملة اللاحقة على أيدي السلطات الأمنية، من ناحية، الحصول على معلومات، ولا سيما عن المنظمين وأعمال الاحتجاج الأخرى المخطط لها، ومن ناحية أخرى، تخويف السكان ومعاينة المحتجزين.

(د) وفي الفترة التي تلت ذلك، عقدت اجتماعات أخرى لخلية الأزمة، لا يمكن تحديد موضوعها - فضلا عن محتويات القرارات الأخرى المتخذة. وفي اجتماع عقد في 5 آب/أغسطس 2011، صدر أمر "بتنظيم حملات عسكرية وأمنية يومية مشتركة للجيش والسلطات الأمنية للقطاعات الأمنية التي يتعين تحديدها وفقا للأولوية المتعلقة بالأمن". وفي مثل هذه الإجراءات، "سيتم على جميع فروع الأمن المشاركة من أجل اقتحام الأماكن التي يقيم فيها المطلوبون بسبب ارتكاب جرائم التخريب والقتل والهجمات ضد المواطنين وممتلكاتهم وكذلك ضد مؤسسات الدولة". وتقرر إلقاء القبض على الأشخاص؛ و"تنظيف" المناطق المختلفة من أولئك المطلوبين. وتتناول الأوامر المؤرخة 5 آب/أغسطس 2011 أيضا حقيقة أن نتائج

التحقيق، ولا سيما المعلومات المتعلقة بعمليات التفيتش، يجب أن تقدم يوميا إلى رئيس مكتب الأمن الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الإبلاغ عن أسماء قوات الأمن التي "تتصرف بإهمال في المواجهة مع العصابات المسلحة أو التي تم الاستيلاء على الأسلحة منها".

ج ج) وفي نيسان/أبريل 2011، استمرت المظاهرات السلمية إلى حد كبير مع تزايد أعداد المشاركين على التوالي، والتي ردت عليها الدولة بعنف متزايد. وكانت المظاهرات تجري - ليس حصرا، بل بانتظام - كل يوم جمعة. وفي معظم الأحوال كانت هناك وفيات. وصدرت تعليمات الآن إلى قوات الأمن بتفريق المظاهرات بالأسلحة النارية واستخدام الذخيرة الحية، التي استخدمت ضد المدنيين دون سابق إنذار. كما ردت قوات الأمن بعنف على جنازات النشطاء المتوفين، التي اكتسبت طابع التجمع. ولم يختلف استخدام العنف البدني أو المسلح ولا تنفيذ الاعتقالات وفقا لما إذا كان المدنيون الحاضرون من النشطاء المحتجين أو رواد المسجد من المصلين أو - في حالة الجنازات - من الأقارب الحزينين. كما حُرم المتظاهرون الذين أصيبوا على أيدي قوات الأمن من الرعاية الطبية في حالات فردية من خلال منع سيارات الإسعاف من الوصول إلى المصابين و(أيضا) إطلاق النار على المسعفين الطبيين. وفي درعا وحمص، انتشرت قوات الأمن عند مداخل المستشفيات، ومنعت المشتبه في معارضتهم للنظام من دخول المستشفى.

وفي 22 نيسان/أبريل 2011، قُتل في مظاهرات في أجزاء مختلفة من البلاد ما لا يقل عن 100 مدني على أيدي القوات الحكومية بالأسلحة النارية فضلا عن إصابة العديدين. وفرقت قوات الأمن المظاهرات. وكانت هناك اعتقالات عديدة. وبعد بضعة أيام، تم تطويق مدينة درعا ومحاصرتها واقتحامها أخيرا من قبل القوات الحكومية - بما في ذلك وحدات دبابات من الجيش والقناصة. وفي المدينة، التي قطع عنها الماء والغذاء والرعاية الطبية، توفي العديد من الناس. كما وقعت وفيات خلال المظاهرات خارج المدينة وعند محاولة سكان المنطقة المحيطة تزويد المدنيين المحاصرين في المدينة بالماء والطعام. وعلى الرغم من الملاحظات التي توثق مثل هذه النية للمساعدة، أطلقت قوات الأمن المنتشرة الذخيرة الحية مباشرة على عمال الإغاثة والمتظاهرين. وإجمالا توفي ما لا يقل عن 200 شخص. وفي نهاية نيسان/أبريل، انتشرت قوات الأمن أيضا في أجزاء أخرى من البلاد وأسفر عن سقوط قتلى. وفي مدينة دوما، وقعت اعتقالات عديدة خلال مدامات مكثفة.

وفي الأشهر التالية من عام 2011، زادت حركة الاحتجاج إلى عدد من ستة أرقام من المشاركين النشطين، وبالتالي رافق ذلك زيادة في مدى قمع الدولة. وفي تموز/يوليه 2011 وحده، أسفر عن العنف الدولة عن عدد من أربع أرقام في المتوسط من القتلى من المدنيين. فمن ناحية، ركزت أعمال قوات الأمن على المدن التي كانت تعتبر معاقل للمعارضة. وفي نهاية تموز/يوليه 2011، اقتحمت القوات الحكومية مدينة حماة، مما أسفر عن مقتل عدة مئات من الأشخاص. وفي أيلول/سبتمبر 2011، حاصر الجيش مدينة دوما وانقطعت خدمات البنية التحتية - الكهرباء والمياه والمواد الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك العديد من الاعتقالات. ومن ناحية أخرى، أقامت قوات الأمن على نحو متزايد نقاط تفتيش تقوم بعمليات تفتيش الأشخاص وتم تزويدها بقوائم تضم أسماء الأشخاص المطلوب اعتقالهم. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، حدث أيضاً استخدام إطلاق النار ضد المتظاهرين وسوء المعاملة التعسفية لأعضاء المعارضة المشتبه بهم عند نقاط التفتيش هذه.

وكان لدى قوات الأمن أوامر بالفعل بتفريق أي تجمعات لأكثر من ثمانية مدنيين بقوة السلاح. وتم تفتيش قادة حركة الاحتجاج على وجه التحديد. وأدت موجات الاعتقالات الواسعة النطاق إلى اكتظاظ هائل في سجون الدولة، حيث تعرض المعتقلون للعنف التعسفي والتعذيب حتى الوفاة. واتسمت الظروف، ولا سيما في سجون المخابرات، بنقص إمدادات المياه والغذاء، والحرمان من النوم، والظروف الصحية الكارثية.

د (د) ومنذ سبتمبر 2011، أصبحت الاحتجاجات، التي كانت سلمية حتى ذلك الحين، مسلحة بشكل متزايد. وتأسس الجيش السوري الحر، الذي تم تجنيد أعضائه في البداية إلى حد كبير من الجنود المنشقين عن الجيش النظامي. وفي الفترة التي تلت ذلك، وقعت هجمات منفصلة من قبل قوات المعارضة على المباني الحكومية، ومنذ بداية عام 2012 وقعت اشتباكات مسلحة بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة. وفي الوقت نفسه، واصل المدنيون الانضمام معاً في مظاهرات جماهيرية سلمية، لم ينبثق عنها أي عنف، ولكن قوات الأمن كانت تواجهها بلا هوادة باستخدام الأسلحة النارية والعنف البدني. واستخدمت ميليشيات الشبيحة بشكل متزايد لمحاربة المظاهرات. وتواصلت عمليات القتل والاعتقال التعسفي بحق العديد من المتظاهرين. ولوحظ تصعيد إلى حد أن الجنود التابعين للجانب الحكومي الذين رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين العزل، تم إطلاق النار عليهم بدورهم من قبل أفراد المخابرات "من الصف الثاني". واعتقل الفارون وغيرهم من الرافضين.

وحلت فترة قصيرة من التهدئة في بداية عام 2012. وبعد أن مارست الجامعة العربية بالفعل ضغوطا دبلوماسية على سوريا في نهاية عام 2011 من خلال التهديد بتعليق عضوية البلاد، وافقت الحكومة السورية على التدابير التي اقترحتها الجامعة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2011، أرسلت الجامعة العربية نحو 160 مراقبا إلى سوريا. وفي مطلع العام، سحبت الحكومة السورية الجيش المدمج بالدبابات والأسلحة الثقيلة من المدن وأطلقت سراح نحو 3500 سجين. ومع ذلك، حتى خلال هذه الفترة، قُتل المدنيون على أيدي القوات الحكومية خلال المظاهرات.

وفي شباط/فبراير 2012، نُظِّمت أكبر مظاهرة في العاصمة السورية منذ بداية الصراع في حي المزة بدمشق. وأطلقت قوات الأمن المنتشرة ضدها النار على شخص واحد على الأقل وفرت المظاهرة بالغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية. وألقي القبض على عشرات المتظاهرين. وفي شباط/فبراير 2012 أيضا، تعرضت مدينة حمص لهجوم من قبل قوات سورية، مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى بين المدنيين، كان من بينهم صحفيون أيضا. ونسبت الحكومة مذبة المدنيين التي ارتكبت في حمص إلى الجماعات الإرهابية المسلحة، في حين عزاها نشطاء المعارضة إلى الجيش السوري والمليشيات الموالية للحكومة. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل 2012، قُتل 95 مدنيا نتيجة لأعمال العنف التي مارستها القوات الحكومية في إدلب، مما أسفر كذلك عن العديد من الاعتقالات التعسفية. وفي الحولة، قُتل أكثر من 100 مدني على أيدي مليشيات موالية للحكومة في 31 أيار/مايو 2012، وقُتل ما لا يقل عن 55 شخصا آخرين في قرية قبير في محيط حماة في أحد أعمال العنف المرتكبة من جماعات مسلحة موالية للحكومة. ومنذ نهاية تموز/يوليه 2012، أطلق الجيش السوري أو الوحدات الموالية للحكومة النار على المدنيين الذين أرادوا عبور الحدود الأردنية، مما أسفر عن مقتل شخص واحد على الأقل. وفي نهاية آب/أغسطس 2012، عُثر في ضاحية داريا بدمشق على أكثر من 200 مدني سيق أن قتلوا برصاص قوات الأمن أثناء مدامات للمنازل.

وفي سياق الصراع اللاحق ازداد الطابع العسكري، على سبيل المثال من خلال هجمات القصف التي شنتها القوات الجوية السورية على أحياء دمشق التي تسيطر عليها المعارضة أو أعضاء الجيش السوري الحر ومدن أخرى حول العاصمة، وتم عندئذ استخدام القنابل العنقودية والقنابل الحارقة. ومنذ منتصف عام 2012، تصاعدت أعمال القتال على كلا الجانبين إلى حد يمكن معه تقييم الصراع على أنه حرب أهلية بدءا من هذا التوقيت. وعلى الرغم من ذلك، استمرت هياكل المعارضة السلمية والاحتجاجات المدنية داخل المناطق التي تسيطر عليها الدولة السورية.

ج) الجهات الفاعلة والمؤسسات الحكومية المعنية، والنهج والضحايا

أ) بعد اندلاع الصراع، استخدم النظام السوري نفس المؤسسات والقوى التي كانت متاحة له بالفعل قبل ذلك؛ غير أن عددها قد زاد. وتم نشر الوحدات العسكرية وشبه العسكرية العامة، ولا سيما ميليشيا الشبيحة. كما أن جزءاً كبيراً من قوات الأمن المنتشرة لمكافحة حركة الاحتجاج كان من المخابرات، التي استمرت مهمتها كأداة مباشرة لتأمين السلطة في بداية الصراع. ومنذ بداية الصراعات، ركزت الأنشطة الاستخباراتية على هذه المهمة المحلية. وعندئذ نشطت العمليات على وجه الخصوص من قبل المخابرات العامة والمخابرات العسكرية ومخابرات القوات الجوية. وشارك جهاز المخابرات العسكرية بشكل رئيسي في قمع حركة الاحتجاج بواسطة الفروع 215 و 227 و 291 و 235 ("فرع فلسطين")، في حين كان جهاز المخابرات التابع للقوات الجوية يعمل من خلال الفروع "مطار المزة" و "باب توما". وكانت تشتمل المخابرات العامة على فروع تنشط في العمليات من خلال الفرع 285 و - في هذا الصدد فيما يتعلق بالمساهمة الإجرامية الملموسة للمتهم - الفرع 251 (انظر المزيد من التفاصيل فيما يلي في الصفحة 34 تحت النقطة 3).

وفيما يتعلق بالموظفين، يتألف كل من جهازي المخابرات العامة والعسكرية من 8000 إلى 10000 موظف بدوام كامل. وكان لدى إدارة الأمن السياسي، مثل إدارة المخابرات الجوية، عدد موظفين يتراوح بين 5000 و 6000 موظف بدوام كامل. وليس من الممكن الخروج باستنتاجات موثوقة حول مدى انتشار القوات في العمليات الفردية ضد المظاهرات. ومع ذلك، كان التسلسل النموذجي للأحداث هو أن قوات الجيش والمخابرات كان عدد أفرادها لا يقل عن ثلاثة أرقام وقامت بإغلاق الشوارع بالغاز المسيل للدموع وأطلقت الذخيرة الحية على المظاهرات، ثم دخلت المظاهرة بأدوات الضرب، وأصاب المتظاهرين، واعتقلتهم واقتادتهم إلى مراكز الاحتجاز. وفي الوقت نفسه، تم تفتيش الشوارع المجاورة بحثاً عن الفارين أو - غالباً بسبب سنهم ومكان إقامتهم - المشاركين المشتبه بهم.

ومنذ بداية المظاهرات في شباط/فبراير 2011، التي كانت لا تزال متفرقة في البداية، سعت فروع المخابرات إلى تحقيق هدف الحصول على معلومات عن الاحتجاجات فيما يتعلق بتنظيمها ومنظميها. ولهذا الغرض، ألقي القبض على المشاركين واستجوبوا تحت وطأة التعذيب. وأضيف إلى ذلك النشاط الذي تقوم عليه المخابرات بالفعل لترهيب واضطهاد قوى المعارضة،

ولا سيما الآن منظمو ومؤيدو الحركة الاحتجاجية في الشوارع وفي وسائل التواصل الاجتماعي. ومنذ نهاية نيسان/أبريل 2011 على أبعد تقدير، صدرت تعليمات إلى قوات الأمن المعنية في إطار هياكل عسكرية أو شبه عسكرية باتخاذ إجراءات منسقة ضد المتظاهرين؛ وبالإضافة إلى ذلك، جرت مظاهرات وعمليات تفتيش للمنازل مصحوبة باعتقالات، وتم ذلك بالأساس بمشاركة أفراد من المخابرات. وبأعداد متزايدة، أقامت المخابرات أيضا نقاط تفتيش في داخل المدينة وعلى الطرق والممرات في المناطق الريفية، حيث أجريت أيضا عمليات تفتيش للأشخاص واعتقالات.

وفي بداية الصراع، كان الجيش السوري يتألف من 200,000 و 300,000 شخص مع 300,000 جندي احتياطي آخر. وكان يتألف إلى حد كبير من المجندين المؤدين للخدمة العسكرية الإلزامية. وبحلول ربيع عام 2012، فر حوالي 60,000 جندي إلى الخارج أو انضموا إلى الجيش السوري الحر في وقت لاحق لأنهم رفضوا الهجمات على السكان المدنيين. وظل الضباط ذوو الرتب العالية، وغالبا ما كانوا من العلويين، بانتظام في الجيش السوري النظامي. وكانت تتمثل وحدات النخبة الموالية للنظام والمهيمن عليها العلويون إلى حد كبير في الحرس الجمهوري، الذي تم نشره لحماية الحكومة في منطقة دمشق، والفرقة الرابعة، التي كانت تابعة لشقيق الرئيس، ماهر الأسد. وكان يفضل استخدام كلتا الوحدات لقمع حركة الاحتجاج وشاركنا في الاعتقالات وعمليات تفتيش المنازل والإصابات وقتل المتظاهرين. وكان لا بد من التمييز بين وحدات الجيش النظامية التي تم فيها استخدام الجنود - بمن فيهم المجندون - المؤدون للخدمة العسكرية الإلزامية - ضد المتظاهرين العزل، بزعم أنهم يواجهون السلفيين والإرهابيين والمجرمين. وأدى ذلك إلى تزايد عدد الفارين والمنشقين. وتم دمج الميليشيات الموالية للحكومة، التي دعمت بالفعل القوات المسلحة والمخابرات في عام 2011، في ما يسمى بقوات الدفاع الوطني التي تأسست حديثا في النصف الثاني من عام 2012.

وفي الصراع، كانت الشرطة العسكرية مسؤولة أساسا عن المهام الإدارية مثل تصوير وتوثيق الموتى. ومنذ آذار/مارس 2011 على أبعد تقدير، تلقت دائرة التصوير الفوتوغرافي التابعة للشرطة العسكرية تعليمات بالقيام بشكل منهجي بتسجيل المتظاهرين أو السجناء القتلى. ونتج عن هذا النشاط 26,938 ملف صورة مشتمل على صور فوتوغرافية لإجمالي 6,821 جثة ونُقلت إلى خارج البلاد من خلال مصور عسكري منشق ("قيصر"). وقُتل الأشخاص المصورون، الذين اتسم معظمهم بالهزال وبدا عليهم آثار سوء المعاملة، في الفترة بين أيار/مايو 2011 وآب/أغسطس 2013، وكان معظمهم في فروع المخابرات، والتقطت صورهم بعد ذلك بوقت قصير من قبل مصورين من الشرطة العسكرية. ومع ذلك، كانت الشرطة العسكرية

مسؤولة أيضا عن نقل السجناء بين السجون والمحاكم، فضلا عن المحاكم الميدانية العسكرية - المسؤولة أيضا عن إصدار الأحكام على السجناء السياسيين - حيث فرضت عقوبات تصل إلى عقوبة الإعدام في إجراءات صورية قصيرة، مبنية عادة على أساس اعترافات انتزعت تحت وطأة التعذيب.

ب ب) وعند التفريق العنيف للمظاهرات وفي عمليات تفتيش المنازل والمداهمات وفي نقاط التفتيش، اعتقلت السلطات الأمنية عددا كبيرا من الأشخاص منذ آذار/مارس 2011. وعادة ما يتم ترحيل المعتقلين بالحافلات إلى مرافق الاحتجاز ويحتجزون هناك لفترات زمنية متفاوتة، تتراوح بين بضعة أيام أو سنوات، دون أمر اعتقال أو أي إجراءات رسمية أخرى.

وكمرافق احتجاز، استخدم النظام السوري السجون المدنية والعسكرية وسجون المخابرات الموجودة بالفعل، وكان هناك اكتظاظ كبير فيها بسبب العدد الكبير من المعتقلين. وأعيد تنشيط مراكز الاحتجاز مثل سجن تدمر العسكري، الذي أغلق حوالي عام 2001. كانت مراكز الاحتجاز الهامة والكبيرة هي السجن المدني في عدر، حيث ينقل المعتقلون للإقامة لفترات طويلة، والسجن الذي يديره الجيش في صيدنايا. كما تدير المخابرات أيضا عددا كبيرا من السجون؛ وشملت هذه المرافق أيضا مرافق الاحتجاز في المحافظات، بحيث امتدت إلى جميع أنحاء البلاد بطريقة شبيهة بالشبكة. واستخدمت هذه المرافق للإقامة الأولى للمعتقلين؛ ومع ذلك، فإن أحكام السجن للمعتقلين المختلفين يمكن أن تكون أيضا شهورا وسنوات. في المخابرات العامة، توجد السجون على الأقل في الفرعين 251 و285. ومن بين أجهزة المخابرات الأخرى، كان جهاز المخابرات العسكرية على وجه الخصوص - هنا مع الفرع 235، ما يسمى بفرع "فلسطين"، التي أصبحت سيئة السمعة بين السكان - وجهاز المخابرات الجوية وقد تورطوا في عمليات اعتقال وتعذيب وقتل المعارضين الفعليين أو المزعمين للنظام. وكان جهاز المخابرات العسكرية يدير ما مجموعه عشرة مرافق احتجاز، بما في ذلك خمسة في دمشق. وكان هناك سجنان على الأقل تابعين لجهاز مخابرات القوات الجوية. كما كان مكتب الأمن السياسي يحتفظ بسجن في حي المزة بدمشق.

اتسمت ظروف الاعتقال في مرافق المخابرات بنقص الإمدادات الغذائية والمساعدة الطبية، والاكتظاظ وهو ما نتج عنه عدم وجود إمكانية كافية للحركة والنوم، والظروف الصحية الكارثية الناجمة عن انتشار الهوام وعدم وجود إمكانية كافية للاغتسال أو تغيير الملابس، والاستخدام التعسفي للعنف، والإجهاد النفسي الهائل بسبب عدم اليقين بشأن مصير الفرد نفسه والاستماع المستمر لصرخات الزملاء المعتقلين الذين تعرضوا لسوء المعاملة في الغرف المجاورة ليلا ونهارا. وخلال استجوابهم في

مرافق المخابرات، كان السجناء عادة ما يتعرضون للتعذيب المنهجي. استخدمت أساليب التعذيب "المُجربة" في جهاز المخابرات السورية قبل بداية الصراع، أي الضرب بأدوات الضرب وبدونها على السجناء - المثبتين جزئياً في إطار ("دولاب") أو على لوح ("السجادة الطائرة") - على كامل الجسم، وخاصة أيضاً على باطن القدمين ("الفلكة")، والتعليق على المعصمين ("الشبح") والتمدد المفرط للجسم والعمود الفقري ("الكرسي الألماني"). بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك صدمات كهربائية وحروق وكى، ونزع أظافر اليدين والقدمين وأحياناً طرق أخرى تغذيها براعة سادية من الجلادين. وانتشر على نطاق واسع العنف الجنسي ضد الرجال والنساء على حد سواء منتشر، والذي استُخدم لإذلال الضحية على وجه الخصوص ووصل حتى إلى الاغتصاب. وبينما كان التعذيب في بداية الصراع لا يزال يُستخدم في المقام الأول لجمع المعلومات، إلا أنه منذ أيار/مايو 2011 فصاعداً، كانت السجون أقل اهتماماً بجمع المعلومات الاستخبارية وكان اهتمامها بكسر أعضاء المعارضة الفعليين أو المعتقدين، ومنعهم من القيام بمزيد من الأنشطة، وبالتالي خنق حركة الاحتجاج.

وشملت مرافق الاعتقال أيضاً المستشفيات العسكرية الواقعة في منطقة دمشق الكبرى في تشرين (يشار إليها أيضاً باسم "607") وحرسا والمزة (يشار إليها أيضاً باسم "601")، والتي كانت تُستخدم فقط لعلاج الجنود وأقاربهم قبل بداية الصراع. ومع بداية حركة الاحتجاج، بدأت عملية التحويل. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، استخدمت المستشفيات العسكرية أيضاً لإيواء وإساءة معاملة المرضى المحتمل انتمائهم إلى المعارضة. وبينما كان التركيز في هذه الحالات في البداية على العلاج الطبي، بدأ موظفو الأمن والطواقم الطبية منذ نيسان/أبريل 2011 فصاعداً في إساءة معاملة السجناء أو المتظاهرين الذين دخلوا المستشفى مؤخراً على نطاق واسع. بدءاً من عام 2012، تم تقسيم مهمة المستشفيات العسكرية إلى شعبتين: بالإضافة إلى الشعب التي نفذت العلاج الطبي التقليدي المخصص لأعضاء النظام، كانت هناك أجنحة معدة بشكل منفصل حيث تم ربط السجناء بأسرة المستشفيات وتعذيبهم - أحياناً حتى وفاتهم - بحيث كان السكان المدنيون يخافون من المستشفيات العسكرية أكثر من خوفهم من سجون المخابرات.

ج ج) كانت المستشفيات العسكرية في الوقت ذاته أيضاً جزءاً هاماً من البنية التحتية في التعامل مع السجناء المتوفين. منذ آذار/مارس 2011، تم جمع الجثث باستمرار هناك وتوثيقها من قبل أطباء ومصورين عسكريين: وإذا كان السجناء قد لقوا حتفهم في السجون ومرافق المخابرات أو قتلوا مباشرة في الشارع، فقد كانت جثثهم تُنقل إلى المستشفيات العسكرية. وهناك، تم جمع الجثث - ومعظمها عارية أو ترتدي ملابس داخلية فقط، وعليها آثار سوء التغذية و/أو التعذيب - مع أولئك الذين

ماتوا في المستشفيات العسكرية نفسها، ويتم تخزينها مؤقتا في مخازن التبريد، ولكن بسبب الأعداد التي كانت تفوق قدرتها الاستيعابية، سرعان ما تم تخزينها ببساطة في القاعات أو الساحات. تم تسجيل الموتى بشكل بيروقراطي من خلال كتابة أرقام على قصاصات ورقية مرفقة أو مباشرة بقلم لبادي على الجلد، حيث يتم الإشارة إلى مكان احتجازهم ووفاتهم - وعادة ما يكون رقم قسم للمخابرات - ورقم السجين. كتب طبيب شرعي يعمل في المستشفيات تقريراً قصيراً حدد بانتظام سبباً طبيعياً - غير دقيق - للوفاة مثل السكتة القلبية أو فشل الجهاز التنفسي، وأصدر شهادات وفاة وفقاً لذلك ودون رقم تسجيل آخر على القصاصات الورقية أو المتوفى نفسه. وفيما بعد طُلب من المصورين العسكريين للشرطة العسكرية، توثيق كل جثة من الجثث بعدة صور فوتوغرافية. وجمعت الصور والتقارير فيما بعد في ملف. وكان القصد من نظام التوثيق هو خدمة الرقابة الداخلية داخل النظام، ولا سيما تتبع مصير السجناء واستبعاد احتمال استعادتهم للحرية عن طريق الرشوة.

كان عدد الجثث المسجلة بهذه الطريقة في دمشق وحدها في البداية لا يقل عن عشر جثث يوميا، لكنه سرعان ما ارتفع إلى عدد يومي لا يقل عن 50. ومن نقاط التجميع في دمشق ومنطقة دمشق، نقلت الجثث إلى مقابر جماعية بنيت خصيصاً لهذا الغرض بالقرب من دمشق - نجها والقطيفة - بعد تسجيلها على شكل كتالوج في شاحنات وشاحنات مبردة، وأحيانا أيضا على مقطورات نصف مقطورة. وتم إلقاء القتلى الذين تم تسليمهم في المقابر هناك بعد إعادة توثيق أصلهم من قبل المسؤولين الإداريين المعينين. وقد بدأت هذه المعاملة للمدنيين القتلى في أيار/مايو 2011 على أقصى تقدير، عندما ارتفعت أعداد ضحايا الصراع ارتفاعاً حاداً.

د) لا يمكن إجراء تحديد دقيق لعدد المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا أو احتجزوا أو تضرروا بأي شكل آخر من جراء تدابير الدولة التي اتخذتها السلطات الأمنية السورية أثناء الصراع في فترات زمنية معينة، نظراً لعدم وجود إحصاءات موثوقة بها، والتطور الديناميكي، وعدم وجود مراقبين محايدين. تبني الهيئة القضائية تقييمها لصالح المتهم على أرقام تقع في النطاق الأدنى للتقديرات المتاحة. وفقاً لهذا، ومنذ بداية الصراع، قُتل على الأقل 2000 مدني بحلول تموز/يوليه 2011 و - قياساً أيضاً منذ البداية - قتل ما لا يقل عن 5000 مدني بحلول كانون الأول/ديسمبر 2011. وحتى أيار/مايو 2012، لقي أكثر من 10000 شخص حتفهم في أعمال الشغب. وقد تم ترحيل عدد كبير من هذا العدد من الأشخاص من المظاهرات أو نقاط التفتيش أو من مكان العمل أو المنزل الخاص أو من المستشفيات إلى سجون المخابرات وتعرض بعضهم لأبشع أشكال سوء

المعاملة هناك بشكل أكثر منهجية، وأحيانا أشد قسوة عن طريق أساليب التعذيب المتبعة. وفي سياق الصراع المتواصل في عام 2012، ازداد عدد القتلى أكثر.

(د) موجز

كما سبق ذكره (انظر تحت ثانيا. 1، ص 7)، فإن أساس عمل النظام السوري ضد حركة الاحتجاج التي ظهرت من شباط/فبراير 2011 قد تم وضعه بالفعل منذ السبعينيات من قبل النظام السياسي الاستبدادي في سوريا القائم على جهاز أمني قمعي واسع النطاق. ومن خلال الجيش والمخابرات والوحدات شبه العسكرية، توفر لدى القيادة السياسية قوات كافية لاستخدام العنف ضد المواطنين الذين ينتقدون الحكومة في جميع أنحاء البلاد. وكان النظام السياسي موجها نحو ذلك؛ فقد مارس قمع المعارضة السياسية لعقود من الزمن، فضلا عن "التدابير العقابية" العنيفة - المتفرقة - مع عدد كبير من الضحايا. وتوجد سجون للاحتجاز خارج نطاق القانون في جميع أنحاء البلد، وجرى اختبار ممارسات السيطرة على الاقتصاد والمجتمع، فضلا عن اضطهاد وتعذيب الأفراد الناشطين بأيدي الدولة البوليسية.

كما تبين كذلك (انظر تحت ثانيا. 2، ص 14)، أن حركة الاحتجاج قوبلت مباشرة بعد تمدد "الربيع العربي" إلى سوريا في شباط/فبراير 2011 بالوسائل القمعية المثبتة، حيث اقتصر عمل السلطات الأمنية في البداية على الفض العنيف للمظاهرات التي كانت مازالت متفرقة والاعتقالات التعسفية. وبحلول نهاية نيسان/أبريل 2011 على أقصى تقدير، كانت الاحتجاجات قد امتدت إلى البلد بأسره من خلال التجمعات، على الأقل في عواصم المحافظات. وفي الوقت نفسه، توسعت التدابير التي اتخذتها السلطات الأمنية توسعا كبيرا نوعيا وكما من خلال "عمليات نفس" عنيفة للمظاهرات مترافقة مع استخدام الأسلحة النارية الفتاكة والاعتقالات اليومية واسعة النطاق بالآلاف مع ما تلاها من تعذيب المعتقلين في مختلف مراكز الاحتجاز. وأجريت أيضا عمليات تفتيش واعتقالات في شبكة من نقاط التفتيش المنتشرة على مستوى الدولة؛ وتمت السيطرة بعنف على أحياء بأكملها تعتبر معارضة من خلال الإغلاق والمداهمات. لم يُستخدم العنف بشكل منعزل وعشوائي فحسب، بل كجزء من استراتيجية شاملة لجعل السكان المدنيين السوريين خاضعين و"توجيههم" على الولاء للحكومة. وقد تم هذا الاستخدام للقوة بطريقة منظمة ومخططة على أساس القرارات التي اتخذتها في نيسان/أبريل خلية إدارة الأزمة، وهي أعلى هيئة إدارية أنشئت

لهذا الغرض؛ ونفذت القرارات الرامية إلى استخدام القوة والاعتقال وسوء المعاملة من خلال نقلها إلى المستويات الهرمية للدولة وصولاً إلى الهيئات التنفيذية.

وفي اختصار للنتائج المذكورة أعلاه، ترى الهيئة القضائية - تحسباً لتقييمها القانوني (انظر في هذا الصدد تحت 1.C.، ص 185) - العديد من الظروف الواقعية التي تشكل هجوماً على السكان المدنيين السوريين بطريقة ارتبطت بعمليات القتل والحرمان خارج نطاق القضاء من الحرية وعمليات تعذيب عدد كبير من الأفراد المدنيين. استُخدم الهجوم في دعم الحكومة السورية، التي استخدمته كوسيلة للحفاظ على السلطة وقمع الجهود السياسية التي تنتقد الحكومة. وبدءاً من نهاية نيسان/أبريل 2011 على أقصى تقدير، كان هذا الهجوم منهجياً أيضاً، وفي الوقت نفسه واسع النطاق بسبب القرارات المركزية لخلية إدارة الأزمة وتنفيذها.

3- الفرع 251 والقسم 40 التابعان لإدارة المخابرات العامة السورية

أ) مسؤولية المخابرات العامة - تُسمى بالعامية أيضاً "أمن الدولة" - تمثلت قبل اندلاع الصراع في مكافحة التجسس، ومراقبة السكان السوريين في الداخل والخارج، والسيطرة على الاقتصاد السوري، ومكافحة الفساد، وكذلك مراقبة المؤسسات الأجنبية في سوريا. ومنذ ربيع عام 2011، كان التركيز على "مكافحة الإرهاب"، وهو ما يعني الحملات القمعية ضد المعارضة والجماعات المنتقدة للنظام. في البداية، كان لدى المنظمة ما بين 10000 و30000 موظف بدوام كامل. وتم تقسيم المخابرات إلى اثنتي عشرة وحدة تنظيمية مركزية - مديرية وإحدى عشر فرع خاصة - في دمشق، بالإضافة إلى 13 فرع إقليمية. وتشتمل الشعب التابعة لجهاز المخابرات العامة، بالإضافة إلى الفرع 251 موضوع هذه القضية، من بين أمور أخرى، على مدرسة تدريب في نجها، إحدى ضواحي دمشق، وشعب للتقييم والتقنية ومكافحة التجسس، فضلاً عن إدارة تحقيق مركزية تم تسميتها برقم 285. ويقع الفرع الأخير في وسط دمشق في حي كفر سوسة. ترأس المخابرات العامة من 16 تموز/يوليه 2005 إلى 24 تموز/يوليه 2012 اللواء علي مملوك، ومنذ 24 تموز/يوليه 2012 اللواء ديب زيتون.

كان الفرع 251 واحد من الفروع التي تتخذ من دمشق مقراً لها والمسؤولة عن "الأمن الداخلي" لمحافظة مدينتي دمشق ومحيط دمشق. كان لدى الفرع ما بين 2500 و3000 موظف. وبعد بداية الصراع، كان مسؤولاً فعلياً عن مكافحة الاحتجاجات في

هذه المنطقة، ونفذ جزءاً كبيراً من موجات الاعتقالات في دمشق ومحيطها، وأقام حواجز على الطرق في هذه المناطق. يقع الفرع في قلب دمشق في وسط منطقة مكتظة بالأبنية داخل المدينة بشارع بغداد في المنطقة المجاورة مباشرة لمستشفى "الهلال الأحمر". وهي تضم منطقة واسعة محددة من الخارج بجدران أو حواجز طرق، وتشمل حديقة واسعة ومنطقة لوقوف السيارات. وبما أنه يقع في حي "الخطيب"، فهو معروف للسكان بالاسم غير الرسمي "فرع الخطيب". يتكون الفرع أساساً من منزلين من ثلاثة طوابق على الأقل، محاط بفناء داخلي وتوجد فيه مكاتب وغرف استجواب.

في الطابق السفلي من أحد مباني الفرع 251 كان هناك على أي حال سجن في عامي 2011 و2012، وكان يحتوي على عدة زنازين تجميع بمساحة تتراوح بين 10 و40 متراً مربعاً بالإضافة إلى زنازين فردية صغيرة لا تزيد مساحتها على 1 × 2 متر. كما يضم الطابق السفلي غرف إقامة لحراس السجن، فضلاً عن غرف استجواب ومنطقة استجواب مفتوحة. في بداية عام 2012، تم توسيع السجن من خلال غرف تحت الأرض تقع تحت منطقة حديقة لتوفير مساحة أكبر للعدد المتزايد بسرعة من المعتقلين بدءاً من مارس 2011. ومن ناحية أخرى، كانت مكاتب الضباط وغرف التحقيق تقع في الطوابق العليا من الفرع، حيث يُعرض فيها المعتقلون المحضرون من السجن. وترأس الفرع 251 اللواء توفيق يونس في عامي 2011 و2012. وكان رئيس قسم الاستجوابات بالفرع 251 حتى عام 2012 هو المتهم المشارك السابق ... [K].

كان القسم 40 ملحقاتاً ومتفرعاً رسمياً من الفرع 251. وكان مسؤولاً عن مجموعة التدخل السريع في الخدمة الميدانية، واستخدم في المدامات، وإنشاء نقاط التفتيش والسيطرة عليها، والاعتقالات، وعمليات تفتيش المنازل، ولا سيما في سياق عام 2011 لتفريق المظاهرات المنتقدة للنظام ("قوات التطهير والبلطجية")؛ ومحلياً شملت ولايتها محافظتي مدينة دمشق ومحيطها. وعلى الرغم من وضعه الرسمي كقسم، إلا أنه تمتع باستقلال ذاتي معين، حيث كان يرأسه حافظ مخلوف، ابن خال بشار الأسد، الذي كان مرتبطاً بشكل خاص بأعلى مستوى لصنع القرار في النظام السوري. وعلى الرغم من أن القسم يخضع رسمياً لقيادة الفرع 251، فإنه يتمتع إلى حد كبير بالاكتمال الذاتي من الناحية التشغيلية. وكان لديه مبنى مكاتب خاص به في دمشق في حي الجسر الأبيض مع مرفق احتجاز خاص به. وقام القسم بالأعمال الأساسية لصالح الفرع 251، وعلى وجه الخصوص عن طريق جلب السجناء. وقد تم اختيار الموظفين بشكل محسوب. وكانت الشروط المسبقة للقبول هي على وجه الخصوص اللياقة البدنية والولاء للنظام.

ب) وعندما تم نشر موظفي القسم 40 بعملية ضد المظاهرات والاحتجاجات الأخرى وفي عمليات تفتيش المنازل ونقاط التفتيش، كان المعتقلون ينقلون أحيانا إلى مبنى القسم لفترة قصيرة، حيث يتم استجوابهم بانتظام وإساءة معاملتهم. وبعد إقامة مؤقتة قصيرة الأجل، نادرا ما تتجاوز يوما واحدا، نقلوا إلى الفرع 251، حيث تعرضوا للتعذيب والاحتجاز لفترات طويلة. وفي حالات أخرى، اقتيد المعتقلون من القسم 40 مباشرة إلى الفرع 251 ووضعوا تحت سلطته، غالبا بعد أن يكونوا قد تعرضوا كثيرا لإساءة المعاملة في الحافلات المستخدمة كوسيلة لنقلهم.

ولدى وصولهم إلى الفرع 251، اقتيد السجناء إلى الفناء الداخلي الواقع بين المباني، وفي الغالبية العظمى من الحالات تعرضوا لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة عند النزول من المركبة؛ وفي كثير من الأحيان يتعرضون بالفعل للضرب بالهراوات والجلد لفترة طويلة تصل إلى ساعات. وقد أدى ذلك بالفعل إلى بعض الوفيات. وقد أشار الموظفون بسخريّة إلى هذه المعاملة عند الوصول على أنها "حفلة ترحيب". ثم اقتيد المعتقلون أو دفعوا إلى قبو السجن، حيث اضطروا إلى خلع ملابسهم وتفتيشهم بحثا عن أشياء مخفية، بما في ذلك من خلال التفتيش الشرجي.

تم إيواء السجناء في قبو الفرع 251 - وتم فصلهم بحسب الجنس - بشكل رئيسي في زنازين التجميع، التي كانت مكتظة للغاية منذ نيسان/أبريل 2011 لدرجة أن السجناء الذين تم نقلهم إلى هناك لم يتمكنوا من النوم إلا بالتناوب، وكانوا مكسدين فوق بعضهم البعض وممددين على الأرض. وفي بعض الأحيان كانوا يجبرون على الوقوف. وفي كثير من الأحيان، كان الإمداد الوحيد بالهواء النقي للزنازين، والتي كانت سيئة التهوية، يأتي من خلال الفجوة الموجودة أسفل باب الزناينة. ونتيجة لذلك عانى السجناء من الهواء الخانق للغاية وواجهوا صعوبة في التنفس. وكانت الزنازين تحتوي إما على مرحاض واحد غير منفصل مزود بإمدادات المياه، أو كان يتم اقتياد السجناء إلى المراض فقط في الأوقات التي يحددها الحراس. وكان لبعض الزنازين كوة علوية تطل على الفناء، والبعض الآخر كان مضاء فقط بضوء اصطناعي مشغل باستمرار، مما جعل من المستحيل على السجناء التمييز بين الليل والنهار. ونظرا لعدم وجود أي إمكانية لغسل الملابس وتغييرها كانت ظروف النظافة كارثية. كانت الحشرات، وخاصة القمل، موجودة في كل مكان في الزنازين. أما السجناء الذين أصيبوا بالفعل لدى وصولهم أو أصيبوا بجروح ناجمة عن التعذيب فلم يحصلوا على الرعاية الطبية الكافية أو لم يحصلوا عليها على الإطلاق. وأصبحت الجروح المفتوحة ملتهبة. وعادة ما تظل الإصابات والأمراض دون علاج. وتتألف أماكن الإقامة البديلة من زناينات

مفردة صغيرة جدا تبلغ مساحتها حوالي 1×2 متر، وغالبا ما يكون هناك سجينان أو أكثر مكدسين بداخلها. وأدى عدم كفاية الإمدادات الغذائية عموما إلى فقدان الوزن بشكل سريع وضعف المحتجزين. كذلك كانوا يسمعون ليلا ونهارا صرخات الألم من السجناء الآخرين الذين تعرضوا للتعذيب في غرف الاستجواب المجاورة أو في المناطق المفتوحة. وكان السجناء الذين يؤخذون من الزنزانة الجماعية يعودون بانتظام مصابين وعليهم آثار التعذيب. وأدى هذا الوضع وعدم اليقين بشأن المصير إلى ضغوط نفسية هائلة على السجناء، بما في ذلك الخوف الوجودي المستمر من الموت.

وثبت بانتظام أن المخاوف من سوء المعاملة لها ما يبررها، حيث اقتيد كل معتقل جديد بعد فترة انتظار إلى استجواب واحد على الأقل إما في قطاع السجون أو في مكاتب المحققين في الطوابق العليا، حيث تعرضوا للتعذيب. وفي الغالبية العظمى من الحالات، كان هذا يتألف من ضربات على باطن القدمين بحزام أو كابل، مما تسبب في تورمات وتمزقات جعلت المشي - الذي أجبرهم الحراس عليه لاحقا - مؤلما للغاية ("الفلة"). وشمل ذلك أيضا التعليق من المعصمين ("الشبح")، والصدمات الكهربائية، والحروق وعمليات الكي، والضرب التعسفي بأشياء أو بدونها، والركل على الجسم بأكمله. وفي كثير من الحالات لا يمكن وقف الإساءة عن طريق الاعترافات (الكاذبة) أو المعلومات المنتزعة، إما لأن المحتجزين لم تكن لديهم المعلومات المطلوبة أو لأن سوء المعاملة ثبت أنه غاية في حد ذاته للإذلال والردع. كذلك كان هناك عنف في شكل ضرب من قبل حراس السجن دون سبب أو ردا على خرق السجناء لقواعد مثل التحدث دون إذن. وفي بعض الأحيان يستخدم العنف الجنسي أيضا ضد النساء والرجال في شكل اغتصاب أو لمس الأعضاء الجنسية أو ضربها والتهديد بالعنف الجنسي ضد الأزواج وأفراد الأسرة. والسجناء الوحيدون الذين لم يتعرضوا على أساس استثنائي للإيذاء البدني المباشر هم أولئك الذين أُلقي القبض عليهم على وجه التحديد بصورة فردية، أو تمتعوا بمركز معين من الشهرة، أو كانوا على معرفة شخصية بأحد الموظفين.

ولم يُبلغ الأقارب بمكان وجود المحتجزين. كما لم يُبلغ السجناء أنفسهم بمدة الاحتجاز المتوقعة لهم. وحتى فيما يتعلق بالتهمة الفعلية وسبب احتجازهم تركوا أيضا في حالة غموض دائم.

(ج) ووفقا لاختصاصهما وأنشطتهما الفعلية، شارك الفرع 251 والقسم 40 عن كثب في قمع حركة الاحتجاج بدءا من ربيع عام 2011 فصاعداً. ووفقا جنبا إلى جنب مع أجهزة المخابرات الأخرى من خلال الاعتقالات الجماعية للمشتبه بهم أو

المعارضين الفعليين للنظام، وتفريق المظاهرات والاختطاف التعسفي للمشاركين فيها، فضلا عن تعذيبهم المنهجي كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العنيفة للنظام السوري.

4- مشاركة المدعى عليه

أ) نشاط المدعى عليه داخل جهاز المخابرات السورية، الإجراءات السابقة للجريمة:

انضم المتهم إلى إدارة المخابرات العامة السورية في 10 تموز/يوليه 1996، وكان عمره 20 عاما. وقد خضع أولا للتدريب الأساسي في قاعدة نجهل للتدريب، إحدى ضواحي دمشق، في الفرع 295 التابع لإدارة المخابرات العامة. وبالإضافة إلى التدريب البدني، تلقى تعليما في أساسيات العمليات العسكرية وعلى مختلف منظومات الأسلحة، ومن بينها المسدسات وبنادق القنص والمتفجرات. وبعد سنة ونصف - من بداية عام 1998 وحتى شباط/فبراير 2010 - عمل هو نفسه كمدرّب. وفي عامي 2004 و2005، تلقى تدريباً متقدماً في مجال "مكافحة الإرهاب" بدعم من خبراء عسكريين روس، حيث تدرب على اقتحام المباني في المدن الكبيرة، ونصب الكمائن والتصدي لها، وقتال الشوارع، واختطاف الأشخاص المسلحين وغير المسلحين، والاعتقالات والحماية الشخصية.

ومنذ شباط/فبراير 2010، التحق المتهم بالفرع 251 في دائرة المخابرات العامة. وعمل في معظم الأحيان في الموقع الرئيسي للفرع في شارع بغداد في دمشق. وعمل في البداية في "الفرع الديني" وهناك، من بين أمور أخرى، اشتغل بجمع المعلومات في المساجد. وكان المطلوب التحقيق في المواقف السياسية للأئمة الذين يعطون هناك وتصريحات الزوار في الأحداث هناك - التي ربما تنتقد الحكومة - وشمل نشاط التجسس أيضا جمع المزيد من المعلومات الشخصية عن الحاضرين. وكتب المتهم تقارير بهذا الشأن لاستخدامها مرة أخرى من قبل رؤسائه. بعد هذا الفترة، عمل لمدة خمسة أشهر في قسم مسؤول عن مدينة الزبداني، الواقعة في محيط دمشق، وقام بمهام مكتبية. وعندما أصبح الأمر مملا للغاية بالنسبة له عاد إلى "الفرع الديني" لمدة شهرين بناء على طلبه. بعد ذلك نُقل إلى القسم 40، حيث خدم من تموز/يوليه 2011 حتى فراره في 5 كانون الثاني/يناير 2012. وعمل المدعى عليه، على الأقل مؤقتا، في قسم تم نشره بشكل أساسي في دوما.

وخلال سنوات عديدة من عمله في إدارة المخابرات العامة السورية، وخاصة في مختلف أقسام الفرع 251، كان المتهم على دراية تامة بأساليب عمل المخابرات السورية، ولا سيما الفرع 251. وكان المتهم يعلم أن أجهزة المخابرات، حتى قبل بداية الربيع العربي في شباط/فبراير 2011، قد استخدمت كوسيلة للتجسس على السكان المدنيين والقمع السياسي. وقال إنه على علم بمهمة الفرع 251، وبنية المنشأة الواقعة في شارع بغداد والسجن الموجود تحت الأرض هناك، وظروف الاحتجاز، وحقيقة أن السجناء يتعرضون للتعذيب لغرض ابتزاز المعلومات أو لمجرد ترهيبهم. وكان المدعى عليه يعلم أيضا أنه منذ آذار/مارس 2011 فصاعدا، تدهورت الأوضاع في الفرع بالنسبة للسجناء هناك تدهورا شديدا، وبسبب الاعتقالات التعسفية الجماعية أصبح مركز الاحتجاز يضم الآن عددا كبيرا من السجناء أكثر مما كان عليه في الماضي، وأنهم يتعرضون لسوء المعاملة بشكل منهجي هناك، وقبل كل شيء يتعرضون للتعذيب والعنف التعسفي من جانب الحراس. وأخيرا، لم يخف على المدعى عليه أنه منذ نهاية نيسان/أبريل 2011 على أقصى تقدير، وقع هجوم شامل بقيادة السلطات الأمنية لقمع حركة المعارضة السورية وترهيب السكان من خلال التدخل العنيف في المظاهرات، وأسفر ذلك عن عدد كبير من الإصابات والوفيات، فضلا عن الاعتقالات الجماعية. ومع ذلك، واصل المدعى عليه، الذي يمكن القول إنه حافظ على مسافة داخلية من الأحداث نشاطه لكسب عيشه.

(ب) الأفعال التي أسهمت في ارتكاب الجريمة في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2011

في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011، نظمت مظاهرة شارك فيها زهاء 3000 إلى 6000 شخص في مدينة دوما جنوب دمشق بالقرب من الجامع الكبير. وتصرف المتظاهرون بشكل سلمي وجلسوا في الشارع ورقصوا. وتم نشر نحو 1000 عنصر أمني للتعامل معهم، من بينهم أفراد من وزارة الداخلية وإدارة المخابرات الجوية وأقسام مختلفة تابعة للفرع 251. وشارك القسم 40 بزهاء 250 رجلا؛ من بينهم المدعى عليه، الذي كان مزودا بسلاح ناري.

وعلى الأقل كان لدى أعضاء القسم 40 أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين وملاحقتهم واعتقالهم. وقاد حافظ مخلوف شخصيا سيارة دفع رباعي، وشم المتظاهرين، وقال لحراس الأمن: "من يحب الرئيس يجب أن يطلق النار على الخونة"، وفتح النار بنفسه من مدفع رشاش. ونتيجة لذلك أصيب ما لا يقل عن خمسة أشخاص، توفي منهم ثلاثة على الأقل. كما بدأ أفراد المخابرات في إطلاق النار على المتظاهرين. ولم يفعل المدعى عليه ذلك، ولكنه انسحب إلى حد ما. ثم حاول

المتظاهرون الفرار. ولاحقتهم قوات الأمن، بما في ذلك المتهم، وقامت بتمشيط الشوارع، واعتقلت عددا كبيرا منهم واقتادتهم إلى الحافلات التي كانت في الانتظار.

ثم تم اقتياد عدد 30 متظاهرا في قافلة مكونة من حافلتين على الأقل من دوما إلى الفرع 251 في دمشق، ورافق المدعى عليه الرحلة وعمل على تأمينها. وتعرض العديد من المعتقلين بالفعل للضرب في الحافلات. ولم يثبت أن المدعى عليه شارك في ذلك. ولدى وصولهم إلى فناء الفرع 251، اضطر المحتجزون إلى النزول من الحافلة وتعرضوا للضرب المبرح في طريقهم من الحافلة إلى المبنى. ومن بين أمور أخرى، تعرضوا للضرب بأنايب معدنية من قبل المجندين الجدد. وفي هذا الصدد أيضا، لم تتمكن الهيئة القضائية من إثبات أن المدعى عليه نفسه أساء معاملة المتظاهرين المحتجزين أثناء هذه الأحداث.

واحتجز المعتقلون في الفرع 251 لعدة أيام على الأقل وتعرضوا جميعا للتعذيب أثناء إقامتهم. وبالإضافة إلى العنف الذي اضطروا جميعا، دون استثناء، إلى تحمله فور وصولهم إلى الفرع، تعرضت الغالبية العظمى منهم لعنف جسدي منهجي أثناء احتجازهم واستجوابهم لاحقا عن طريق ضربهم بأدوات على أجسادهم وأخمص أقدامهم، مما تسبب لهم في ألم شديد. وكانت ظروف الاحتجاز على النحو المعتاد في الفرع: فقد تم إيواء جميع السجناء في غرف احتجاز تحت الأرض، جزئيا دون ضوء النهار، وفي ظروف مكتظة للغاية، ودون طعام كاف، وفي ظل ظروف صحية كارثية في غرف موبوءة بالحشرات دون أي مرافق للنظافة الشخصية، وبفرصة محدودة فقط لاستخدام المراض. وكان عليهم جميعا تحمل صرخات الألم وتوسلات الآخرين أثناء تعرضهم للتعذيب في غرف الاستجواب المجاورة طوال النهار والليل. ولم يبلغ السجناء بسبب احتجازهم أو مدته. وكان كل واحد من المعتقلين في حالة من عدم اليقين التام بشأن مصيرهم، خاصة بشأن متى سيحين دوره للتعرض لسوء المعاملة الوحشية التي يمكن أن يرى آثارها باستمرار في الآخرين. ولم يكن أي منهم يعرف ما إذا كانوا سيخرج من السجن حيا ومتى. ولم يبلغ أقارب المعتقلين بمصيرهم.

وكان اعتقال المتظاهرين واحتجازهم لاحقا، الذي استمر عدة أيام على الأقل، تعسفيا، دون أي مبرر محدد وبدون أمر يلبي الحد الأدنى من متطلبات سيادة القانون. كذلك لم تقم هيئة مستقلة بمراجعة أسباب احتجازهم. ولم يستند إلا إلى تعليمات

عامة من السلطة التنفيذية، أي السلطات الأمنية، لتفريق المظاهرة بوسائل عنيفة واحتجاز المشاركين فيها من أجل منع المزيد من التطلعات المناهضة للحكومة.

وبصفته عضواً في القسم 40، الذي كلف بمهمة قمع حركة المعارضة ويعمل كوحدة للتدخل والاعتقال، كان المدعى عليه يعلم أن العملية ضد المظاهرة كانت تهدف إلى القبض التعسفي على المشاركين في الحدث واختطافهم. وكان على علم بأنه سيكون مسؤولاً عن نقل المتظاهرين إلى فرعه الرئيسي 251. وبسبب عمله الطويل في الفرع والمبنى وبناء على ملاحظاته في هذا الصدد، كان يعرف ما ينتظر المتظاهرين هناك، وخاصة الإيذاء الجسدي المنهجي وظروف الاحتجاز المروعة والضغط النفسي الشديد، بدءاً من الضرب الوحشي خلال "حفلة الترحيب" المعتادة. وأخيراً، كان المدعى عليه يدرك أيضاً أن هناك افتقاراً تاماً إلى إجراء كان يمكن أن يضفي على الاحتجاز الشرعية القانونية. وبالنظر إلى الوضع السياسي العام والأحداث في سوريا، وخاصة من خلال أنشطته الاستخباراتية، كان يدرك أن الحادث كان جزءاً من هجمات أوسع على المتظاهرين المدنيين وأعضاء المعارضة المزعمين أو الفعليين التي وقعت في جميع أنحاء البلاد منذ نهاية نيسان/أبريل 2011 فصاعداً. وهذا ينطبق بغض النظر عن حقيقة أنه بدأ يعبر لأقاربه عن عدم ارتياحه للنظام السوري.

ومن أجل مواصلة عمله بالمخابرات، التي تضمنت إمداداته وإمدادات أسرته، استسلم المتهم للمشاركة في قمع المظاهرة واعتقال المتظاهرين. ولم يكن في وضع قسري ذاتي، بل اختار نشاطه بحرية حتى فراره بعد عدة أشهر من الحادث. وبغض النظر عن ذلك، لو كان المتهم على استعداد للامتناع عن ارتكاب الجريمة، لكانت هناك فرص كافية لذلك. فعلى سبيل المثال، كان بإمكانه أن يدعي إصابته بمرض أو وعكة أو إصابة أثناء العمل. وعلى عكس الجنود العاديين، على سبيل المثال، الذين كانوا يخضعون للمراقبة المستمرة من قبل أجهزة المخابرات خلال العمليات ضد المظاهرات، فإن حريته في التنقل في المظاهرة وفي الشوارع المحيطة بها أتاحت له أيضاً الفرصة للانسحاب وإدارة ظهره للمخابرات.

(ج) السلوك بعد الجريمة

استمر المتهم في العمل في القسم 40 حتى وقت فراره في 5 كانون الثاني/يناير 2012. وفي مطلع العام 2011/2012،

رافق قافلة مسلحة من الشاحنات المبردة في الصباح الباكر لنقل حوالي 50 إلى 60 جثة إلى مقبرة جماعية بالقرب من نهجا في ضواحي دمشق. وبعد اجتياز نقاط التفتيش، أُلقيت الجثث، ومعظمها لأشخاص لقوا حتفهم في سجون وشعب المخابرات، في مقبرة جماعية سبق أن تم حفرها بجرافة.

ب- تقييم الأدلة

أولاً- أقوال المدعى عليه

لم يقل المدعى عليه في القضية الرئيسية أي شيء عن نفسه أو عن الأمر. ومع ذلك، أرسل إلى الهيئة القضائية، من خلال محامي الدفاع عنه، بياناً مكتوباً من قبله. وقبل الشروع في إجراءات التحقيق، كان قد قدم معلومات - تجرم نفسه أيضاً - في جلسة استماع له أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين وفي جلسة استماع لاحقة للشهود في المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية. بالتفصيل:

1. بيان مكتوب من المدعى عليه:

في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020، أرسل المدعى عليه، من خلال محامي الدفاع عنه، إلى الهيئة القضائية بياناً من ثلاث صفحات كتبه بخط يده أثناء جلسة المحاكمة، تناول فيه بمزيد من التفصيل الانطباع بأن ما يسمى بـ "ملفات قيصر" - صور فوتوغرافية لأشخاص متوفين وتعرضوا للتعذيب والهزال إلى حد كبير قبل فحصهم في المحاكمة الرئيسية - ومع السؤال عن السبب في أنه لم يكن من الممكن له، في رأيه، الانفصال عن المخابرات في وقت سابق. ولم يسمح المدعى عليه بطرح أي أسئلة حول الإفادة.

وقدم المدعى عليه أساساً ملاحظات كتابية على النحو التالي:

شكر عالم الطب الشرعي على عمله الرائع وعرضه التفصيلي للتعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرض له الضحايا المعتقلون، وكذلك البطل السوري الملقب بـ "قيصر" لمشاركته في فضح الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد وعصاباته الطائفية. الصور محبطة وصادمة ومؤلمة ومخيفة للغاية. كانوا سيكسرون قلبه - المدعى عليه - من الألم والحزن. وخلال العرض، ارتجفت

جميع أجزاء جسده من الصدمة والحزن على الضحايا. لقد ملأ الغضب والكراهية ضد نظام الأسد المجرم وجميع مساعديه رأسه وقلبه. جزئياً، كان عليه تجنب نظراته. يؤكد أن 99% من الصور المعروضة في قاعة المحكمة لم يسبق أن رآها من قبل، والباقي على قناة الجزيرة أو غيرها من القنوات الإخبارية العربية. كان عليه أن يفكر في أقاربه الذين سجنوا في سجون النظام منذ بداية الثورة. حيث أُلقي القبض على سبعة من أقاربه وعشرات من أفراد قبيلته والمئات من السكان في مسقط رأسه موحسن. ومنذ ذلك الحين، أصبحت جميع مصائيرهم مجهولة. كان قد نظر إلى الصور في قاعة المحكمة وبحث عن أقاربه. وفي طريق عودته من قاعة المحكمة إلى السجن، كان الحزن والألم يطغى عليه، وبكى بمرارة. وقال إنه فكر في المعتقلين وأسره وملايين السوريين الذين شردوا لمجرد أنهم طالبوا بالحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية. إن بشار الأسد ومعظم أتباع طائفته، بما في ذلك المدنيون وقوات المرتزقة من بلدان أخرى، هم المجرمون الحقيقيون الذين ما زالوا ينفذون أعمالهم ضد السوريين الأبرياء. ومثل كل سوري يحب بلده وشعبه، يتمنى أن يحاسبوا من خلال تقديمهم، وفي مقدمتهم الديكتاتور بشار الأسد وعائلته، إلى المحاكم الدولية.

وفيما يتعلق بوضعه كعضو في جهاز الأمن السوري، لم يكن مختلفاً عن بقية أتباع الطائفة السنية، الذين كانوا عاجزين تماماً، خاصة منذ بداية الثورة في سوريا. لا جدال في أن 90% من الثوار هم من أتباع الطائفة السنية، التي ينتمي إليها هو نفسه. ومنذ اندلاع الثورة، نظر النظام إليها بعين الريبة وعلى أنها تهديد مستمر. وقد أبعد الكثير "منا" عن الوظائف الهامة والحساسة أو أزيل من منصبه. وحُرم كثيرون، بمن فيهم هو نفسه، من الأسلحة الشخصية وبطاقات الهوية الأمنية. تم تكليف الزملاء من الطوائف الأخرى بمراقبتهم في مكان العمل، وراقبوا كل خطوة وكل كلمة وكل نظرة وحتى كل نفس. كانوا ينتظرون أدنى علامة على المشاركة في الثورة "لاعتقالنا". ولذلك لم يكن أمامه هو وجميع الآخرين الذين كانوا في وضع مماثل سوى خيار واحد من الخيارات التالية:

- الرفض العلني لأوامر الرؤساء ونتيجته اتهامهم بالحرمان من الخدمة والتعاون مع المتظاهرين. وكان من شأن ذلك أن يؤدي إلى الاعتقال والإعدام غالباً.
- الانفصال عن النظام والهروب فوراً دون اعتبار لزوجته المتهمه وأطفاله الأربعة. وكان هذا يعني أن زوجته وأطفاله كانوا سيعتقلون ويعذبون حتى يعود هو نفسه ويعدم.
- وكخيار صحيح وآمن له ولعائلته، انتظر بضعة أشهر حتى تصبح بعض المناطق الخارجة عن سيطرة النظام أو حدوده

مع الدول المجاورة قابلة للعبور منها، ثم انفصل وهرب سرا مع عائلته.

وقرر اتخاذ الخيار الأخير في 5 كانون الثاني/يناير 2012. يسأل عما إذا كان حب زوجته وأطفاله خطأ يستحق العقاب عليه.

2. المعلومات المقدمة في إجراءات اللجوء

كان المدعى عليه قد أدلى في وقت سابق - وهو أيضا يدين نفسه - بمعلومات في إجراءات اللجوء في جلسة الاستماع التي عقدت في 9 أيار/مايو 2018 في ترير في المكتب الخارجي التابع للمكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين. حيث تم تقديم المعلومات إلى الهيئة القضائية من قبل الشهود المعيّنين من قبل المكتب الاتحادي مع جلسة الاستماع ... [L] و ... [M] و - نظرا لدقة الترجمة - من قبل الشاهد ... [N] كمترجم فوري. مشاكل التواصل مع المدعى عليه ، وفقا لشهادة الشاهد ... [N] لم تُعرض. ولذلك، ليس لدى الهيئة القضائية أدنى شك في أن المدعى عليه قد أعرب عن نفسه بشكل أولي كما أفاد الشهود وكما هو مسجل في المحضر.

أ) في جلسته، أوضح المتهم أولا طائفته وأصله المحلي في سوريا وظروفه العائلية وتعليمه المدرسي وأماكن إقامته حتى انضمامه إلى المخابرات السورية بالطريقة التي تم إثباتها حول شخصه.

ب) وفي الفترة من 10 تموز/يوليه 1996 إلى 5 كانون الثاني/يناير 2012، كان - وفقا لمعلوماته الإضافية - عضوا في جهاز مخابرات برتبة مساعد في نهاية المطاف. كما عاش مع جهاز المخابرات جزئيا. وفي نهجا، إحدى ضواحي دمشق، تلقى تدريباً لمدة عامين. وكان من شأن ذلك أن يشمل التدريب على الأسلحة والاستراتيجية العسكرية واللياقة البدنية. وكان قد تدرب على الأسلحة والبنادق بالذخيرة الحية، بما في ذلك "ميكاروف" الروسي الذي تقتض الهيئة القضائية أن هذا هو "ماكاروف" الروسي على أسلحة من ماركة براون وربما كان يعني: براوننج - على بندقية قناصة، على أنواع مختلفة من القنابل وعلى بانزر فاوست. وكان قد أخذ دورة ليصبح مدربا. كان عليه الذهاب إلى الصحراء لمدة ثلاثة أيام وإما البقاء هناك أو المشي 120 كم دون استراحة.

حتى عام 2010، كان - المدعى عليه - مدرباً في نجهاء. بعد ذلك، وحتى فراره في أوائل عام 2012، تم نشره في دمشق، في شارع بغداد في فرع المخابرات 251. كان هناك في البداية في "الفرع الديني". في غضون خمسة أشهر، تعلم ما هي الأديان الموجودة في سوريا وكان مسؤولاً عن أحياء دمشق "مخيم اليرموك، شارع باليسينسر، الحجر الأسود، الكاظم". وقد جمع معلومات من جميع المساجد، ولا سيما لمعرفة ما يدرس في المساجد. وكان قد حضر صلاة الجمعة لمعرفة ما يجري الوعظ به، وبذلك شرح توجه ("استراتيجية") الإمام، وما إذا كان يحرض ضد الحكومة. وكان لديه أيضاً "بيانات مسجلة" عن الأشخاص. وكان قد قدم تقارير عن ذلك إلى رئيس شعبته، المقدم كمال الأحمد.

في غضون ذلك، كان يعمل في فرع "الزبداني". أراد أن يترك الوظيفة لأن "العمل المكتبي ليس مهمتي". أراد المقدم كمال الأحمد منه - المدعى عليه - أن يعمل مرة أخرى في فرعه، وهو ما فعله لمدة شهرين. بعد ذلك، تم "نقله" إلى "فرع خطير"، القسم 40. ومن تموز/يوليه 2011 إلى 5 كانون الثاني/يناير 2012، عمل بالقرب من منزل بشار الأسد. القسم يشبه جمعية مافيا. بمجرد أن تدخل فيه، لن يعد بإمكانك الخروج. وكان يقوده حافظ مخلوف، ابن خال الأسد.

وعندما سئل عما إذا كان قد شهد جرائم أو اعتداءات أو سوء معاملة، أجاب المتهم بأنه رأى أشخاصاً يتعرضون للضرب - بما في ذلك على الرأس - وبعضهم قد مات. وتم هذا "أيضاً" من قبل أشخاص من الفرع 251. عندما خرج الناس من صلاة الجمعة وتظاهروا، جاء جهاز الأمن. أطلق حافظ مخلوف النار على خمسة أشخاص في مناسبة واحدة. حدث هذا في دوما في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر 2011. كما نقلت الجثث بعيداً عن سجن "قسمنا". كان يحدث ذلك تحت الأرض في "مبنى 251". هو نفسه لم يكن متورطاً في هذا. وكان القائد العميد توفيق يونس.

ج) وفي 5 كانون الثاني/يناير 2012، فر من المكان. وكدافع لذلك، وفي الوقت نفسه كسبب للجوء، ذكر المدعى عليه أنه تلقى أمراً من جهاز المخابرات بقتل المدنيين. وكان قد اعتقل المتظاهرين، ولا سيما جر قادة المظاهرات إلى السيارة وأخذهم معه. في نهاية عام 2011، كان من المفترض أن يقاتل ضد المدنيين الذين انقلبوا ضد الحكومة وكانوا يمتلكون أسلحة. وكان ثلاثة من زملائه قد توفوا بالفعل. لم يكن يريد قتل مواطنيه وقرر الذهاب إلى دير الزور.

وفي كانون الثاني/يناير 2012، فر إلى قريته موحسن واختبأ هناك لمدة ستة أشهر، وقام بتغيير المنازل كل يوم أو يومين. بقيت زوجته وأطفاله في دمشق. "هم" - من الواضح أنهم يقصدون موظفي المخابرات - كانوا سيستفسر عنه بشكل غير رسمي من زوجته وشقيقه. كما اكتشفت المخابرات أنه - المدعى عليه - كان في قريته. ثم ساعد شقيق وصهر زوجته على مغادرة دمشق والذهاب إلى "قدسيا"، حيث اختبأت مع عمها. حاولوا اعتقال زوجته. ثم جاءت إليه، المدعى عليه، حاملة هوية ابن عمها. وكان هو نفسه قد تلقى تهديدات من جهاز المخابرات بشأن ابن عمه. كان هذا حاسما في نهاية المطاف لمغادرة البلاد. وعندما تعرض منزل والديه للهجوم من الجو، فر مع عائلته إلى قرية موحسن. وعندما سئل عن سبب عودته إلى قريته الشهيرة، يرد المدعى عليه بأن الحكومة لم تكن تعلم أن منزل والديه كان في موحسن.

وبعد مغادرته القرية، تعرض منزل والديه للقصف بالفعل، لكنه غاب عن المكان. لقد رأى هذا. وعندما سئل المتهم، قال إنه عاد إلى القرية بعد أن أحضر أسرته إلى بر الأمان، لأن المنزل في أبو حسن كان صغيرا جدا على الجميع.

(د) أخيرا، ذكر المدعى عليه أنه غادر سوريا في 12 شباط/فبراير 2013. ثم أمضى ثلاث سنوات في مخيم "هاران" للاجئين في تركيا ودخل اليونان في 20 فبراير 2016. وبقي هناك لمدة عامين وشهرين وأربعة أيام في مخيم بالقرب من سالونيك دون أن يتقدم بطلب لجوء هناك. تم تنظيم المغادرة إلى تركيا من قبل مهرب، وكذلك من تركيا إلى اليونان.

3. سماع الشهود

تم الاستماع إلى المدعى عليه في 16 آب/أغسطس 2018 كجزء من إجراء هيكلي لمكتب المدعي العام الاتحادي ضد جناة مجهولين للاشتباه في انتهاكهم للقانون الجنائي الدولي فيما يتعلق بالحرب الأهلية في سوريا. يتم تقديم ظروف ومحتوى هذا الاستجواب، ولا سيما المعلومات التي قدمها لمدعى عليه، إلى الهيئة القضائية عن طريق محقق الشرطة ... [O] و ... [P] كشهود وكذلك من قبل المترجم الفوري المعين، الشاهد ... [Q]. وعلى هذا الأساس، اكتسبت الهيئة القضائية اقتناعا راسخا بأن المدعى عليه قد عبر عن نفسه أثناء الاستجواب على النحو المبين أدناه. على وجه الخصوص، وفقا لشهادة الشاهد ... [Q] لا توجد مشاكل في التواصل؛ وقد ترجمت المعلومات المكتوبة للمدعى عليه من الألمانية إلى العربية وصححها بعضها بخط اليد.

أ) وكما كان الحال من قبل في جلسة الاستماع أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين، قدم المدعى عليه معلومات عن طفولته وشبابه. وذكر لأقاربه أن أختا له لا تزال تعيش في دمشق.

ب) انضم المدعى عليه إلى المخابرات كان بتاريخ 10 أيلول/سبتمبر 1996. كان يعمل في المخابرات العامة، وتسمى أيضا أمن الدولة. وقد حدد المدعى عليه موقع عمله في كفر سوسة في دمشق. وفيما يتعلق بالتدريب والاستخدام حتى شباط/فبراير 2010، قدم المدعى عليه بعد ذلك معلومات عن كيفية إدماجها في الإثباتات. وينطبق هذا بشكل خاص على تدريبه الأساسي وعمله كمدرّب. ووصف المدعى عليه نفسه بأنه مدرّب جيد جدا. وهذا هو السبب في السماح له بالبقاء في عمله على هذا النحو لفترة طويلة. وقد درب المتدربين أساسا على "التدريب البدني". أشار المدعى عليه إلى أنه كان مدرّبا قويا: كان عليك إجبار الناس على تحمل المزيد. "غير أنه لم يفعل ذلك فحسب. فقد تلقى مزيدا من التدريب في مجال "مكافحة الإرهاب" الذي حصل على جائزة عنه. وأشرف على التدريب "خبراء روس". وقد تعلم ما يلي:

"كيفية اقتحام المباني، حتى تلك متعددة الطوابق. وشمل ذلك اقتحام المباني في المدن الكبيرة ذات عدد كبير من السكان، ولكن أيضا في الريف. لقد تدربنا على التعرف على الكمائن ومكافحتها، بل وأيضا على إقامتها بأنفسنا. وقد تدربنا على اختطاف الأشخاص المسلحين وغير المسلحين على حد سواء، فضلا عن تنفيذ الاعتقالات. كما تعلمنا كيفية حماية الأشخاص المهمين."

لم تكن الاستجابات جزءا من تدريبه. وكانت هذه هي مهام شعب التحقيق، ولا سيما الفرع 285.

في فبراير 2010، انتقل إلى الفرع 251، والتي يُشار إليها أيضا باسم "الفرع الداخلي" أو "الخطيب". ويقع في شارع بغداد في حي الخطيب في دمشق، مقابل مستشفى الهلال الأحمر. وقد أدى هو، المدعى عليه، خدمته هناك في مختلف الأقسام. بادئ ذي بدء، كان يعمل في مجال "الأديان"، الموجود في المبنى في شارع بغداد. وعمل في القسم للزبداني لمدة شهر، ربما في حزيران/يونيه 2011. وكانت الاضطرابات قد بدأت بالفعل قبل ثلاثة أشهر في هذا الوقت. لم يعجبه ذلك في هذا الفرع، فتم نقله مرة أخرى إلى فرع "الأديان" بناء على طلبه. وفي تموز/يوليه 2011، "انتقل" أخيرا إلى القسم 40. ويوجد في الجسر الأبيض في دمشق.

ووصف المتهم بمزيد من التفصيل الفرع 251 في حي "الخطيب" بدمشق في شارع بغداد، ولا سيما ترتيب المباني وموقع السجن تحت الأرض في قبو مبنى. كانت القسم للأديان تقع في المبنى المقابل. وقد وصف المدعى عليه مقر مختلف الشعب الفرعية الأخرى وكذلك موقع مستودع للذخيرة في مجمع المباني. ويقع المبنيان على مسافة حوالي ثمانية أمتار؛ بينهما كافتيريا. تم تأمين مجمع المباني "قبل الحرب" بواسطة حاجزين، وبمحيط أوسع بعد ذلك. كما سمي المدعى عليه رؤساء الشعب المختلفة في وقت يناير 2012.

ج) وفيما يتعلق بالحالة السياسية العامة وأنشطة المخابرات، ذكر المتهم أنه "حتى قبل الاضطرابات، كانت هناك جرائم ضد الإنسانية من جانب المخابرات". داخل المخابرات، تعرضت الديانات الأخرى للتمييز، وخاصة السنة الذين كانوا دائما محرومين أو معاقبين بشكل أكثر صرامة على الجرائم. وأقيمت حواجز على الطرق في آب/أغسطس 2011. ومنذ بداية الاضطرابات، صدرت أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين المدنيين. وقد حافظ النظام على اتصالات مع الجماعات الإسلامية مثل جند الشام، وهي ميليشيا في لبنان.

لقد عمل النظام باستخدام "الحيل". ففي نهاية عام 2011، على سبيل المثال، كان من المفترض أن يزور وفد من جامعة الدول العربية السجون. ونتيجة لذلك، وبناء على أوامر من رئيس الفرع، توفيق يونس، تم نقل السجناء هناك واحتل السجن بالموظفين الذين كانوا سيلعبون دور السجناء. كما تم "دس" أسلحة للمتظاهرين لتبرير عمل النظام ضدهم. ونقل موظفو المخابرات إلى المستشفى، حيث وضع لهم ضمادات لجعلهم يبدون مصابين في النهاية. وكان هذا للإشارة إلى أنهم تعرضوا للهجوم من قبل المتظاهرين. وكان ممثلو وسائل الإعلام قد أجروا مقابلات مع المصابين المزعمين في مستشفى المجتهد.

د) أعرب المدعى عليه بشأن الحدث الأساسي للجريمة المرصودة على النحو التالي:

كانت هناك أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين المدنيين. كان في القسم 40 عندما استلمها. كان هذا في عام 2011، ربما في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر. وكانت هناك مظاهرات في مسجد الجامع الكبير. وكان المتظاهرون قد خططوا لعدم طردهم. كانوا سيكونون في الشارع، يجلسون هناك، لكنهم يرقصون أيضا. كانوا سيتصرفون بسلام. وهتفوا بشعارات مثل "يسقط بشار" أو "الشعب يريد إسقاط النظام".

وكان المتهم قد رأى بأمر عينيه كيف قاد رئيس قسمه حافظ مخلوف سيارته وخرج بسيارة مرسيدس للأراضي الوعرة، وأهان المتظاهرين ثم أطلق النار عليهم برشاش آلي وأطلق النار على بخزنة طلاقات كاملة. وقد أصيب خمسة أشخاص، ثلاثة منهم لقوا حتفهم على الفور، واثنان آخرون كانا على وشك الموت على أي حال. وأصيب آخرون بجروح وكان من الممكن أن يلودوا بالفرار. ونقل القتلى إلى مستشفى "الهلال الأحمر". وكان حافظ مخلوف قد أعطى الأمر للجميع باستخدام الأسلحة. حيث قال: من يحب الرئيس عليه أن يطلق النار على الخونة". وفتح ستة أو سبعة أشخاص، كانوا تابعين له مباشرة، النار.

في المجموع، كان هناك حوالي 3000 إلى 6000 متظاهر واجهوا 1000 من قوات الأمن. ومن بين قوات الأمن، كانت القسم 40 ممثلاً بحوالي 250 شخصاً؛ وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك أعضاء من شعب فرعية أخرى، ولا سيما تلك التابعة لدوما تحت قيادة سامر بريدي، فضلاً عن أشخاص من دائرة المخابرات التابعة للقوات الجوية ووزارة الداخلية.

لم يطلق هو، المدعى عليه، النار على المتظاهرين، لكنه انسحب حتى لا يكون ذلك ملحوظاً. وكان قد قام بتمشيط الشوارع مع الآخرين ("نحن") عندما "هرب" المتظاهرون. وعلى وجه الخصوص، تم اصطحاب أولئك الذين أرادوا تصوير مقاطع باستخدام هاتف جوال. وألقي القبض على العديد من المتظاهرين وماتوا في وقت لاحق. كما أُلقي القبض على أشخاص لا علاقة لهم بالمظاهرة. وقد نقلوا بالحافلات إلى الفرع 251 وتعرضوا بالفعل للضرب وهم في طريقهم من موقع المظاهرة إلى مكتب إدارة الفرع. الحافلات كانت متوقفة بين المباني. وأمام مبنى الفرع 251، كان هناك "أكبر عدد من الوفيات". ومن بين أمور أخرى، تم نشر مجندين جدد هناك، مجهزين بأنابيب معدنية، وتعرض المحتجزون للضرب بها وهم في طريقهم من موقف انتظار الحافلة إلى المبنى. ونقل المتظاهرون إلى السجن تحت الأرض في وضع منحنى وملثمين من قبل المجندين. وكان هو المتهم حاضراً في المظاهرة وعند نقل وتسليم المتظاهرين المعتقلين ورأى كل شيء بنفسه. "عندما جاءت الحافلات إلى المتظاهرين، لم يكن الضرب بهذا السوء. فقط عندما وصلوا إلى الفرع 251 تعرضوا للضرب المبرح." وفي الحافلة، ارتكبت قوات الأمن وزملائهم الانتهاكات. ولم يشارك هو في ذلك.

وقد اقتيد المتظاهرون الذين أحضروا إلى الطابق السفلي ولم يتمكن معظمهم من الخروج من هناك. ونقل بعضهم إلى الفرع 285، خاصة عندما كان السجن مكتظا. وقبل بداية الصراع، كان المحتجون قد اقتيدوا مباشرة إلى المحكمة.

هـ) وفيما يتعلق بالتعذيب والاعتداءات على السجناء في الفرع 251، أفاد المدعى عليه أيضا أنه بعد بدء الاضطرابات في تشرين الأول/أكتوبر 2011، كان هو نفسه في سجن الفرع 251. وفي السجن، كان من الممكن سماع الصراخ والبكاء بسبب التعذيب. وقال المدعى عليه بمزيد من التفصيل: لم يتوقف التعذيب حتى فقد السجين الوعي. "وكان المسؤول عن التعذيب هو رئيس السجن، أبو علي. مع زميل ، ... [R]، الذي سمح له باستعراض السجن، لم يتحدث عن التعذيب. "كان هذا أمرا طبيعيا. حتى لو تم إخراج الموتى من السجن، لم يكن ذلك شيئا مميزا". وعندما سئل المدعى عليه، ذكر أنه قبل وبعد بداية أعمال الشغب، لاحظ كيف تم إخراج الموتى من سجن الفرع 251. فعلى سبيل المثال، خرج رجل ميت من السجن وتعرض شخص آخر للضرب حتى الموت بقضيب معدني على رأسه بعد نزوله من حافلة. كان ذلك قبل شهر أو شهرين من نشره في المظاهرة في دوما في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011.

كما يمكن سماع صراخ المعتبين في كافيتيريا القسم، لأنها كانت عالية جدا. وحتى قبل أعمال الشغب، تعرض الناس للمضايقة والتعذيب: "قبل أعمال الشغب، عندما شارك شخص ما في المظاهرات، كان يتم اقتياده إلى السجن ويُحرق ظهره بغلاية. كانت هناك دائما صدمات كهربائية. كان هذا هو الحال في جميع الشعب". وعندما سئل عما تغير بعد الاضطرابات في السجن، ذكر المدعى عليه أن الأحكام قد زادت وكان بإمكان الحراس أن يفعلوا ما يريدون. وتعرض السجناء للتعذيب في الجناح إلى أن تم نقلهم. ومن وقت لآخر، كان الحراس يأخذون السجناء إلى الطابق العلوي، حيث كانوا يصرخون بأنهم يعبدون الرئيس. بعد نيسان/أبريل 2011، كثيرا ما حدث أن أرجل السجناء كانت مكسورة حتى لا يتمكنوا من التظاهر مرة أخرى.

وتبلغ مساحة السجن في الطابق السفلي من 300 إلى 400 متر مربع، وقد صُمم لاستيعاب 100 سجين؛ في الواقع، كان هناك 400 أو أكثر. وقد حسب هو، المدعى عليه، ذلك من التسليمات وعدد الحافلات. هذه هي "في بعض الأحيان (...)" يوميا، وأحيانا مرتين في اليوم". ووصل المزيد من المحتجزين. وقد لاحظ حالات الفصل بشكل متقطع. من نيسان/أبريل

2011 إلى منتصف أيار/مايو 2011، حدث أن تم بالفعل إطلاق سراح المعتقلين أيام الجمعة ويوم السبت أو الأحد. وكانت عمليات النقل إلى الفرع 285 تتم مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع "عندما كان سجننا ممتلئاً".

و) وقد فر في كانون الثاني/يناير 2012. وكان قد عاد إلى دير الزور. وحتى شباط/فبراير 2013، بقي في موحسن مع أقاربه. بين 9 و13 شباط/فبراير 2013، سافر بشكل غير قانوني عبر الحدود السورية التركية ثم بقي في مخيم للاجئين بالقرب من أورفة. في 20 فبراير 2016، غادر تركيا ووصل إلى اليونان، حيث بقي حتى 25 أبريل 2018. ثم طار من أثينا إلى ألمانيا. بعد أن كان ابنه القاصر في ألمانيا، حصل على تأشيرة للدخول.

4. المقبولية

تعتبر الهيئة القضائية أن المعلومات التي قدمها المدعى عليه قابلة للاستخدام الكامل في جلسة الاستماع أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين في 9 أيار/مايو 2018. وترى الهيئة القضائية أن المعلومات الواردة في استجواب الشهود الذي أجراه في 16 آب/أغسطس 2018 يمكن استخدامها جزئياً؛ وقد اتخذتها الهيئة القضائية أساساً حتى النقطة المقابلة للمعلومات، بما في ذلك الفقرة الأولى من الصفحة 13 من محضر الاستجواب، ولم يستسخنها إلا في هذا الصدد.

أ) ويمكن من حيث المبدأ استخدام المعلومات التي قدمها المدعى عليه خلال جلسة الاستماع أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين في الإجراءات الجنائية وفقاً للمادة 8 من الفقرة 3 من الجملة 1 رقم 3 من قانون AsylG. ولم يكن هناك أيضاً نقص في التعليمات التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم قابلية المعلومات للاستخدام.

ولا تعتبر الهيئة القضائية أن المعلومات التي قدمها المدعى عليه أثناء جلسة الاستماع كافية لإثبات الاشتباه الأولي الذي كان من شأنه أن يجعله يمثل كمتهم بارتكاب جرائم جنائية محددة، وكان بإمكانه أن يرتب تعليمات، ولا سيما بشأن الاتهام، وحرية التعبير، وحقه في استشارة محام دفاع، شريطة أن تكون لديه التزامات إيضاحية مناسبة. النشاط الذي اعترف به في القسم 40 من المخابرات العامة السورية ليس كافياً لذلك. وعلاوة على ذلك، فإن جلسة الاستماع في إجراءات اللجوء ليست جلسة استماع قابلة للإنفاذ بوسائل قسرية بالمعنى المقصود في لوائح الإجراءات الجنائية، ولا سيما المواد 55 و136

و 161 و 163 (أ) من قانون الإجراءات الجنائية. ويستند ذلك إلى الهدف من جلسة الاستماع، الذي يختلف اختلافا جوهريا عن هدف الإجراءات الجنائية، الذي يعمل على إنفاذ الحقوق الفردية لطالب اللجوء. وإلى هذا الحد وحده يوجد التزام - غير قابل للإنفاذ - على الشخص المعني بالتعاون (انظر المادة 15 من الفقرة 2 رقم 1، والمادة 25 من الفقرة 1 من الجملة 1 من قانون AsylG)، وهو التزام لا يشمل التزاما بتجريم نفسه بوقائع ذات صلة جنائية. وانطلاقا أيضا من مفهوم واسع النطاق وعملي للاستجواب، فإن هذا ليس استجوابا حكوميا يمكن أن تخضع فيه الجرائم غير المؤاتية جنائيا لحظر على استخدام الأدلة إذا لم تقدم تعليمات كافية (انظر BGHSt 36, 328; BayObLG NStZ 2020, 684; OLG Düsseldorf, NStZ 1992, 349; OLG Hamm NStZ 1989, 187; Gleß, Löwe-Rosenberg, StPO, 27. Aufl. في: NStZ 1992, 349; OLG Hamm NStZ 1989, 187; Gleß, Rdn. 12 136 مع إثباتات أخرى).

ب) وتعتبر الهيئة القضائية أن المعلومات التي قدمها المدعى عليه في جلسة استجوابه المعقودة في 16 أغسطس 2018، بما في ذلك الفقرة الأولى من الورقة 13 من محضر الجلسة، قابلة للاستخدام، حتى لو لم يتم إبلاغ المدعى عليه بأي حالة إيضاحية حتى ذلك الحين، ولكن تم الاستماع إليه فقط كشاهد. ولأن مستوى الاشتباه ذي الصلة ضده لم يكن قد اشدت بعد إلى الحد الذي جعل سلطات الادعاء، ولا سيما المسؤولين المشاركين في الاستجواب... [P] و... [O]، كان ينبغي أن يشرع في استجواب المتهم بتعليمات مناسبة. ولم تظهر أي ظروف في المفاوضات الرئيسية يمكن أن تبرر إجراء تقييم مختلف.

وفي هذا الصدد، تتبع الهيئة القضائية المبادئ التي وضعتها محكمة العدل الاتحادية وتطبيقها في هذه القضية (BGH، القرار المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2019 - 89، BGHSt 64، 14/19 StB). من وجهة نظر واقعية أو قانونية، ليس لدى الهيئة القضائية أي سبب لافتراض المزيد من عدم القابلية للاستخدام. وعلى وجه الخصوص، لم تكن هناك مؤشرات على وجود إرادة لمقاضاة مكتب المدعي العام أو المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية تتعارض مع مركز الشاهد للمدعى عليه، وأن المدعى عليه قد خدع بالتالي بشأن وضعه كمتهم من خلال الأعمال المستهدفة التي قام بها ضباط التحقيق. ومن وجهة نظر موضوعية أيضا، لا يوجد ما يشير إلى وجود مؤشرات أخرى على وضع المدعى عليه كمتهم قبل التاريخ المفترض في القرار المذكور أعلاه، الذي كان ينبغي أن يدرس منه مركز المتهم.

الهيئة القضائية لديها الشهود ... [P] و ... [O] كمحققين وفي نفس الوقت كمحققين مسؤولين في المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية، الذين أبلغوا عن حالة الاعتقال، ومسار التحقيقات والوقت المتعلق بحالة معرفة كل منهم. ووفقا لمعلوماتهم، حتى بداية الاستجواب، لم تظهر سوى مؤشرات غامضة، ونتجت هذه المؤشرات فقط عن المعلومات التي قدمها المدعى عليه في جلسة الاستماع التي عقدها المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين في 9 أيار/مايو 2018. ولم تكن هناك أدلة أو بيانات أخرى على جرائم محددة ارتكبها المدعى عليه؛ وعلى وجه الخصوص، لم يكن من الممكن استخلاصها من بطاقات المخابرات المقدمة أثناء إجراءات اللجوء. وبناء على ذلك، وكما ذكر الشهود أيضا، فإن الاستجواب لم يكن مفيدا لاستجواب المتهم وإدانته باعتباره الجاني. وبالأحرى فإنه يعتمد في المقام الأول على اكتساب نظرة ثاقبة على المهام والهياكل والمسؤوليات داخل الفرع 251 والقسم 40 التابع لإدارة المخابرات العامة، فضلا عن الظروف والأحوال والعمليات المحلية داخل الفرع 251. ولم يقدم المدعى عليه تقريراً أكثر تفصيلاً عن تورطه في اعتقال المتظاهرين ومصيرهم بعد تسليمهم للفرع 251 إلا أثناء الاستجواب، الذي أبلغ ممثل المدعي العام الاتحادي بمضمونه ووضعه.

ويتوافق عرض حالة التحقيق من جانب الشهود مع حالة الملف. ومن الناحية الموضوعية، فإن الشكوك الملموسة، التي كان من الممكن أن تؤدي إلى افتراض وجود نشاط ذي صلة جنائية للمدعى عليه، لم تكن متاحة بعد قبل الاستجواب وفقا لنتائج الهيئة القضائية. واستنادا إلى الأدلة المتاحة له، تشاطر الهيئة القضائية أيضا التقييم القائل بأن الاشتباه فيما يتعلق بوضع المتهم لم يزد إلا اشتدادا أثناء استجواب الشرطة. وتحقيقا لهذه الغاية، يحدد الوقت الذي يذكر فيه المدعى عليه المعلومات الواردة في الصفحة 13، الفقرة 1 من بروتوكول استجواب الشرطة. ولم يتضح من خلال المعلومات التالية إلا من خلال الاشتباه الملموس والخطر أن المدعى عليه نفسه ربما كان متورطا في جرائم ضد الإنسانية من خلال أفعال خاصة به. وبناء على ذلك، لم تستسخ الهيئة القضائية أعلاه سوى المعلومات التي قدمها المدعى عليه قبل هذا التوقيت من استجوابه، وإلى هذا الحد فقط يستند تقييمه للاتهام بالذنب على حساب المدعى عليه.

ثانياً - الإثباتات المتعلقة بالوضع السياسي والاجتماعي العام في سوريا والتنظيم الداخلي والأجهزة الأمنية في الفترة الممتدة حتى عام 2011

أ) تستند الإثباتات المتعلقة بالتطور السياسي والاجتماعي العام في سوريا حتى بداية الحركة الاحتجاجية في ربيع عام 2011 بشكل أساسي إلى رأي الخبراء الذي قدمته عالمة الإثنولوجيا والخبير لاورا ثورمان إلى الهيئة القضائية، التي تستند بدورها إلى عدد كبير من المصادر المقارنة من المنشورات العلمية، والصحافة - بما في ذلك العربية - والمنظمات غير الحكومية والبيانات الرسمية للحكومة السورية. ولم يكن لدى الهيئة القضائية أي سبب للتشكيك في أقوال الخبراء، التي يؤكدتها بالتفصيل عدد كبير من وسائل الإثبات الأخرى (انظر أدناه تحت b و c)).

ب) وتتسق النتائج التي توصل إليها الخبراء مع المعلومات التي قدمها العديد من الشهود، ومعظمهم من الخبراء، وتكملها هذه النتائج.

أ) في هذا الصدد، استخدمت الهيئة القضائية أقوال الشهود التالية أسماؤهم - الموجزة أدناه:

(1) الشاهد الخبير ... [S] هو محام وصحفي وناشط حقوقي سوري وكان ناشطاً سياسياً في سوريا قبل وبعد بداية حركة الاحتجاج. وهو حالياً رئيس مركز للإعلام وحرية التعبير، أسسه في فرنسا عام 2004. وهو مؤلف مشارك لتقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان في سوريا. واعتقل الشاهد عدة مرات في مختلف شعب المخابرات السورية، بما في ذلك جهاز المخابرات العسكرية وثلاث سنوات ونصف السنة في جهاز المخابرات الجوية والفرقة 4. عانى من التعذيب في الفرقة الرابعة وجهاز المخابرات الجوية.

وحدد الشاهد لأول مرة التاريخ السوري منذ الاستقلال. ووفقاً للشاهد، فإن أصول غياب الهياكل الديمقراطية تكمن في الاندماج بين سوريا ومصر لتشكيل الجمهورية العربية الموحدة في السنوات 1958-1961، ونتيجة لذلك ضاعت الصحافة المستقلة والأحزاب المستقلة سياسياً. وقد مهد ذلك الطريق للانقلاب في عام 1963 وصعود حزب البعث. كما جلب الانقلاب أهمية الجيش وبالتالي بشكل غير مباشر حافظ الأسد إلى السلطة كوزير للدفاع آنذاك. كما ذكر الشاهد بالتفصيل تطبيق حالة الطوارئ، وإدخال دستور رئاسي شامل في عام 1973، واحتكار حزب البعث كمؤسسة رائدة في الدولة والمجتمع.

وفي سياق هذا التطور، تم إنشاء أدوات ذات سلطات فعلية بعيدة المدى، وتسيطر على المجتمع. وفي نهاية المطاف، حل جهاز أمني، كان قد أطلق سراحه، محل مؤسسات الدولة. إن مجزرة حماة، التي أصابت بشكل مباشر 16,000 إلى 60,000 شخص، كانت موجهة في نهاية المطاف ضد المجتمع المدني السوري بأكمله، لأنها أوضحت أن الأجهزة الأمنية لم تعد تعرف أي عوائق أمام الحفاظ على الوضع السياسي. وقعت المزيد من الهجمات العنيفة مع العديد من الوفيات، وخاصة في الفترة بين عامي 1979 و1989 في سياق الصراع مع جماعة الإخوان المسلمين، وتدمير النقابات العمالية والحركات اليسارية.

وقد خضعت جميع أجهزة الدولة الأخرى وأُتيحت للسلطات الأمنية؛ وتم تفكيك جميع المنظمات المستقلة. بدأت السيطرة على المجتمع مبكراً، حيث تم قبول الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والثانية عشرة في "شباب البعث"، وبعد ذلك - منذ سن الثانية عشرة - تبعتهم العضوية في "الشباب الثوري"، وهي منظمة شبابية تنتمي أيضاً إلى حزب البعث. خدمت المنظمات التلقين السياسي.

وعندما وصل بشار الأسد إلى السلطة، وجد في نهاية المطاف "مجتمعا معطلا" بالفعل دون صحافة أو برلمان. ويحظى المجتمع المدني بدعم الأفراد، ولا سيما المحامون، الذين لا يسمح لهم بالعمل إلا بقدر محدود جداً. تم تنصيب بشار الأسد خلفاً لوالده لأن شقيقه الأكبر، الذي كان مُعداً في الأصل لهذا الغرض، قد توفي في حادث. من وجهة نظر الشاهد، حتى في عصر حافظ الأسد، بدلاً من هيكل الدولة الفعال، لم يكن هناك سوى "شركة عائلية" واحدة ذات سلطة موروثية.

الشاهد ... [S] على نهج بشار الأسد الإصلاحية، والذي تم دون أي تغييرات قانونية كامنة. وقد حاول الرئيس أن يعطي واجهة جميلة لاستمرار سياسة القمع. فقط "يتم إجراء تجميل لوجه الطغيان". وقد انعكس هذا الاتجاه بالفعل، في آب/أغسطس 2001؛ حيث تم اعتقال النشطاء وتفكيك المنتديات الثقافية والسياسية. وخاب الظن في الآمال التي كانت معقودة على أنه مع نهاية حرب العراق ستفرض الولايات المتحدة تغييرات سياسية في سوريا. وشملت تدابير السياسة الخارجية، التي لا تؤدي في نهاية المطاف إلا إلى الحفاظ على السلطة، تعزيز التطلعات الجهادية في العراق، وتأجيج الصراع العربي الكردي المزعوم، والتقارب مع إيران؛ من ناحية أخرى، كانت هناك محاولات فاشلة لدمج سوريا في المجتمع الدولي من خلال زيارات الدولة التي قام بها الاتحاد الأوروبي.

وعلى الصعيد الداخلي، دأب النظام على اتخاذ إجراءات ضد المعارضة بمساعدة الأجهزة الأمنية. ففي عام 2004، على سبيل المثال، سحقت المظاهرات وألقي القبض على المشاركين. وكانت المخابرات قد اتخذت إجراءات مستهدفة ضد دائرة النشطاء السياسيين، وإن كانت صغيرة. وكانت الفرع 285 التابعة للمخابرات العامة مسؤولة عن حجب بوابات الإنترنت التي لا تحظى بشعبية. وقد أدت عمليات الخصخصة بعيدة المدى والفساد إلى اقتصاد الظل.

تثبت أقوال الشاهد المطلعة، التي شكلتها التجربة الشخصية، من بين أمور أخرى، أن الشروط التنظيمية المسبقة لاتخاذ إجراء واسع وشامل ضد الاحتجاجات منذ نيسان/أبريل 2011 قد تم إنشاؤها بالفعل من خلال سلطات واسعة مبررة تاريخياً للأجهزة الأمنية.

(2) الشاهد الخبير ... [T]، محام سوري وناشط في مجال حقوق الإنسان، وصف أيضاً أنه وفقاً لتجربته الشخصية التي تعود إلى السبعينيات، تعرض الأشخاص الذين لا يتمتعون بشعبية سياسية للمضايقة التعسفية والسجن. وكان هو نفسه قد سجن في مختلف شعب المخابرات في الأعوام 1978 و1986 و1989 و2006 واستدعي مرات لا تحصى للاستجواب. وكان قد اتهم بارتكاب جرائم ملفقة مثل القتل والسرقة.

وفي عام 1978 على وجه الخصوص، توفي أشخاص ينتمون إلى المعارضة السلمية تحت وطأة التعذيب. بعد مذبة حماة في عام 1982، اختفى حوالي 3000 شخص. وهذا من شأنه أن يؤثر على المجتمع بأسره. ووصف الشاهد ذلك بأن ذلك حدث ضد معارضة سلمية بذريعة مكافحة المتطرفين؛ ولكن في نهاية المطاف، فإن الحكومة كمنظمة متطرفة هي التي تحارب المجتمع.

كان العلويون سيشغلون مناصب رئيسية في الدولة والأجهزة، ولكن كان من الممكن أن يكون هناك العديد من السنة رفيعي المستوى في الأجهزة الأمنية. بالنسبة لهم، كان من الصعب تولي إدارة الفرع. ووفقاً لتجربته، الشاهد، كان السنة في الأجهزة الأمنية أكثر وحشية من العلويين لأنه كان عليهم إثبات ولائهم، كما تعلم هو نفسه في سياق اعتقالاته ومن السجناء السابقين الذين مثلهم كمحام.

(3) الشاهد الخبير ... [U] هو سياسي معارض سوري سابق، وهو الآن سياسي ورجل أعمال في المنفى. وكان عضوا في البرلمان السوري منذ عام 1994 وكان يعتبر منذ فترة طويلة أبرز معارض ومنتقد لحكومات الأسد.

وتحدث الشاهد بشكل خاص عن الظروف الاقتصادية والسياسية في سياق انتقال السلطة من حافظ إلى بشار الأسد، فضلا عن تجاربه الشخصية في فرض نفسه كمعارض و"رجل أعمال حر" ضد العائلات التي تحميها الدولة مثل عائلة مخلوف. وأعطى الهيئة القضائية نظرة ثاقبة على ظهور وفشل ربيع دمشق في عام 2001، الذي شارك في مبادرته. في ذلك الوقت، وكان يعتقد أنهم يستطيعون مكافحة الفساد وتغيير الاقتصاد. وكان يرى أنه لا بد من تعزيز المجتمع المدني من أجل ذلك، وبصفته عضوا في البرلمان، قام بحملة عبثا من أجل قبول المنظمات والجمعيات المدنية الناقدة. وقال إنه عقد عددا كبيرا من الاجتماعات في منتدى مفتوح لإتاحة إمكانية إجراء تبادل وطني للأفكار. وفي نهاية المطاف، كان لا بد من إغلاق المنتدى أمام تدخل المخابرات. وعندما واصل هو نفسه القيام بذلك دون إذن، احتجز في 5 أيلول/سبتمبر 2001. وقد فقد ثروته بالكامل وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. وكانت الاتهامات "تحريض الشعب وتغيير النظام بالعنف وإضعاف الرأي العام". ومع ذلك، كعضو في البرلمان، كان يتمتع بامتياز فيما يتعلق بالسجن.

وفي عام 2006، احتجز مرة أخرى، وهو الشاهد، لمدة يوم واحد في فرع الخطيب؛ كما كانت الشرطة والمخابرات تراقبه وكان عليه أن يقدم تقارير منتظمة إلى فرع الخطيب. وخلال زيارات المخابرات، تعرض أيضا لاعتداءات جسدية. وأخيرا، ألقى القبض عليه مرة أخرى في عام 2008 وقضى عامين ونصف العام في السجن في عدرا. بعد قضاء عقوبته، كان علي مملوك وتوفيق يونس، بصفتهم مسؤولين رفيعي المستوى في المخابرات، يعينان له أنه يجب أن يمتنع عن النشاط السياسي في المستقبل. ويجري الآن فتح صفحة جديدة؛ لن ينزل بسلاسة في المرة القادمة. ثم تولى هو، الشاهد، عن مشاركته في المجتمع المدني في سوريا بقلب ثقيل.

وردا على سؤال حول العلاقة بين العلويين والسنة في سوريا، شهد الشاهد بأن "الرؤساء الحقيقيين في سوريا، وخاصة في المخابرات"، كانوا علويين. ومع ذلك، يسمع المرء أيضا أن الناس من الديانات الأخرى أكثر وحشية من أجل تجاوز العلويين والحصول على الدعم من العلويين.

(4) الشاهدة ... [V]، التي عملت، من بين ما عملت، في السفارة الألمانية في دمشق حتى عام 2012 كمتربة ثم في مؤسسة السياسة والعلوم في برلين، ذكرت أن التعذيب كان يُمارس بالفعل من قبل المخابرات السورية في السنوات التي سبقت عام 2011. وقال إنها أصبحت على علم بحالات من الوثائق التي ترجمتها، والتي حدثت فيها إساءة معاملة من خلال فلة العقاب وضربات على باطن القدمين و "الكرسي الألماني" مع كسر العمود الفقري. وتوفي أشخاص على وجه الخصوص بالضرب الوحشي أثناء الاستجواب.

(5) الشاهد الخبير ... [W] أثبت نفسه كصحفي وباحث إسلامي مع الدراسة أيضا في سوريا - والعمل كصحفي منذ التسعينيات منشغل بالتنمية السياسية في سوريا والبحث في هذا مباشرة في الموقع خلال عدد كبير من الإقامة. تتبع النتائج التي توصل إليها من تقييمات للمنشورات وعدد كبير من المحادثات مع أشخاص من الحياة الاجتماعية وجماعات معارضة معروفة له من أوقات سابقة، وكان على اتصال بهم بسبب إقامته في البلاد ومن خلال السوريين الذين يعيشون في المنفى.

وقد أوضح الشاهد أنه بالفعل في ظل نظام حكم حافظ الأسد والانتقال المستمر تقريبا إلى عهد بشار الأسد وقت هجمات تشنها السلطات الأمنية كجزء من الحياة اليومية في سوريا، وقد حافظت المخابرات على مكانة بارزة مع مسؤوليات متنافسة جزئيا. على وجه الخصوص، كان من المعروف بالفعل قبل عام 2011 "أن النظام يعتقل ويعذب ويقتل. كان الجميع يعرفون ذلك، ولم يكن شيئا جديدا". كانت هناك بالفعل انتفاضات في نهاية السبعينيات والثمانينيات، والتي تم قمعها، وخاصة تلك التي قام بها الإخوان المسلمون في حماة. قصف الجيش المدينة وقتل 15,000 شخص. لكن في ذلك الوقت، كان المشهد المنشق صغيرا وغير ضار من وجهة نظر النظام. إذا لم يخرج أحد إلى الشوارع، فلن يحدث شيء.

لم تكن الفترة التي سبقت عام 2011 قابلة للمقارنة بأي حال من الأحوال مع ما حدث بعد ذلك. ومع ذلك، فإن "مرفق أكبر قسوة في الجهاز" كان موجودا. في أوقات سابقة، فقط لم يكن موجودا "صفوف من الناس على عتبة القتل". وفيما يتعلق بالنشاط داخل النظام، ووفقا لتقييم الشاهد للأشخاص، حيث لا يمكن للأشخاص الذين اختاروا طريق التقدم داخل الدولة أن يتكيفوا مع ظروف الديكتاتورية. كان يهيمن على هذا العلويون. وكسني، كان على المرء أن يثبت نفسه بدلا من ذلك، وأن يتصرف بشكل قمعي من منظور النظام؛ بصفتك سنيا، يجب عليك ما يلي "كن أول من يقول إن عليك سجن المزيد".

(6) وهناك شهود آخرون أيضا، استجوبتهم الهيئة القضائية بشكل رئيسي حول تجاربهم كموظفين أو ضحايا للنظام السابق، بشكل انتقائي على تصورههم للدولة في سوريا.

لذلك الشاهدة ... [X]، سجنّت لاحقا عدة مرات كناشطة منشقة في مؤسسات مختلفة من الأجهزة الأمنية، وأبلغت منذ طفولتها وشبابها في الثمانينيات عن مناخ من الخوف. وهي تتذكر حادثة وقعت في الصف الرابع من المدرسة الابتدائية عندما نقلت تصريحات والدها المنتقدة للنظام إلى أصدقائها. في اليوم التالي، جاء أفراد الأمن إلى المدرسة.

شاهدة استمعت إليها الهيئة القضائية دون الكشف عن هويتها في 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 وسجنّت في الفرع 251 في عام 2012 (من الآن فصاعدا: Z 16/12/2020)، والتي وفقا لمعلوماتها تنتمي إلى الطبقة العليا السورية وكانت ناشطة في المعارضة، وقررت توزيع مناصب السلطة بين الجماعات الدينية والسكانية وأشارت إلى أن النظام السوري لا يتكون حصرا من العلويين. وشغل السنة مناصب حكومية عليا مثل مناصب الوزراء والبرلمان ونواب الرئيس. وفي حين شغل العلويون عموما مناصب قيادية في السلطات الأمنية، دخل السنة أيضا مناصب إدارية عليا أخرى.

الشاهد ... [Y]، وهو موظف قديم في جهاز المخابرات العامة، أكد ذلك بشكل أساسي. وكان بإمكان السنة أيضا أن يتولوا مناصب قيادية، على الرغم من أنه كان لا بد من التمييز بين المواقف العادية للسلطات والمناصب الحساسة في الأجهزة الأمنية. ولدى الهيئة القضائية هذا الجزء من شهادة الشاهد، الذي أعرب أساسا في الوقت الذي أعقب بداية الصراع وتصوراتهِ للظروف السائدة في الفرع 251 والقسم 40 وكشفت عن خصوصيات في شهادته (انظر لمزيد من التفصيل: ثالثاً، 1، ب ب (ج))، بالنظر - على النقيض من المعلومات المتعلقة بالظروف بعد بداية الصراع - في الشهادة المستمرة في الإجراءات الأولية وأمام الهيئة القضائية، العرض المتمايز للوضع الوقائي والاتفاق مع ملاحظات الشاهد Z 16/12/2020 على أنه منطبق.

ب ب) تؤكد الملاحظات الفردية للشهود المشار إليهم أعلاه التقييم القائل بأنه في الفترة التي سبقت الصراع الداخلي، حدث تطور مجتمعي وسياسي في سوريا نحو حكم استبدادي للحزب الواحد مع رئيس الدولة كشخصية قيادية مهيمنة. فمن ناحية، اعتمدت القيادة السياسية على نظام قائمة المحسوبية الذي يحتل فيه الأشخاص والأسر القريبة منها موقعا مهيما في الاقتصاد

وهيكل الدولة، ومن ناحية أخرى على جهاز أمني متشعب على نطاق واسع كانت مهمته مراقبة وقمع جميع جهود المعارضة. وأفاد الشهود بوضوح بأن استخدام القوة ضد المحتجزين، ولا سيما التعذيب والقتل خارج نطاق القانون، كان من بين وسائل الحفاظ على السلطة المعروفة لعامة الناس. وقد تم منع تشكيل مجتمع مدني تعددي بشكل فعال بهذه الطريقة؛ ولم تدم الجهود المبذولة للانفتاح، والتي كان بعضها مدفوعا أيضا بالسياسة الخارجية. وفيما يتعلق بالهجوم العنيف المفرط في وقت لاحق، تظهر الصورة القاطعة بأن البنية التحتية التنظيمية والمعرفة - مثل السجون لسجن معارضي النظام، وأساليب سوء معاملتهم المنهجية، موجودة بالفعل، بحيث لم تكن هناك حاجة إلا إلى أوامر مناسبة للجيش وأجهزة المخابرات حتى يتمكنوا من توسيع نطاق ممارستهم للنشاط على المدى الطويل كما وكيفاً لتشمل حركة الاحتجاج بأكملها. ويمكن أيضاً أن يتبين من التطور السياسي الذي أوجزه الشهود أن قيادة الدولة السورية اتبعت في نهاية المطاف نمطا من إدارة الصراع في شكل قمع عنيف وصراع مورس على مدى سنوات، وكان ناجحا في رأيه.

وفيما يتعلق بعلاقات القوى الدينية العرقية في جهاز الدولة السورية، تظهر نتيجة متعددة الطبقات من أقوال الشهود. في حين أنه من الناحية التاريخية، وبدءاً من أسرة الأسد الحاكمة، كان للطائفة الدينية العلوية مكانة متميزة بشكل عام مع تمثيل غير متناسب في مناصب الدولة الرئيسية، وتحتل على وجه الخصوص مناصب قيادية ذات صلة بالأمن، إلا أن أتباع الطوائف الدينية الأخرى، وخاصة غالبية السكان السنة، كانوا موجودين أيضاً في مناصب قيادية. ويبدو من المفهوم أنهم كانوا يتعرضون لضغوط للتحرك، حيث كان عليهم أن يثبتوا أنهم مخلصون بشكل خاص للنظام. ومع ذلك، يبدو من المعقول أيضاً أنه في ضوء الغالبية العظمى من السكان السنة، اضطر النظام إلى استخدامهم لاحتلال الجهاز الأمني الشامل ومنحهم مناصب أعلى للتهئية الاجتماعية.

ج) كما اعتمدت الهيئة القضائية على تقارير لجنة تحقيق دولية مستقلة أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في ضوء الأحداث السورية من آذار/مارس 2011 فصاعداً، والتي قدمت في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وآذار/مارس 2012 (انظر لمزيد من التفاصيل: ثالثاً، 1، أ أ (ه)). إن العرض الموجز للتطور التاريخي والاجتماعي في سوريا يتسق مع المعلومات التي قدمها الخبراء والشهود المذكورون أعلاه. وتؤكد التقارير بشكل خاص الحكم الاستبدادي لعائلة الأسد بدءاً من الانقلاب العسكري عام 1971، وتعليق حقوق الحماية المدنية بسبب حالة التوسع المستمرة منذ عقود، وهيمنة وسيطرة حزب البعث السوري على السياسة والمجتمع، وانتهاكات حقوق الإنسان مثل هجوم القوات المسلحة السورية على مدينة حماة عام

1982 وحصد أرواح عدد يقدر بين 10 آلاف و 25 ألفا في التقارير وكذلك عمليات قمع الدولة - المحسوبة بدءا من عام 2011 - في العقود الأربعة الماضية ضد معارضين فعليين أو مزعومين للنظام، والذين سجنوا وعذبوا وحكم عليهم بالسجن بتهم غير محددة. ونفذت المراقبة والقمع من قبل جهاز مخابرات شامل، مما قيد بشدة الحياة السياسية والمجتمع المدني المستقل.

2- ممارسة السلطة وهيكل ومهام أجهزة المخابرات السورية

(أ) حول الهيكل والتطور والنشاط المحدد للمخابرات السورية وأجزاء أخرى من جهاز الأمن السوري في الفترة التي سبقت عام 2011، تعتمد الهيئة القضائية على البيان الرسمي لجهاز المخابرات الاتحادي بتاريخ 16 حزيران/يونيه 2016 بشأن هيكل المخابرات السورية وأقوال الخبير لاورا ثورمان وأقوال الشاهد المختص ... [Z]، وهو عضو في المنظمة غير الحكومية "لجنة العدالة والمساءلة الدولية" التي تتعامل مع الصراع السوري.

مصادر جهاز المخابرات الاتحادي غير معروفة للهيئة القضائية. وتستند النتائج التي توصل إليها الخبير ثورمان إلى تقييم لأكثر المصادر تنوعا مثل المنشورات المتخصصة والبيانات الصحفية والمنشورات الصادرة عن المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان. النتائج التي توصل إليها الشاهد الخبير ... [Z] تستند إلى تقييم منهجي للمقابلات غير محددة الهوية مع عدد كبير من ضحايا النظام وموظفيه، والتي أجرتها لجنة العدالة والمساءلة الدولية منذ بداية الصراع السوري الداخلي. وحتى لو لم تكن أسماء الشهود مجهولين وبالتالي الشهود أنفسهم متاحة للدائرة القضائية، فإن الشاهد ... [Z] وصف بوضوح أن الدراسات الاستقصائية أجريت بطريقة معيارية، وأن المعلومات المخصصة للشهود مجهولي الهوية تم توثيقها وتقييمها لتسجيل حالة الصراع ومسار الصراع (انظر لمزيد من التفصيل: ثالثا، 2/ أ). وأدلة الإثبات متسقة في الهيكل القائم والنطاق المحدد والمهام المقررة للمخابرات. كما اكتسبت الهيئة القضائية انطبعا بأن الهيكل الخارجي للمخابرات ومعدات الواسعة كأداة لتحقيق الاستقرار في جهاز السلطة السياسي بالفعل في الفترة السابقة لعام 2011 والخدمات في هذا الشكل استخدمت لقمع واسع النطاق وعنيف للصراع.

(ب) وبالاتفاق مع ذلك، واستنادا جزئيا إلى الخبرة المباشرة، فإن غالبية الشهود السوريين أيضا أخبروا بالتفصيل تاريخ وهيكل

ونشاط أجهزة المخابرات السورية.

أ) وهكذا، فإن الشاهد الخبير ... [S] يحدد التطور التاريخي لأجهزة المخابرات: كأقدم جهاز، تم تأسيس جهاز المخابرات العسكرية بالفعل في الخمسينيات. وقد خلفه جهاز المخابرات العامة - المعروف شعبياً باسم "أمن الدولة" - في الستينيات. وبالنسبة لمخابرات القوات الجوية فهي أحدث جهاز مخابرات، وتأسس في السبعينيات. وكانت مهمة الأجهزة دائماً قمع المعارضة عن طريق الاعتقالات التعسفية أو التعذيب أو "الاختفاء القسري". وفي المجتمع السوري، كان من المعروف أيضاً أن التعذيب تقوم به الأجهزة. خاصة بعد الأحداث العنيفة في الثمانينيات، مثل تحطيم حركة الإخوان المسلمين أو حزب العمال الشيوعي، أصبح الإجراء المتعلق بأساليب التعذيب الفردية واضحاً. وقد نقلها النظام نفسه إلى الشعب من أجل تخويف الناس. كما أن أساليب التعذيب تعد جزءاً من ثقافة عامة، إذا جاز التعبير. أنواع الإساءة مثل "دولاب" أو "شبح" أو "السجادة الطائرة" كانت تستخدم بالفعل بانتظام قبل عام 2011. وكانت هناك أيضاً وفيات في شعب المخابرات قبل بداية الصراع.

ب) الشاهد ... [T] أكد ذلك؛ فبالفعل في السبعينيات تم القبض على الأشخاص الساخطين وتعذيبهم من قبل أجهزة المخابرات أو ببساطة اختفوا. ولم تكن هناك إجراءات قضائية. وقد سجن هو نفسه وعذب في عام 1978 في الفرعين 251 و 285 من إدارة المخابرات العامة السورية. وفي عام 2006، اختطف في الشارع واقتيد إلى الفرع 285. بالفعل في ذلك الوقت، كان التعذيب موجوداً في كل مكان في الشعب، مثلما يمكنه أن يدرك ذلك شخصياً. وبصفته محامياً، فهو يعرف ذلك أيضاً من خلال تقارير موكله المعتقلين. وقد شهد الشاهد بالفعل على استخدام التعذيب في جهاز الأمن السوري للفترة التي سبقت عام 2011 كما هو معروف عموماً، ولا سيما المعروف لدى أفراد السلطات الأمنية.

كما ذكر الشاهد - وهو على دراية كمحام في هذا الصدد - أن موظفي المخابرات أنفسهم محميون من أي ملاحقة جنائية بسبب عملهم. فعلى سبيل المثال، يحظر القانون تقديم الشكاوى ضد ضباط الأمن، ويستبعد ملاحقة الموظفين دون إذن من رئيس المديرية المعنية.

ج) الشاهد ... [U] وصف مهام أجهزة المخابرات بأنها تعني أن النظام كان قائماً على معلوماتها وأنه يخدم السيطرة السياسية. ويستند النظام السوري إلى "الإعفاء والتحديد والعنف" منذ عام 1963. لا يوجد جهاز مخابرات لا يتم فيه التعذيب.

د د) الشاهد Z 28/07/16 الذي تم الاستماع إليه دون الكشف عن هويته عمل لمدة 21 عاما موظفا في "مديرية" غير محددة بمزيد من التفصيل تابعة للمخابرات العامة. وقد حدد تقسيم أجهزة المخابرات إلى عامة وعسكرية ومخابرات "سياسية" بالإضافة إلى مخابرات القوات الجوية. وكانت المخابرات "السياسية" تابعة لوزارة الداخلية. وقد قدر عدد موظفي جهاز المخابرات العامة بما يتراوح بين 30,000 و 50,000 في جميع أنحاء سوريا. وكان علي مملوك هو المسؤول حتى وفاته في عام 2012، تلاه ديب زيتون.

وقد تم التعذيب في جميع أجهزة المخابرات. ومن واقع خبرته، لم يكن هناك استجواب لم يتعرض فيه السجناء لسوء المعاملة. ولا توجد قرينة على البراءة. وواصل الشاهد الإدلاء بشهادته، كما ذكر، بشأن أساليب التعذيب المستخدمة، التي كان من الممكن أن تكون مماثلة في جميع أجهزة المخابرات. كانت الاستجوابات هي نفسها في الغالب أيضا: وقدم أحد الحراس السجين مقيدا واستجوبه أحد المحققين. وكان التعذيب الذي كان يمارسه الحراس يتم بأمر شفهي أو بإشارة اليد من قبل المحقق. في بعض الحالات، تكون الطرق برموز مثل كما صدرت أوامر كتابية بإجراء "تحقيقات موسعة". ومن المعتاد أيضا زرع الجواسيس في زنازين السجن، أو تخويف السجناء و"تحويلهم"، وخاصة المعارضين السياسيين، بتهم جنائية ملفقة.

ج) كما يصف تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 (انظر لمزيد من التفصيل: ثانيا، 1، أ، هـ) - وفقا لأدلة الإثبات المذكورة أعلاه - هيكل السلطات الأمنية السورية. ويؤكد على وجود وحدات النخبة في الجيش، والتي - مثل الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة على وجه الخصوص - كانت خاضعة للتدخل المباشر من رئيس الدولة، وعدد كبير من أجهزة المخابرات ذات المهام المتداخلة والميليشيات الموالية للحكومة، مثل الشبيحة وأعضاء حزب البعث. وقد استخدمت الهيئة القضائية المعلومات على هيئة مؤشرات.

ثالثاً - الإثباتات المتعلقة ببداية الصراع ومساره منذ عام 2011 فصاعداً، والجهات الفاعلة والضحايا

تستند الإثباتات المتعلقة بمسار الصراع، والجهات الفاعلة والمؤسسات المعنية، فضلا عن عدد الضحايا، إلى نظرة عامة للأدلة التي جمعتها الهيئة القضائية، والتي تستند إلى رأي الخبير لاورا ثورمان الذي تم الاستماع إليه في هذا الشأن،

والمعلومات التي قدمها الشهود الخبراء ... [V]، [W]...، [Z]...، [S]...، [T]... و [U] بالإضافة إلى عدة تقارير من منظمات دولية ومنظمات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أقوال الشهود Z 28/07/16، الذين تم استجوابهم كموظفين سابقين في النظام، ... [AA] و [Y] فضلا عن عدد كبير من الشهود الضحايا الذين احتجزوا في الفرع 251 بعد اعتقالهم في كثير من الأحيان من قبل موظفي القسم 40. وتعلق الهيئة القضائية قيمة إثباتية خاصة على وثائق خلية إدارة الأزمة اعتبارا من نيسان/أبريل 2011 والتي أتاحتها لها لجنة العدالة والمساءلة الدولية عن طريق المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية. إن عدد ووضع الأشخاص الذين لقوا حتفهم أثناء الصراع وتوثيقهم البيروقراطي ودفنهم النهائي في المقابر الجماعية يتضح بشكل لافت من خلال ما يسمى بـ "ملفات قيصر"، من خلال أقوال الشهود المشاركين في توثيق الجنازات ... [BB] و Z 30/07/19 وكذلك من خلال تقييم صور الأقمار الصناعية للمقابر الجماعية.

بالتفصيل:

1- المسار العام للصراع منذ عام 2011

(أ) أيضا المسار العام للصراع السوري الداخلي منذ انطلاق شرارة "الربيع العربي" في سوريا في فبراير 2011 قدمه الخبير ثورمان في تسلسله الزمني وتصعيده على أساس تقييم شامل للمصادر الموجودة. وعلى وجه الخصوص، تمكن الخبير من تقديم لمحة عامة عن الأحداث الفردية الموثقة في تسلسل متصاعد من ربيع عام 2011 إلى منتصف عام 2012. وبقيامها بذلك، أشارت إلى أنه - دون المساس بصورة عامة متسقة لمسار الصراع واستجابة الدولة - نتيجة عدم إمكانية إجراء دراسات استقصائية مستقلة ونشاط صحفي حر، فإن القيم العددية، ولا سيما المعلومات المتعلقة بأعداد الضحايا، محفوفة بعدم اليقين. وتتابع الهيئة القضائية أقوال الخبراء - التي أكدت واستكملتها كمية كبيرة من الأدلة الأخرى - واستندت إليها في إثباتاتها.

بالنسبة لتورط أجهزة المخابرات في الصراع، تعتمد الهيئة القضائية أيضا على تقرير الخبير ثورمان، وكذلك على التقرير الرسمي لجهاز الاستخبارات الاتحادي المؤرخ 16 حزيران/يونيه 2016 والمعلومات التي قدمها الشاهد الخبير ... [Z]، التي تتفق ليس فقط فيما يتعلق بالاختصاص الرسمي لأجهزة المخابرات المختلفة وتصنيفها في جهاز الدولة السورية، ولكن أيضا بخصوص موقعها الفعلي ومهامها خلال حركة الاحتجاج والحرب الأهلية من عام 2011 فصاعدا. حيث ظل بعد ذلك الهيكل الخارجي القائم للمخابرات السورية كما هو في عام 2011 أيضا. في الواقع كانت هذه الأجهزة، بالإضافة إلى الجيش

والمليشيات، بمثابة الأجزاء الأساسية من الأجهزة الأمنية التي استخدمت لقمع حركة الاحتجاج.

ب) وفيما يتعلق بالظروف والتطورات بدءاً من عام 2011 فصاعداً، استمعت الهيئة القضائية أيضاً إلى الشهود الذين لديهم مواقف وأنشطة منتقدة للنظام موصوفة أدناه - وقد سبق ذكر بعضها أعلاه. وتُضاف تصريحاتهم إلى صورة عامة قاطعة لرد فعل عنيف ومنسق ومتصاعد في نهاية المطاف لقوات الأمن على حركة الاحتجاج منذ شباط/فبراير 2011. وتعزز هذه التصريحات الصورة القائلة بأن النظام السوري يقمع بالقوة الجهود المنتقدة للنظام منذ البداية وأن هناك زيادة كبيرة في استخدام القوة من قبل الدولة من الناحيتين النوعية والكمية منذ نهاية أبريل 2011.

أ) (الشاهد الخبير ... [S] (انظر أعلاه: ثانياً، 1، أ) تمكن أيضاً من تقديم تقرير مفصل عن الأحداث التي وقعت في أعقاب حركة الاحتجاج السورية وقمعها من خلال أنشطته المعارضة. وكان جزئياً مشاركاً مباشراً في الاحتجاجات والمظاهرات، وتمكن جزئياً من اكتساب فكرة عن حالة الأمن السياسي من خلال جمع المعلومات بشكل منهجي في المنظمة التي يرأسها.

ووصف الشاهد بالتفصيل انتشار الربيع العربي من تونس ومصر إلى سوريا. في البداية، كانت هناك موافقة وتضامن على الإنترنت، ثم موجة من المظاهرات. وذكر الشاهد أسماء مظاهرات فردية في بداية الحركة الاحتجاجية، بما في ذلك مظاهرة أمام السفارة الليبية، اتخذت فيها قوات الأمن إجراءات ضد المتظاهرين، وقامت أولاً بتصويرهم، ثم ضربتهم بالهراوات واعتقلتهم. في 5 شباط/فبراير 2011، أعلن يوم الغضب السوري باعتصامات في دمشق وحلب. هو نفسه وشخصيات بارزة أخرى، مثل الشاهد ... [T]، تم استدعاؤهم واستجوابهم من قبل الفرع الداخلية لأمن الدولة. وكان توفيق يونس قد استجوبه شخصياً. وكان أمن الدولة قد اتهمه بالتحريض على المظاهرات. في 6 آذار/مارس 2011، كانت هناك مظاهرة أخرى أمام وزارة الداخلية السورية. وعندما رفعت صور المعتقلين، قام حراس الأمن بالهجوم عليهم، وتمزقت الصور، وتعرض المتظاهرون للضرب الشديد. كان الدم قد تدفق. وكان أحد محاضري الفلسفة المعروفين قد تم توقيفه من قبل بشخصين وضربوا رأسه بعمود كهرباء. في 15 آذار/مارس 2011، كانت هناك مظاهرة أكبر في دمشق مع عدد كبير من الاعتقالات، وفي اليوم التالي حدث اعتصام بهدف إطلاق سراح المعتقلين. وكان هو، الشاهد، قد شارك في ذلك وتم اعتقاله مجدداً. وعلى الرغم من أن هذه كانت احتجاجات سلمية تماماً - "وقفه سلمية أمام وزارة الداخلية في دمشق" - هاجم عدد كبير من قوات الأمن

المتظاهرين وبدأوا في الضرب. وألقي القبض على أكثر من 30 شخصا، من بينهم نساء. بالإضافة إلى ذلك جاءت الحوادث المعروفة بأن الأطفال قد كتبوا شعارات على الجدران. وكان الأطفال قد اعتقلوا وعذبوا.

قد أعدت أجهزة الأمن لقمع حركة المعارضة؛ ومن ثم فإن هذه الأجهزة لم تكن مستعدة للقيام بذلك. تم تقسيم البلاد إلى قطاعات وتم تعيين كل قطاع لفرع استخبارات محددة. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس 2011، لم تكن قد أطلقت أعيرة نارية بعد في دمشق، بينما كان هناك بالفعل استخدام للأسلحة النارية في درعا مع أول الضحايا المدنيين في 18 آذار/مارس 2011. وعلى الرغم من أن المتظاهرين قدموا مطالب مدنية، فقد كان هناك رد فعل عنيف للغاية من جانب قوات الأمن. ووفقا للشاهد، كان هناك قرار باستخدام العنف ضد المتظاهرين وعدم الاستجابة لمطالبهم.

ومنذ نيسان/أبريل 2011، أصبحت التقارير عن استخدام الأسلحة النارية شائعة، أولا في حمص، ثم في دمشق، وأخيرا في جميع أنحاء البلاد. وكانت هناك أيضا اعتقالات جماعية تعسفية موجهة ضد مناطق بأكملها. وقد بدأت قوات الأمن في استخدام العنف بصورة منهجية. فعلى سبيل المثال، استخدمت الذخيرة الحية ضد المتظاهرين. وتذكر الشاهد، الذي اعتقل هو نفسه في 22 آذار/مارس 2011، تقارير عن مظاهرة يوم الجمعة في دمشق في نيسان/أبريل 2011 والتي قتل فيها متظاهرون واعتقلت القوات المسلحة آخرين. في 29 نيسان/أبريل 2011، أقيمت مظاهرة كبيرة في دوما أسفرت عن مقتل العشرات. وفي حزيران/يونيه 2011، أطلقت الذخيرة الحية على أشخاص أرادوا تنظيم اعتصام. كما توفي المتظاهرون نتيجة لذلك. خلال هذه الفترة، حاصر الجيش أيضا مدينة درعا، وبعد ذلك كانت هناك مسيرات تضامنية، والتي بدورها تم قمعها بالقوة. ويتذكر الشاهد البيانات لأنها لم تجمع قط على أساس تقارير من المشاركين في مركز التوثيق الذي كان يديره. وبصفة عامة، من الصعب تحديد عدد الضحايا الموجودين بدقة.

وتعرض هؤلاء الأشخاص، ومعظمهم من الشباب، للتعذيب والإذلال المنهجي بعد اعتقالهم. وبينما احتجز المعتقلون في السجن لمدة يوم واحد أو بضعة أيام فقط في بداية الاحتجاجات، استمر الاحتجاز في وقت لاحق شهرا. وكان المفرج عنهم قد شرحوا له أنهم على استعداد للموت قبل أن يضطروا إلى معاشية مثل هذه التجارب مرة أخرى.

كانت تصرفات قوات الأمن متماشية مع التصريحات العلنية للرئيس السوري. هذا ما قاله بشار الأسد في خطاب عام ألقاه في 30 آذار/مارس 2011: "إذا كنتم تريدون حرباً مفتوحة، فليكن ذلك." ثم وصلت سوريا إلى نقطة في نيسان/أبريل 2011 "حيث انفجر الوضع." وقد حاول هو، الشاهد، توثيق انتهاكات حقوق الإنسان كجزء من عمله لصالح منظمة لحقوق الإنسان إلى أن أُلقي القبض على جميع أعضائه أنفسهم.

وفيما يتعلق بتصرفات جهاز المخابرات السوري، أفاد الشاهد أنه كانت هناك عدة تغييرات مقارنة بالفترة التي سبقت الاحتجاجات: على سبيل المثال، كانت الاعتقالات والتعذيب منتشرة في كل مكان حتى قبل بداية حركة الاحتجاج. ومع ذلك، ارتفع عدد المعتقلين والقتلى بشكل كبير في عام 2011، لأن أنشطة المخابرات - على عكس الأوقات السابقة - لم تعد موجهة فقط ضد دوائر المعارضة الأقرب. كما تغير استخدام التعذيب. وهو نفسه كان قادراً على إدراك الاختلافات. وقد اعتقل قبل عام 2011 وبعد عام 2011. وكانت أساليب التعذيب تُستخدم في السابق للحصول على المعلومات. ولربما تنتهي الانتهاكات عندما يكشف السجين عن جميع المعلومات. وبدءاً من عام 2011 فصاعداً، أصبح التعذيب أكثر من مجرد عقاب وإجراء انتقامي وأداة لتصفية النفس أو كسرهما. فعلى سبيل المثال، كان هناك تعذيب دون عمليات استجواب. وخلال الفترة التي قضاها في السجن في المخابرات الجوية، شهد هو نفسه كيف طلب محتجز عبثاً إنزاله لكي يعترف، ولكن الحراس لم يكونوا مهتمين. وقد تعرض معارضو النظام لسوء المعاملة وكذلك الأشخاص الذين اعتقلوا عن طريق الخطأ، على سبيل المثال بسبب الخلط بين الأسماء. كان ينبغي إبقاء المجتمع تحت السيطرة، "مهما كانت التكلفة." في نهاية المطاف، أطلق العنان لأجهزة المخابرات. كان بإمكانهم "فعل ما يريدون" دون قواعد. وقد تمكن هو نفسه من ملاحظة ذلك على أساس عدة فترات سجن خاصة به، كان آخرها بين أبريل وأكتوبر 2012 مع الفرقة الرابعة.

ب (ب) وفقاً لهذا، فإن الشاهد الخبير ... [T] استناداً إلى عمله القانوني واتصاله بعدد كبير من الأشخاص المضطهدين من قبل السلطات السورية، يذكر أن نهج السلطات الأمنية قد تغير منذ بداية الاحتجاجات في عام 2011. أصبح النظام مضطرباً بشكل متزايد في ربيع عام 2011، حيث نمت حركة الاحتجاج لتصبح انتفاضة شعبية. ثم أصبحت ردود الفعل أكثر وحشية. وقد أوضح الشاهد ذلك من خلال احتجاجات شباط/فبراير 2011، التي كان على علم جيد بها، لأنها كانت أيضاً تتعلق بإطلاق سراحه وشارك فيها أفراد أسرته، وتعرض فيها المتظاهرون للضرب بالعصي والاعتقال. في حين كانت المهمة من قبل هي استخدام التعذيب ضد أعضاء المعارضة من أجل الحصول على المعلومات، لم يعد التركيز بعد عام

2011 منصبا على الحصول على المعلومات، بل على الانتقام والردع. وسئل الموكلون الذين حاول الدفاع عنهم "هل تريدون الحرية؟" وإذا كانت إجابتهم بالإيجاب فإنهم يُعذَّبوا؛ وراء ذلك كانت فكرة الانتقام. ازداد عدد المحتجزين بشكل مخيف. وبينما كان هناك قبل عام 2011 ربما 3000 محتجز متزامن مثلوا أخيرا أمام محكمة أمن الدولة، إلا أنه منذ عام 2011 كان مئات الأشخاص يعتقلون كل يوم. كما تغيرت سلطات عمل المخابرات. في حين أنه قبل عام 2011 كان للشعب الرئيسية فقط مثل الفرع 251 مطلق الحرية في تحقيقاتها واعتقالاتها، لم يكن يسمح للشعب الأخرى بالعمل إلا بناء على أوامر حكومية، إلا أنه منذ عام 2011 فصاعدا سمح لكل فرع مخابرات بالمضي قدما حسب الرغبة. وأصبحت أساليب التعذيب وحشية. على سبيل المثال، تم ربط الأشخاص بكرسي دون سطح جلوس وتم وضع شمعة تحته. لم تكن هذه الأساليب موجودة قبل عام 2011.

وتعرض كل من وقع في أيدي الأجهزة الأمنية للتعذيب. وكالمعتاد، كان هناك بالفعل ضرب أثناء النقل إلى فرع المخابرات المعنية؛ ولدى الوصول، أقيمت "حفلات ترحيب" مؤسسية. كان قادرا أيضا على إدراك مثل هذه الأشياء بنفسه. وكان قد احتجز لمدة خمس سنوات منذ عام 2006، وقبل وقت قصير من إطلاق سراحه في أيار/مايو 2011، لمدة خمسة أيام في الفرع 285 التابعة لجهاز المخابرات العامة. هناك خلية تجمع مكتظة تماما بعدد 50 إلى 60 شخصا في مساحة 4 × 5 متر؛ كان الناس "ملتصقين ببعضهم البعض". كان يُسمع صراخ المعتبين ليلا ونهارا.

ولم تكن هناك حقيقة مفادها أن الأشخاص لم يتعرضوا للضرب بعد سجنهم. وفي أحسن الأحوال، يتجنب أعضاء المعارضة المعروفون أو العاملون في وسائط الإعلام التعذيب الواسع النطاق خوفا من أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الاضطرابات؛ وفي تلك الحالات، كانت هناك أوامر محددة بشأن كيفية التعامل مع الشخص المعني. وحدث أيضا أن أشخاصا من المعارضة قد اعتقلوا بهدف استمالتهم للعمل كجواسيس؛ هنا أيضا، لم يكن هناك سوء معاملة.

وكان الموكلون قد أخبروه عن الظروف في سجون المخابرات في عام 2011 أنه كانت هناك غرف احتجاز حيث لا يكاد يوجد أي مكان للوقوف ("كانت هناك منطقة واحدة فقط لقدم المرء"). وكان المعتقلون قد انقسموا معا وهلوسوا وأخيرا أصيبوا بالجنون. وبما أنه لم تكن هناك تهوية، كان المحتجزون يعانون من مشاكل هائلة في التنفس. مات الناس ثم تركوا عمدا في الزنازين حتى بدأوا في التعفن. لم يكن من الممكن تغطية الجروح. أخبره صديق له منذ عام 2011، دون أن يتذكر الزمان

والمكان المحددين، أن 17 شخصا لقوا حتفهم خلال 27 يوما من احتجازهم. في بعض الأحيان كان الطعام - شرائح الخبز والبطاطس وبعض المربى - يلقى ببساطة في الزنازين. وبصفته محاميا، استقبل السجناء عندما نقلوا من المرافق الأمنية إلى المحكمة؛ وكانوا مصابين وحفاة القدمين وأحيانا كانوا يرتدون ملابس داخلية فقط. وكان قد التقى بأشخاص يزنون 40 كيلوغراما، وكانوا يزنون 80 كيلوغراما قبل السجن.

كما انتشر العنف الجنسي ضد الرجال والنساء على نطاق واسع منذ عام 2011، على الرغم من أن عددا قليلا من الضحايا كان على استعداد للتحدث عنه علنا. وقد أدى هذا الشكل من أشكال العنف بصفة خاصة إلى إذلال الناس، بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إليهم. ووفقا للحوادث التي تم إبلاغه عنها، اغتصب السجناء أمام أعين أقاربهم. وهو نفسه ساعد النساء حتى يتمكن من الإجهاض بعد إطلاق سراحهن.

ج (ج) الشاهد الخبير ... [W] زار سوريا في عامي 2011 و 2012 كجزء من أنشطته الصحفية أيضا. لقد حاول معرفة كيف تم تنظيم المقاومة السياسية والمظاهرات، وإلى أي مدى كانت تصريحات الدولة صحيحة بأن حركة الاحتجاج كانت - وخاصة الإسلامية منها - جماعات إرهابية. وفي سياق لاحق من الصراع، حاول البحث في عمليات القتل الجماعي التي أصبحت واضحة بعد ذلك و "نقاط جمع" الجثث.

وشهد الشاهد بأنه في بداية الاحتجاجات في شباط/فبراير وآذار/مارس 2011 كانت لا تزال هناك مظاهرات عفوية إلى حد ما في شكل حشود سريعة. كان رد فعل النظام مختلفا اعتمادا على الموقع. وفي حين أن المشاركين في دمشق اعتقلوا "فقط"، كان هناك استخدام للأسلحة النارية في حمص في مرحلة مبكرة. وكان حاضرا في مظاهرة. في وسط الشارع كان الشباب سيتظاهرون، وكان على الحواف النساء والأطفال والشيوخ، حيث كان بإمكانهم الفرار من هناك بشكل أفضل. يعرف الناس أنهم ذاهبون إلى مظاهرة سلمية وعليهم أن يتوقعوا أن يتم إطلاق النار عليهم." كانت هناك حالات في شباط/فبراير وآذار/مارس 2011، "لم يكن هناك سوى الضرب، وكانت هناك مواقف تم فيها إطلاق طلقات نارية". لكن في الحالة الأخيرة، نشر النظام خبرا مفاده أن هذه القوات ليست قوات الأمن، وقدم لوسائل الإعلام أسلحة يزعم أنها استخدمت ضد قوات الأمن. وكان قد سمع في آب/أغسطس 2011 في حمص نفسه أنه كان هناك إطلاق نار، ورأى أشخاصا في المستشفيات مصابين

بطلقات نارية وكانوا في مظاهرة، وفقا لتصريحاتهم الخاصة. في نيسان/أبريل أو أيار/مايو 2011 تم اعتقال 200 شخص بعد مظاهرة في حمص.

وكان هو نفسه قد لاحظ الاعتقالات. كان ذات مرة على الطريق في حافلة بين المدن عندما تم توقيف مسافر عند نقطة تفتيش، "وضع كيس فوق رأسه وتم اصطحابه في شاحنة". وكان كثير من الناس قد أخبروه عن اعتقالات في الشارع أو أثناء المظاهرات. في البداية، كان الأمر كذلك لدرجة أن المعتقلين تعرضوا للضرب والتعذيب. لقد "كانوا بعيدين لفترة من الوقت"، ولكن تم إطلاق سراحهم في الغالب مع طلب عدم التحرك مرة أخرى. ثم أصبح رد فعل النظام وحشيا على نحو متزايد في حزيران/يونيه 2011.

وكان معروفا أن المخابرات ستأتي وتفتح النار على من يأتي. "لقد كانت عملية مثيرة للقلق: "في أيام الجمعة كانت هناك مظاهرة، وأطلق النار على الناس، وفي يوم السبت دفنوا، ثم كانت هناك طلقات نارية في الجنازات، وكان من الأحد إلى الخميس هادئا، ومن يوم الجمعة بدأ الأمر مرة أخرى. هذا لم يمنع الناس. على العكس: نظمت مظاهرات في أماكن أكثر فأكثر." وفي كانون الأول/ديسمبر 2011، وقعت عمليات إطلاق نار عند نقطة تفتيش في حمص. منذ عام 2012، كان الحال في كثير من الأحيان مع الاعتقالات أن المتضررين لم يعودوا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2011، كانت هناك أيضا أعشاش قناصة أطلق منها النار على "كل من خرج إلى الشوارع". كان هذا هو الحال، على سبيل المثال، في حمص في الأحياء التي كانت تعتبر معارضة. في عامي 2012 و2013، كان من الطبيعي إطلاق النار. وكان المتظاهرون قد بدأوا في تسليح أنفسهم لحماية المظاهرات. كما أدلى الشاهد بشهادته بالتفصيل حول مذبحه الحولة في 31 أيار/مايو 2012 وشهد بأنه خلافا لتصريحات الحكومة الأخرى، وفقا لبحثه، كان ذلك بسبب الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن السورية. وقد خرج المزيد والمزيد من الوحدات المسلحة - بما في ذلك الجيش الذي يحمل بعض الأسلحة الثقيلة - إلى المظاهرات، حيث كانت الاعتقالات من مسؤولية أجهزة المخابرات.

وخلال الصراع، تغيرت أيضا وظيفة أجهزة المخابرات. في حين أن وظيفتهم في العصور السابقة كانت أساسا جمع المعلومات، إلا أنهم أصبحوا الآن تنفيذيين بشكل أساسي. وإذا كانت أجهزة المخابرات قد تنافست في السابق مع بعضها البعض، فإنها الآن تمضي قدما بطريقة منسقة. فعلى سبيل المثال، كانت هناك قوائم مطلوبين تم تبادلها بين الأجهزة المختلفة. عند نقاط

التفتيش وفي قمع المظاهرات، كان تعيين قوات الأمن صعبا في كثير من الأحيان - فقد جاء "أشخاص يرتدون الزي الرسمي مع أحذية رياضية" - وكان هناك بانتظام ممثلون عن أجهزة المخابرات والجيش. في الماضي، كانت هناك أشكال مختلفة داخل الأجهزة. كانت مخابرات القوات الجوية والمخابرات العسكرية هي الأكثر فظاعة، وكان الأمن السياسي يعتبر مدنيا في منتصف الطريق. وقد تلاقى هذا في سياق الصراع. ومن الناحية السياسية، فإنه قد تم تنظيم الإرهاب السادي. ووفقا لأبحاثه، كان علي مملوك، رئيس جهاز المخابرات العامة، مسؤولا عن ذلك في منصب مركزي وتنسيقي.

واستنادا إلى محادثاته مع موظفي النظام السابق، الشاهد أخيرا على ظروف ودوافع الهروب من الخدمة. ووفقا لذلك، كانت هناك ثلاث مجموعات من المنشقين - منقسمة تقريبا: "أي شخص غادر بالفعل في عام 2011 كان بطلا. أولئك الذين غادروا في بداية عام 2012 لم تعجبهم الوحشية. أما أولئك الذين غادروا في نهاية عام 2012، فقد كانوا بمثابة راية في مهب الريح، لأنه كان ينظر إليه على أنه تاريخ متأخر." وكلما انشق الأفراد في وقت لاحق، زاد احتمال أن يشير ذلك إلى أن الشخص المعني قد غادر فقط حتى لا يبقى على الجانب الخطأ بعد الانهيار المتوقع للنظام. وكانت أولى عمليات الانشقاق قد حدثت بالفعل في صيف عام 2011.

د (د) الشاهد - البارز في سوريا كسياسي معارض - ... [U] ذكر أنه شارك في العديد من المظاهرات في ربيع عام 2011. وأشار إلى أول تجمع حاشد أمام وزارة الداخلية في 15 آذار/مارس 2011، والذي تعرض فيه المشاركون للضرب على أيدي أجهزة المخابرات وألقي القبض على نحو 40 شخصا. وكان يشارك دائما في المظاهرات التي تجري هناك يوم الجمعة. وفي 7 أيار/مايو 2011، تعرض هو نفسه للهجوم والضرب من قبل ضباط المخابرات "حتى سألت دماؤه". بعد ذلك، تم نقله إلى السجن في عذرا. وكان هناك مئات المعتقلين الذين تعرضوا للضرب أيضا. ووفقا لملاحظاته، من أجل إخماد الانتفاضات، ظهرت مجموعات جديدة في أجهزة المخابرات، التي تم تجنيدها خصيصا للعمل ضد المحتجين. كما أنه - ربما نظمت أيضا مظاهرات مضادة من قبل العلويين، حيث رددوا وهم مسلحين بالفؤوس والسكاكين الكبيرة والقضبان الحديدية شعارات ضد المتظاهرين ("بشار، لا تقلق، هناك أشخاص يشربون الدماء").

في الأسابيع الستة الأولى منذ بداية حركة الاحتجاج - التي قدرها الشاهد في 15 آذار/مارس 2011 - قدر أنه لم تكن هناك تعليمات من الحكومة لقمع المظاهرات بعنف. غير أنه وفقا لذلك، ازداد العنف زيادة كبيرة. أيضا الهجوم ضد شخصه

في 7 مايو 2011 كان يمكن أن يكون قاتلا، لأنه أصيب على رأسه بقضيب حديدي ولم يستطع حماية نفسه إلا مؤقتا بذراعه - الذي كسره الهجوم. ووفقا لمعرفته ببناء جهاز السلطة السوري، فإن هذا لم يكن ليحدث دون أوامر مركزية.

هـ (هـ) الشاهد المعارض الذي يقوم بدور النشر ... [CC]، وهو ابن عم المتهم، شهد بأنه منذ نهاية شباط/فبراير 2011 كانت أجهزة الأمن في حالة تأهب وتم تعزيزها لمنع المظاهرات. وكان المتهم نفسه قد أبلغه بذلك. وشهد الشاهد بمظاهرة في دوما في 25 آذار/مارس 2011. وكان المشاركون قد تجمعوا خارج مسجد. وقد واجهوا مظاهرة مضادة نظمها النظام. ومنذ نهاية نيسان/أبريل 2011، وقعت أعمال عنف في المظاهرات. وعند المشاركة في تجمع حاشد في ذلك الوقت، كان المتظاهرون محاصرين؛ ونزل جنود وعناصر من السلطات الأمنية من المركبات وهاجموا المتظاهرين بالهراوات، بضربات "لم يرها في حياته من قبل". وألقي القبض على العديد من الأشخاص. لقد قام النظام بالفعل بإضفاء الطابع المؤسسي على العنف في هذه المرحلة المبكرة، وهو ما يمكن قراءته من خلال الأعداد المتزايدة من الضحايا المتظاهرين كل يوم جمعة - يسميهم الشاهد: "الشهداء". ثم كانت هناك مستويات أعلى من العنف. وفيما يتعلق باحتجازه في فرع فلسطين منذ 8 نيسان/أبريل 2011، شهد الشاهد بأنه هو نفسه لم يتعرض لسوء المعاملة بسبب منصبه هناك وأنه أطلق سراحه بعد يوم واحد. غير أن سجناء آخرين تعرضوا للإيذاء بالركلات واللكمات. كان يسمع باستمرار صراخا أثناء تواجده. لقد تعرض هو نفسه للإهانة فقط. لقد أظهروا له تفهما لعمل المثقفين وأعضاء المعارضة وحاولوا تجنيده كمقدم للمعلومات.

ج) كما استمعت الهيئة القضائية إلى موظفي النظام السابق الذين علقوا أيضا على مسار الصراع وأنشطة قوات الأمن السورية المشاركة فيه:

أ (أ) صرح الشاهد Z 28/07/16 الذي تم الاستماع إليه دون الكشف عن هويته استنادا إلى خبرته كضابط مخابرات لسنوات طويلة في جهاز المخابرات العامة أن قوات الأمن كانت لها يد مطلقة بعد بداية الاضطرابات وتلقت المزيد والمزيد من المسؤوليات مع نمو الحراك الشعبي. في النهاية، كانت كل فرع قادرة على فعل ما تريد. ومن ثم فقد تم فرض نوع من "الوضع الاستثنائي". ولهذا السبب، اعتبر كل شخص يعارض النظام خائنا. وقد ثبت بالفعل الادعاءات الموجهة ضد المحتجزين منذ البداية؛ ولم يكن الأمر سوى مسألة تأكيدها وتوقيعها من قبل المحتجزين. كما اعتبر موظفو النظام الذين تحدوا التعليمات خونة. وكان يتم نقل الضباط - كما عايش الشاهد نفسه - إلى مكان آخر أو إلى جهاز آخر أو استجوابهم حول دوافعهم.

رفض ارتكاب خطأ هو على أي حال مسألة خطيرة. غير أنه في معظم الحالات، لا يجرؤ ضابط المخابرات على ترك الخدمة؛ أيضا بسبب المزايا التي يتمتع بها في المخابرات، فإن هذا لن يحدث.

وبسبب الاعتقالات العديدة أثناء المظاهرات، ازداد عدد المحتجزين داخل الشعب الفردية التابعة لأجهزة المخابرات أثناء الصراع. لقد تغيرت أساليب الاستجواب، وكانت "مجنونة". كان يعلم من الفرع 285 من جهاز المخابرات العامة - التي كانت مسؤولة مركزيا عن الاستجوابات في جميع أنحاء سوريا - أن الناس كانوا معلقين من السقف هناك، بحيث تظل أطراف أصابع القدم على اتصال بالأرض. أما الذين تم استجوابهم فسيعرضون للصدمات الكهربائية وغمرهم بالماء الساخن. كانت السجائر تُطفأ على جلداهم، وتضغط رؤوسهم تحت الماء. وكانت هناك حالات أُجبر فيها المحتجزون على ارتداء أحذية بها مسامير، أو تم فيها تقييد أعضائهم التناسلية بخيط، وفي أسوأ الحالات تم تعليق السجين عليها. بعد ربط العضو التناسلي، يجبر المحتجز على شرب الماء. كان على علم بحالة تم فيها قطع العضو التناسلي بكماشة. وأغتصب الرجال بوحشية بمساعدة عصا خشبية. وقد حدث أنه في زنازين صغيرة بمساحة 4 × 4 متر تم إيواء السجناء بأعداد من ثلاثة أرقام. كان السجناء يقضون هناك عدة أيام دون استجواب ثم يتعرضون للتعذيب فقط. لم تبدأ مثل هذه الأساليب إلا "خلال الثورة" من أجل إذلال السجناء. وعندما صدرت الأوامر أخيرا بإمكانية إطلاق النار في الشوارع، لم يعد من المهم أن يموت الناس في الزنزانة.

وبعد حوالي ثلاثة أشهر من بدء الحركة، صدرت تعليمات "من أعلى" بسحق المظاهرات بكل الوسائل، بما في ذلك استخدام الأسلحة النارية. جاءت الأوامر "من الأسد". كان ينبغي أن يطلق النار "على الجميع". ومن المرجح أن يكون هذا هو الحال منذ نهاية أيار/مايو 2011؛ لأن الاضطرابات بدأت في آذار/مارس. وعلى حد علمه، لم تكن هناك جماعات مسلحة إلى جانب معارضي النظام حتى عام 2012. عندها فقط بدأ الشعب ينقلب بعنف ضد النظام.

وليس لدى الهيئة القضائية أي سبب لعدم الاستناد إلى أقوال الشاهد، التي كانت متسقة مع شهادته في إجراءات التحقيق، وبدقة تفصيلية لا تتسم بأي ميل إلى القبول أو الرفض، على أنها صحيحة.

ب ب) في حالة الشاهد ... [Y] يدعي أنه ضابط مخابرات سابق عمل لمدة 30 عاما في مختلف شعب جهاز المخابرات العامة السورية، بما في ذلك 13 عاما - من عام 1985 إلى نهاية عام 1998 - في الفرع 251. من عام 2008 إلى بداية عام 2016، عمل في منصب قيادي في فرع المعلومات 255 بجهاز المخابرات العامة.

(1) وذكر الشاهد عن نشاطه خلال بداية الصراع السوري الداخلي أنه قام بمسح الوثائق ضوئيا وأرشفتها. كان هناك عشرات الآلاف من الصفحات في اليوم، يتذكر محتواها بصعوبة. وقال إنه قام بإعداد الإحصاءات. ومرر بيده تقارير وقوائم بالأشخاص الذين اعتقلوا أو جاري البحث عنهم. كما وصفت الوثائق كيفية اعتقال الشخص واستجوابه، مثل "باستخدام جميع الأساليب والوسائل".

كان يعرف أنه في العديد من شعب المخابرات يتم التعذيب بطريقة بهيمية. وكانت قد بدأت بالفعل بالاعتقال. على سبيل المثال، الناس هم في الفرع 285 تعرضوا للضرب بأعقاب البنادق والهرات والقبضات الحديدية. وقال إنه هو نفسه رأى أكثر من 15 شخصا قتلوا. لقد "نزفوا بشكل فعلي"، وتم إلقاءهم بعيدا. كان ذلك في بداية التمرد، الذي أرخ الشاهد تاريخه إلى 15 آذار/مارس 2011. وكانت هناك تعليمات باستخدام القوة؛ كانت هذه تعليمات "صارمة وقاسية"، حتى لو حاول بعض الضباط تخفيفها. كان التعذيب يحدث قبل بدء الصراع، ولكن ليس إلى هذا الحد وبهذه الطريقة.

كما قدم الشاهد معلومات عن التوزيع الديني العرقي للسلطة في سوريا. وقد عرضها بطريقة متباينة للفترة التي سبقت اندلاع الصراع (انظر أعلاه: ثانيا، 1، أ، ب). في الفترة التي تلت بداية حركة الاحتجاج، أثبت الشاهد في استجوابه من قبل الشرطة "ترتيا" للطوائف الدينية يأتي فيه العلويون في القمة، يليهم السنة. وعند استجوابه أثناء المحاكمة، ذكر أنه غير رأيه في هذا الصدد وقدم معلومات مختلفة: مع بداية الصراع، كان العلويون قد استولوا على كل السلطة. وفجأة تمكن علوي منخفض الرتبة من قيادة سني. كما كان قادرا على إخبار سني أعلى رتبة بكثير مما يجب القيام به. لم يعد العلويون يتقنون في الطوائف الدينية الأخرى. وعلى الرغم من أن السنة رفيعي المستوى كان بإمكانهم الاستمرار في العمل، إلا أنهم كانوا تحت المراقبة من الجانب العلوي.

وأفاد الشاهد أيضا بأنه على الرغم من أنه لم يجلس إلا في مكتب وعمل على الحاسوب في قسم الإعلام، فقد طلب منه المساعدة في قمع المظاهرات. ورفض أن يفعل ذلك وكان عليه أن يبرر ذلك. وقد تم استجوابه داخليا حول هذا الموضوع. في نهاية المطاف فر، واستغرق بعض الوقت للتحضير لهروبه. باع ممتلكاته وأراد في البداية إخراج عائلته من سوريا. وعندما فر ابنه وزوجته، تم استجوابه أيضا حول هذا الموضوع.

(2) وقد قدمت الهيئة القضائية المعلومات التي قدمها هذا الشاهد، الذي أدلى بشهادته أيضا بشأن معاملة الأشخاص المتوفين (انظر أدناه: 3، د د، ب) وانتقد الهيكل الداخلي للفرع 251 والقسم 40 (انظر أدناه: خامساً، 1، ج ج وخامساً، 2/ ج ج، أ).

وكان الشاهد قد أشار بالفعل خلال استجوابه من قبل الشرطة إلى أنه لا يستطيع تذكر تفاصيل ماضيه لأنه كان "منقلا نفسيا واجتماعيا للغاية". كان الاستجواب في المحاكمة الرئيسية مرهقا في البداية واتسم بإجابات مراوغة من الشاهد. في البداية، تغيرت شهادة الشاهد في المحاكمة الرئيسية من معلومات مفصلة وملموسة إلى ادعاءات وإسنادات شاملة، مثل العلاقة بين العلويين والسنة ودور القسم 40 بعد بداية الصراع. في البداية، لم يرغب الشاهد في تقديم أي معلومات عن أعمال أجهزة المخابرات في الصراع. وبدأ متناقضا أن الشاهد التزم ببعض الوثائق المتعلقة بالمدعى عليه الشريك السابق... [K] التي مررت، وفقا لتصريحاته، بين يديه والتي كان قادرا على معرفة محتواها بشكل عام على الأقل، بينما انسحب إلى التحقيقات العامة للدائرة القضائية حول ما إذا كانت محاضر الاستجواب قد مررت أيضا بين يديه بطريقة ما، مرجعا ذلك إلى نقص عام في إمكانيات التذكر بسبب العدد الكبير من الوثائق. كما كانت شهادته عدة مرات في تناقض واضح مع أقواله أثناء استجوابه من قبل الشرطة في الإجراءات الأولية. وقد اكتسب الهيئة القضائية انطباعا بأن الشاهد أجاب على الأسئلة بشكل انتقائي ومغرض، وربما في محاولة لتبديد الشك في اشتراكه في المسؤولية التي كان يخشاها. وكانت هناك أيضا اتجاهات واضحة نحو تبرئة كلا المدعى عليهما في ذلك الوقت.

وفي مواجهة شهادته، ذكر الشاهد أنه كان هناك في سوريا "أوقاتا عصيبة" دمرت كل شيء في الداخل". ومنذ ذلك الحين، واجه مشاكل في ذاكرته و"نسي كل شيء". في ألمانيا، غالبا ما يكون لديه حالات صدمة. ثم يميل إلى نسيان اسمه. وأخيرا طلب الشاهد من مساعده أن يشرح له أنه يشعر هو وعائلته بالتهديد نتيجة لشهادته. رسالة من الهيئة القضائية فيما يتعلق

باستدعائه الذي وجده مفتوحا في صندوق بريده. وكانت شقيقته قد استدعت إلى سوريا. وقد نصحت بأن تذكره - الشاهد - بأن أشقائه ما زالوا في سوريا. كما اتصل به "الأصدقاء" وأعطوه "نصائح"، وهو ما فهمه بالفعل على أنه تهديدات.

ومع ذلك، وبعد تدخل الهيئة القضائية، وتوقف المحاكمة ومناقشة مستشاره، أدلى الشاهد بشهادته بطريقة أكثر صراحة من ذي قبل، على سبيل المثال حول تفاصيل الوثائق التي اطلع عليها - والتي لم يتذكرها من قبل. ثم قدم المعلومات المقدمة عن التعذيب وتعليماته في شعب المخبرات. وقد استندت الهيئة القضائية إلى هذه المعلومات - التي أصبحت الآن مفصلة، والتي تتفق مع شهادة الشاهد في الإجراءات الأولية، والتي تم شرحها أيضا ردا على الاستفسارات والقائمة على الخبرة وفقا لتقييم الهيئة القضائية - على أنها صادقة. وهو يعلق أهمية خاصة على اتساق الشهادة، لأن حالة التهديد التي وصفها الشاهد لم تكن موجودة بعد في الإجراءات الأولية.

من ناحية أخرى، لا تستطيع الهيئة القضائية تصديق تصريحات الشهادة حول التحول في ميزان القوى بين الجماعات الدينية. وعلى الرغم من أن نتائج الأدلة حتى الآن تظهر أيضا وضعا مهيمنًا للعلويين، إلا أنه لم يتم وصف تحول كبير آخر في السلطة مع بداية الصراع السوري في مكان آخر. وعلى النقيض من العرض الذي قدمه في الإجراءات الأولية الذي لا يزال متمایزا، وصف الشاهد التطور الشامل جدا وبعبارة جذرية. وهو نفسه إسماعيلي المذهب ووصف هذه المجموعة الدينية بأنها الأكثر حرمانا. وفي هذا الصدد، لدى محكمة العدل العليا مؤشرات قوية على أن الشاهد قد طرح وجهة نظر ذات دوافع ذاتية وليست موضوعية لتبرئة ذمته، وبالتالي فهو غير قادر على تأصيل معلوماته في هذا الصدد.

ج (ج) الشاهد ... [AA]، وهو أحد أفراد الحراس في الفرع 251، ذكر أن هناك زيادة كبيرة في عدد السجناء الذين يُرسلون بالحافلة منذ نيسان/أبريل 2011 فصاعدا، والتي زادت أكثر بحلول آب/أغسطس 2012. في بعض الأحيان تأتي مركبة واحدة يوميا، في عدة أيام متتالية سيارتين أو ثلاث سيارات. وعادة ما يتم تنفيذ أكبر عمليات نقل يوم الجمعة، لأن المظاهرات تجري أيضا في هذا اليوم من الأسبوع.

د) كما أن الشهود الذين استمعت إليهم الهيئة القضائية ... [DD]، ... [EE]، ... [FF]، ...، [GG]، ... [HH]، ... [N]، ... [X]، ... [JJ]، Z 25/11/2020 و [KK]، الذين سجنوا في الفرع 251 وجزئيا سابقا في

القسم 40 وبشكل رئيسي بسبب أنهم قدموا معلومات عن احتجازهم (انظر أدناه: خامساً، 1، د)، وكذلك الشاهد "سامي" تمكنوا من الإبلاغ عن المسار المتصاعد للصراع منذ شباط/فبراير 2011 على خلفية أنشطتهم المعارضة الخاصة بهم، والمشاركة في المظاهرات، والاعتقالات الأخرى أو التصور العام. وتتلاءم تصوراتهم الطبيعية القاطعة، بل والفورية، مع الصورة العامة لعمل قوات الأمن السورية الذي يتسم بالعنف المنهجي، ليس فقط ضد أعضاء المعارضة المشتبه بهم أو المشاركين في حركة الاحتجاج، ولكن أيضاً ضد المتظاهرين المشتبه بهم فقط. ولم يكن لدى الهيئة القضائية أي سبب للشك في صحة معلوماته المفصلة والمعتترف بها والقائمة على الخبرة لأي من الشهود المذكورين أدناه.

- وكما أفادت الشاهدة ... [DD] بأن الاعتقالات ارتفعت بشكل كبير في عام 2011. كان الأمر يتعلق بتخويف الناس من خلال السجن الجماعي ومنعهم من النزول إلى الشوارع مرة أخرى. وقتل العديد من النشطاء السلميين. ومع ذلك، كانت نسبة القتلى منخفضة مقارنة بالمقبوض عليهم. في وقت لاحق، من عام 2012، كان هناك عدد أقل من المعتقلين، ولكن العديد منهم قتلوا.

- الشاهد ... [EE] سعى إلى توثيق الحركة الاحتجاجية منذ بدايتها على خلفية نشاطه المهني كمخرج ومخرج أفلام وثائقية من خلال "أخذ كاميرا" والنزول إلى الشارع مع المتظاهرين. في البداية، كانت هناك "مظاهرات طائفة" في مواقع متغيرة لتجنب قوات الأمن. في مقاطع الأفلام - التي صودرت في وقت لاحق - كان يتم استخدام الغاز المسيل للدموع والهراتات ويمكن كذلك إدراك الطلقات. واخترقت قوات الأمن المسيرات التي خرجت في صورة مظاهرة واختطفت مشاركين. ووفقاً لشهادته - بالإضافة إلى اختطافه إلى الفرع 251 - احتجز الشاهد لمدة ثلاثة أشهر من نهاية آذار/مارس 2011 في جهاز المخابرات الجوية وبعد ذلك في شعب مخابرات أخرى. وهناك أصيب بجروح بالغة جراء تعرضه للضرب وسوء المعاملة بشفرات الحلاقة. كما رأى أيضاً أطفالاً محتجزين في جهاز المخابرات الجوية. أثناء استجوابه بشأن تسجيلات الأفلام التي قام بها في أغسطس 2011، تلقى ضربات هائلة باليد والمرفق وكذلك ركلات. وبعد احتجازه في الفرع 251 في أيلول/سبتمبر 2011، نقل إلى مختلف إدارات المخابرات الأخرى، بما في ذلك القسم 285 من المخابرات العامة ومكتب فرعي في نجها. وهناك أيضاً، تعرض لسوء المعاملة - مثل جميع السجناء الآخرين - بالضربات بالقبضات وأعقاب البنادق والكابلات.

- الشاهد ... [FF] نشر تقريراً عن المشاركة في المظاهرات بدءاً من 15 آذار/مارس 2011، أولاً في دمشق، ثم في حرسنا. استخدم النظام العنف منذ اليوم الأول. وبعد أسبوعين من مشاركته الأولى - أي في بداية نيسان/أبريل 2011 - بدأ إطلاق الذخيرة الحية. وكاد أن يقتل ذات مرة. كانت طلقة قد اقتربت من رأسه. وقد أطلق النار على أحد المشاركين بجانبه، والذي كان يتحدث معه قبل ذلك بقليل عن الخوف من الموت. ظلت المظاهرات سلمية. وقد صورت لتوثيق أن الناس قد تم إطلاق النار عليهم والذين كانوا يتظاهرون سلمياً. ذات مرة، تم اقتحام منطقة حرسنا بأكملها وتم تمشيط الشوارع هناك. عمليات اعتقاله - أي الشاهد - كان الهدف منها هو الحصول على معلومات حول أعضاء المعارضة وأنشطته الخاصة كمدون وناسر محتوى منتقد للنظام. وفيما يتعلق بتواجده في الفرع 285 التابعة للمخابرات العامة اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2011 بعد الفرع 251، شهد الشاهد بأنه (أيضاً) كان هناك تعذيب واسع النطاق هناك. وكان قد أجبر على الوقوف لمدة 24 ساعة. تم غمره بالماء وتبريده عن طريق المحاذاة المستهدفة لنظام تكييف الهواء. كان عليه أن يستلقي على الأرض. ثم يدوس عليه الحراس. وكان قد تعرض للضرب بالأحزمة. وكان هناك محتجزون آخرون معلقون من أيديهم تحت أشعة الشمس الحارقة أو ضربوا عمداً على رؤوسهم. وكان أصدقاء قد أخبروا عن الظروف من السجن المركزي في عدرا، حيث اغتصب الرجال بزجاجة أو عصا، وتم ربط قضيبهم وحرقه.

- الشاهد ... [GG] ووفقاً لأقواله، شارك في مظاهرة في دوما في 25 آذار/مارس 2011 ثم شارك بانتظام في مظاهرات في أماكن أخرى. وكطبيب، حاول أيضاً تسليم الدواء إلى المناطق المحاصرة. ولم تكن هناك مسيرة بدون عنف من جانب قوات الأمن. وبالفعل في مظاهرة 25 آذار/مارس 2011، أطلقت الشرطة النار عليهم. وفي مسيرة احتجاجية أخرى في عام 2011، لم يستطع تحديدها بمزيد من التفصيل، ساعد ضحية، "لاستخراج طلقة من الفخذ". تم القبض على المتظاهرين بانتظام. وعادة ما يتعرض المشاركون للضرب بالعصي ومكبس الأسلحة النارية ويلقون على الأرض، ثم يعصبون أعينهم وترتبط أيديهم خلف ظهورهم بربطات كابل. وبينما رؤوسهم موجهة إلى أسفل، تم دفعهم بعد ذلك إلى السيارات. وقال إنه سمع عن تعذيب من جانب المفرج عنهم. وكان محتجزون آخرون قد اختفوا ببساطة. كانت قوات الأمن المعنية تنتمي إلى الجيش وأجهزة المخابرات. وكان الأشخاص الذين يرتدون الزي الرسمي والأحذية السوداء أعضاء في الجيش، وكانت قوات الأمن التي ترتدي أحذية رياضية - سواء كانت ترتدي الزي الرسمي أم لا - موظفي المخابرات أو القوات شبه العسكرية التي تسيطر عليها أجهزة المخابرات. بشكل افتراضي، كان تسليح قوات الأمن يتألف من بنادق

كلاشينكوف. وفي آب/أغسطس 2011، اعتقلته فرع فلسطين لمدة 23 ساعة. وتعرض للضرب دون استجواب فعلي. وأعقب ذلك اعتقال ثان في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2011 في الفرعين 251 و285. في الفرع 285، تم حشره في زنزانه مساحتها 4.5×5.5 متر مع 85 سجيناً. كان هناك سجناء مصابون بجروح مفتوحة وكسور ويصرخون من الألم. وقد أصيب هو نفسه بعدوى سيئة في العين، لم تعالج.

- الشاهد ... [HH] أبلغ عن اعتقاله التعسفي في تموز/يوليه 2012 عند نقطة تفتيش تحتلها ميليشيا. وكان سبب الاعتقال فقط أنه جاء من حلب. وبعد اعتقاله مباشرة، سجن في مكان غير معروف له مع عدد كبير من الناس. هناك، مثل السجناء الآخرين، تم غمره بالبنزين. ثم هدد ضابط أمن بإشعال سيجارة. وأثناء نقله إلى الأمام، تعرض للضرب عدة مرات - خاصة عند عدة نقاط تفتيش. وخلال إقامته اللاحقة في الفرعين 251 و285، تعرض للإساءة بنفس القدر من اللكمات والركلات.

- الشاهد ... [N] تحدث عن اعتقاله التعسفي في 26 آب/أغسطس 2011 أثناء مدهمة في دمشق. واحتجز في البداية في "الفرقة 10"، حيث أصيب بجروح بالغة في ظهره جراء الضرب الوحشي. بعد الاحتجاز المؤقت في "فرع الخطيب" قد نقل إلى المستشفى العسكري في حرستا بسبب إصابته، ولكنه لم يعالج؛ بل بالأحرى "بدأ التعذيب حقاً" هناك. ومثل السجناء الآخرين، كان مربوطاً بالسريير بالسلاسل، وضرب بالسوط وأصيب بجروح بواسطة شفرة. واستمرت إساءة المعاملة ثلاثة أيام، بين الفترات التي أغمي عليه فيها. ولا يمكن وصف حالات التعذيب. فعلى سبيل المثال، قال سجين آخر إنه كان يتألم في يده. ثم قطعت يده. وكان هو نفسه قد ألقى في أحد الشوارع بناء على تعليمات بعد إصابته بجروح خطيرة ("يمكنكم رميه بعيداً. وقد تم ذلك").

- الشاهدة ... [X] كانت ناشطة في جماعة معارضة وسجنت ما مجموعه خمس مرات في مؤسسات النظام المختلفة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وآذار/مارس 2014. ومنذ حزيران/يونيه 2011، شاركت في مظاهرات كانت سلمية باستمرار. ومع ذلك، أُلقت قوات الأمن القبض على جميع الأشخاص الذين كان بإمكانهم القبض عليهم. في كثير من الأحيان كانوا أيضاً أشخاصاً تصادف وجودهم في المسجد وأدوا صلواتهم هناك فقط. ولذلك نظمت المظاهرات على شكل "مظاهرات خاطفة" مدتها خمس دقائق. لم تدرك استخدام الذخيرة الحية بنفسها - إلا في جنازة - في دمشق، لكنها سمعت

عن ذلك من المنطقة المحيطة. وكانت قوات الأمن ترتدي الزي العسكري، لكنها لم تكن جزءا من الشرطة العادية ولا من الجيش. وقبل اعتقالها لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، شاركت في إحدى المظاهرات في دمشق. كان من الممكن أن تحدث هذه الأحداث بشكل رئيسي يوم الجمعة. وبعد بضع دقائق، ظهرت قوات الأمن من جهاز المخابرات الجوية. وبما أنها لاحظت كيف تعرض صبي يبلغ من العمر اثني عشر عاما للضرب، فقد ألقى القبض عليها هي نفسها وأسّء معاملتها في مركز للشرطة إلى جانب نساء ورجال آخرين. في فبراير عام 2012، ساعدت في جمع الأدوية للجرحى هناك بعد قصف حمص من قبل السلطات السورية. وكان هناك تعذيب في كل من المرافق التي احتجزت فيها. كما شهدت وفيات في شباط/فبراير 2012 في الفرع 285 من جهاز المخابرات العامة وفي صيف عام 2012 في سجن جهاز المخابرات الجوية. وقالت إنها سمعت من نساء أخريات أنه كان هناك أيضا اغتصاب منهجي في مرافق المخابرات وعند نقاط التفتيش. وقد استخدم ذلك جزئيا كوسيلة للإذلال والضغط على الأزواج؛ "تم اغتصاب النساء أمام أعين زوجها حتى يعترف الزوج".

- الشاهد ... [JJ] شهد أنه في أيلول/سبتمبر 2012، بعد سجنه في الفرع 251، اقتيد إلى مقر جهاز المخابرات العامة في كفر سوسة وتعرض للضرب المستمر هناك مع زملائه السجناء. ومن المعروف جيدا أن التعذيب يمارس في الشعب.
- وذكر شاهد (Z 25/11/2020)، تم الاستماع إليه دون الكشف عن هويته يومي 25 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أنه شارك في مظاهرة في دوما في 18 آذار/مارس 2011. وجاء إليها عدد كبير من قوات الأمن من أصول مختلفة ومسلحة ببنادق كلاشينكوف بمركباتها. لقد فرقوا المظاهرة واتخذوا إجراءات وحشية ضد المتظاهرين. كانوا يضربونهم ويجرونهم إلى حافلات الانتظار. وحدث الشيء نفسه في نفس اليوم خلال اعتصام أمام إدارة المدينة. وأطلقت قوات الأمن النار على أحد عشر شخصا في ذلك اليوم. وألقي القبض عليه هو نفسه بعد أسبوع لمشاركته في المظاهرة وعمله كناشط. وبعد إطلاق سراحه، شارك في موكب جنازة القتلى.
- الشاهد ... [KK] ووفقا لأقواله كان أحد النشطاء المشاركين في تنظيم المظاهرات في الرقة في أوائل عام 2011. وجرت المظاهرة الأولى هناك في 25 آذار/مارس 2011، تلتها مظاهرتان في الأسبوع. كان من الممكن أن يكون لديهم في مكتب التنسيق قصاصة ورقية بها بيانات مطبوعة وتم توزيعها. وكانت قوات الأمن، ولا سيما وحدات الشبيحة، قد تواجدت

بالفعل في الموقع في بعض الحالات، وحاولت منع المظاهرة مسبقاً، ثم بدأت على الفور في حلها بالهراوات. ومع ذلك، لم يتم إدراك الوفيات الأولى حتى عام 2012. وقد عمل هو، الشاهد، في منظمة غير حكومية بهدف تعزيز الهياكل الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني. لذلك كان مطلوباً وسجن عدة مرات: في أيار/مايو 2011 في جهاز المخابرات العسكرية في الرقة، وفي نفس الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 في إدارة البحث الجنائي، وأخيراً في أيار/مايو 2012 من قبل الشرطة العسكرية مع عمليات نقل لاحقة إلى فرعي الخطيب وفلسطين، من بين شعب أخرى.

- الشاهد "سامي"، الذي أحييت شهادته إلى الهيئة القضائية بشهادة الشرطة، التي تعتبر مهمة بشكل أساسي لما يسمى بملفات "قيصر"، من خلال استجواب ضابط التحقيق، ذكر أنه شارك في مظاهرات في مسقط رأسه القابون في منطقة دمشق الكبرى "في بداية الثورة"، مؤرخة من قبله بمنتصف آذار/مارس 2011. هناك كان هو نفسه قد رأى كيف تم إطلاق النار على المتظاهرين. ولم يتمكن المشاركون الآخرون من انتشار الجثث من الشوارع، لكنهم اضطروا إلى الفرار. وبطرق أخرى، لاحظ كيف أصيب متظاهر بالرصاص ثم أصيب بالشلل. وقال إنه شهد العديد من الاعتقالات في الفترة نفسها. وفي حادثة واحدة فقط، ألقى القبض على نحو 40 شخصاً في مسقط رأسه. وحتى مع مراعاة الظروف التي تعذر فيها الاستماع إلى الشاهد على الفور، لم يكن لدى الهيئة القضائية أدنى شك في أن أقواله التفصيلية، التي كانت وفقاً للمحقق صريحة وخالية من مشاكل التواصل ومطابقة للحقيقة.

هـ) وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الهيئة القضائية عدداً كبيراً من التقارير عن مسار الصراع، التي تتوافق مع المعلومات التي قدمها الشهود والخبراء كأدلة مباشرة، وبالتالي يتم تأكيدها كمؤشرات.

أ) يرد وصف لمسار الصراع يدعم نتائج الأدلة في تقارير لجنة تحقيق دولية أنشأتها هيئة تابعة للأمم المتحدة.

(1) وفي ضوء نتائج بعثة تقصي الحقائق في أيلول/سبتمبر 2011 وما كشفت عنه من تدهور في حالة حقوق الإنسان في سوريا، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة تحقيق دولية، قدمت أول تقرير عن الأحداث في سوريا في تشرين الثاني/نوفمبر 2011. ووفقاً للتقرير، يستند ذلك إلى استجواب مباشر للضحايا وغيرهم من الشهود فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت منذ آذار/مارس 2011.

باختصار، يظهر التقرير أنه في شباط/فبراير 2011 اندلعت احتجاجات محدودة حول قضايا الفقر والفساد وحرية التعبير والمشاركة الديمقراطية وإطلاق سراح السجناء السياسيين، إلى جانب المطالبة بإصلاحات اقتصادية وسياسية. وفي درعا، كانت هذه أيضا ردا على احتجاز وتعذيب مجموعة من الأطفال، وامتدت إلى جميع أنحاء البلاد - اللاذقية وبانياس ودمشق ودير الزور وحمص وحماة وإدلب. وقعت عمليات شبيهة بالعمليات العسكرية على نطاق واسع في 25 نيسان/أبريل 2011 في درعا، وسرعان ما انتشرت في جميع أنحاء البلاد مع سلوك عنيف متزايد من قبل قوات أمن الدولة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2011، قدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن ما لا يقل عن 3,500 مدني قتلوا على أيدي قوات الدولة منذ آذار/مارس 2011. واعتقل آلاف آخرون وتعرضوا للتعذيب، مع التركيز على الضحايا في حمص وحماة ودرعا. وتصاعد العنف إلى أن نفذت القوات العسكرية والأمنية، على سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، عمليات في مدن مختلفة، استخدمت فيها الدبابات أيضا، ضد التجمعات العامة ومواكب الجنائزات، مما أسفر عن مقتل 260 مدنيا في وقت قصير.

ثم يتناول التقرير بالتفصيل التصريحات الرسمية للحكومة السورية، وإنشاء "الجيش السوري الحر" ورد فعل الدول الأجنبية. تحت عنوان "الاستخدام المفرط للقوة والإعدام خارج نطاق القضاء"، يوصف بالتفصيل كيف أطلقت قوات الدولة النار عشوائيا على المتظاهرين العزل في سق الاحتجاجات، وأصابتهم في الجزء العلوي من الجسم والرأس. وأفاد المنشقون بأنهم صدرت لهم أوامر بإطلاق النار على أشخاص عزل دون سابق إنذار. وفي بعض الأحيان، كانت هناك دعوات إلى التفريق والإعلان عن استخدام الأسلحة النارية. حدثت العمليات المشتركة للقوات العسكرية والأمنية والمليشيات المصحوبة بأوامر "إطلاق النار القاتل" ووقوع العديد من الوفيات، بما في ذلك الأطفال، في منتصف أبريل 2011 في اللاذقية. ووصف أحد المنشقين بمزيد من التفصيل الأوامر التي صدرت تحت ستار اتخاذ إجراءات ضد "المتآمرين المسلحين والإرهابيين". وكانت هناك مظاهرة سلمية، حيث طالب المشاركون بالحرية وحملوا أغصان الزيتون. تم إطلاق النار عليهم من مدافع رشاشة وأسلحة أخرى. على الأرض كان من الممكن أن يكون هناك قتلى وجرحى. أثناء محاولتهم جلب الغذاء والماء والدواء إلى سكان مدينة درعا، تعرض عمال الإغاثة لكمين في 29 نيسان/أبريل 2011، مما أسفر عن مقتل أكثر من 40 شخصا، بينهم نساء وأطفال.

ويصف التقرير أيضا استخدام القناصة، وإنشاء نقاط التفتيش والعنف ضدها، وإغلاق المدن والمناطق مع عمليات تفتيش المنازل اللاحقة، وتصفية المجندين الذين أطلقوا النار في الهواء بدلا من المتظاهرين من قبل قوات الأمن المتمركزة خلفهم. كما يفسر الاعتقال الجماعي للمتظاهرين والمدنيين خلال غارات واسعة النطاق، على سبيل المثال في 7 أيار/مايو 2011 في مدينة بانياس. وكان المستهدفون بالاعتقالات نشطاء وصحفيين. وتعرض المعتقلون "لتعذيب روتيني". وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد المفقودين والمختفين إلى الآلاف. ويرد أيضا وصف للحالات النمطية لعمليات الاختطاف مع اختفاء الضحايا: ولم يسمع أفراد الأسرة شيئا أكثر من ذلك عن المتضررين. وقد طلبت منهم سلطات الدولة أن ينسوهم.

ويخصص قسم آخر من التقرير لاستخدام التعذيب المنهجي من خلال الضرب بالعصي والكابلات، والصعق بالكهرباء، والإبقاء لأيام طويلة قسرا في أوضاع مرهقة، والحرمان من الطعام والماء والنوم، والزنازين المكتظة، والعنف الجنسي من خلال الاغتصاب وإساءة معاملة الأعضاء التناسلية. وهناك تقارير عن تعذيب وقتل أطفال وشباب، فضلا عن نقلهم إلى مرافق المخابرات. وفي محاولات الهروب من البلد، وصلت الأمر أيضا إلى استخدام العنف المميت. ويرد وصف لحالات إطلاق نار واستهداف على الحدود السورية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2011.

وأخيرا، يذكر أن عمليات قوات الأمن، وفقا لما ذكره الشهود، اتسمت بدرجة عالية من التنسيق. وكانت هناك إجراءات متضافرة من جانب وحدات مختلفة. ونفذت العمليات بناء على أوامر من كبار الضباط برتبة عقيد أو عميد، بما في ذلك أوامر بفتح النار على المتظاهرين العزل.

(2) وفي تقرير آخر صدر في شباط/فبراير 2012، تم تحديث التسلسل الزمني للأحداث، مرة أخرى استنادا إلى أقوال الشهود - وفقا لشخص غير محدد - والمصادر المتاحة للجمهور والوثائق الحكومية. وكان هناك تصعيد واستقطاب تدريجيان. واستمرت الاحتجاجات السلمية ضد الحكومة، واستمر أيضا رد الفعل العنيف لقوات الأمن - الذي أعاد التأكيد على بشار الأسد بأن "استعادة الأمن ومكافحة الإرهاب بقبضة من حديد" لا يزال على رأس الأولويات. وفي الوقت نفسه، كانت هناك عمليات أولى للجيش السوري الحر - الدفاعي إلى حد كبير في البداية - ضد القوات الحكومية. ووفقا للحكومة السورية، يقدر عدد الضحايا للفترة بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 2011 بعدد 2,131 قتيلًا مدنيًا، ووفقا لمعلومات أخرى للفترة بين آذار/مارس 2011 وشباط/فبراير 2012 بعدد 6,399 قتيلًا مدنيًا و1,680 قتيلًا من المنشقين عن الجيش. ويحدد

التقرير أيضا العمليات العسكرية التي جرت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2012 ضد المناطق السكنية - بما في ذلك القرى المجاورة لإدلب في حمص والزبداني وريف دمشق والخلادية وحماة - مع القصف والقصف بالأسلحة الثقيلة، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين. كما كان من قبل، كانت هناك أوامر "إطلاق النار المميت" على المتظاهرين السلميين. واستمرت الاعتقالات التعسفية على نطاق واسع، ولا سيما عن طريق تطويق المظاهرات ونقل المحتجزين بالحافلات والشاحنات إلى مرافق الاحتجاز التابعة لأجهزة المخابرات. وبالإضافة إلى ذلك، أغلقت أجهزة المخابرات ووحدات النخبة التابعة للجيش و/أو قوات الشبيحة مناطق بأكملها وتعرضت لمهاجمات أسفرت عن اعتقالات عديدة. وحولت أقسام المستشفيات العسكرية إلى مراكز تعذيب. كان على الأطباء والموظفين الطبيين في المستشفيات العادية علاج الجرحى والمرضى سرا، وبالتالي يتوقعون اعتقالهم أنفسهم.

وفي تقرير آخر للأمم المتحدة بعنوان "بعيدا عن الأنظار، بعيدا عن الأذهان" الصادر في شباط/فبراير 2016، تصف اللجنة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان بمزيد من التفصيل النمط الوطني للاعتقالات الجماعية أو الاختفاء القسري للمدنيين الذي تم تطويره منذ آذار/مارس 2011، وفقا لتقييم اللجنة، والاتصال المحظور مع الأقارب والوفيات الناجمة عن التعذيب في السجون الحكومية.

(3) وتدرك الهيئة القضائية أن الوثائق المذكورة أعلاه لا يقصد بها تقديم أدلة مباشرة على انتهاكات حقوق الإنسان المبينة فيها. وعلى وجه الخصوص، لم يكن بمقدوره التحقق من المعلومات التي قدمها الشهود الذين لم تذكر أسماؤهم في التقارير. في ضوء هيئة الصياغة والعرض المستفيض لأسس التقارير وحدودها - تم التأكيد على أن الحكومة السورية حرمت المؤلفين من تصوير الوضع على الأرض - لكن الهيئة القضائية تعتبرها مؤشرا على استجابة الدولة المكثفة للاحتجاجات السلمية إلى حد كبير مع نقطة تحول إلى الاعتقالات التعسفية المنهجية والتعذيب والقتل في جميع أنحاء البلاد في نيسان/أبريل 2011.

ب (ب) وبالمثل، استخدمت الهيئة القضائية تقارير المنظمات غير الحكومية "هيومن رايتس ووتش" و "منظمة العفو الدولية"، التي تتبع، وفقا لروايتها الخاصة، من الاستجواب المباشر للعديد من الشهود الضحايا في الصراع السوري الداخلي. وهنا أيضا، لم يكن من الممكن التحقق من المصادر؛ ولذلك يتعين تقييم الأدلة بحذر.

(1) يرسم تقرير "لم نر قط مثل هذا الرعب" ("We've never seen such horror") سلسلة من ردود الفعل العنيفة من قبل قوات الأمن السورية مع تقدير كمي للوفيات منذ بداية حركة الاحتجاج. وهو يركز على الأحداث في محافظة درعا مع التركيز على الفترة من 18 إلى 22 أيار/مايو 2011، ووفقا للمؤلفين، فإنه يستند إلى 50 دراسة استقصائية لسكان المدينة وغيرهم من الموجودين هناك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلا عن تقييم المنشورات الصحفية التي يمكن الوصول إليها بشكل عام.

وكنقطة انطلاق للحركة الاحتجاجية - التي لا يزال المؤلفون يعتبرونها ذات أهمية ضئيلة للفترة من فبراير 2011 - يتم اعتقال وتعذيب 15 طفلا ومراهقا في درعا والمسيرات الاحتجاجية لعدة آلاف من المدنيين الموجهة ضدهم في درعا اعتبارا من 18 مارس 2011 المنطلقة من المسجد العمري كموقع مركزي. ويسرد التقرير المزيد من الاحتجاجات في الفترة من 23 إلى 25 آذار/مارس 2011، والتي قتل بسببها أكثر من 30 متظاهرا. وفي اللاذقية، قتل ما لا يقل عن اثني عشر شخصا في احتجاجات 26 آذار/مارس 2011. بعد إرسال ممثلين حكوميين في البداية إلى المدينة في محاولة للتهدئة والسلام، وعد بشار الأسد علنا بإجراء إصلاحات ووعده بإنشاء لجنة تحقيق، تصاعد العنف في نيسان/أبريل 2011. ابتداء من يوم الجمعة 1 نيسان/أبريل 2011، خرج آلاف المتظاهرين إلى الشوارع في دوما خلال احتجاج ضد الحكومة أسفر عن مقتل ثمانية إلى 15 شخصا. ونتيجة لذلك، خرجت مظاهرات حاشدة كل يوم جمعة في المدن الكبرى في جميع أنحاء سوريا، بما في ذلك درعا وبني ياس وحمص وحرسا واللاذقية وإدلب والقامشلي. في 8 أبريل 2011، قتل 25 شخصا في درعا وقتل 34 شخصا في الاحتجاجات ومواكب الجنازات في 22 و 23 أبريل 2011. على الصعيد المحلي، كان 22 أبريل 2011 هو أكثر الأيام دموية حيث بلغ إجمالي عدد الضحايا 110. وقد دأب الشهود على الإبلاغ من ناحية عن حالات أطلق فيها الغاز المسيل للدموع وطلقات نارية في الهواء بأسلحة آلية بذخيرة حية على الحشد، ولكن من ناحية أخرى أيضا عن الحالات التي فيها إطلاق النار دون سابق إنذار. بالإضافة إلى المتظاهرين، تم استهداف الماعدين أيضا، الذين أرادوا الإسراع لمساعدة المصابين. ومنذ نهاية آذار/مارس 2011، استخدم القناصة أيضا في درعا على المباني الحكومية، التي استهدفت منطقة الرأس والرقبة والجزء العلوي من جسم المتظاهرين.

ثم يمضي التقرير ليشرح بالتفصيل أن قوات الأمن نفذت عمليات واسعة النطاق ضد البلدات والقرى التي كانت تعتبر مراكز للاحتجاجات. في 25 نيسان/أبريل 2011، على سبيل المثال، دخلت قوات الأمن والجيش درعا بالدبابات، وقصفت المدينة

لمدة 16 ساعة، وأخيرا أقامت العديد من نقاط التفتيش ونشرت قناصة على أسطح المنازل. وقد انقطعت إمدادات الطاقة وأغلقت قنوات الاتصال. وأطلق النار على كل شخص حاول مغادرة منزله. وفي وقت لاحق، أُلقي القبض على مئات الأشخاص في منازلهم. كانت المدينة آنذاك تحت السيطرة العسكرية مع عدم كفاية الإمدادات.

وقتل أكثر من 200 شخص، من بينهم سكان بلدات مجاورة، حاولوا مساعدة المحاصرين في 29 نيسان/أبريل 2011 والذين فتحت عليهم قوات الأمن النار دون سابق إنذار. وقد تكرر هذا النمط في عدة أماكن: وفي 25 نيسان/أبريل 2011 أيضا، حاصرت قوات الأمن دوما، وفي 1 أيار/مايو 2011 الزبداني، وفي 6 أيار/مايو 2011 بانياس وأحياء حمص. ويفصل التقرير الأعمال العسكرية في البلدات الصغيرة، فضلا عن عدد المتظاهرين الذين قتلوا في أيار/مايو 2011 ومواقعهم. وذكر أيضا عرقلة أو قصف الأشخاص الذين أرادوا تقديم المساعدة الطبية.

(2) يستند تقرير "أرخبيل التعذيب"، الذي نشر في تموز/يوليه 2012، إلى 200 مقابلة أجراها موظفو هيومن رايتس ووتش، بمن فيهم أيضا الموظفين المنشقين من أجهزة الأمن السورية. وذكر المجبيون أنهم كانوا شهود عيان على سوء المعاملة والظروف السائدة في سجون المخابرات. وعلى هذا الأساس، يسرد التقرير منظمات بعينها لجهاز "المخابرات"، فضلا عن 27 مركز احتجاز منسوب إليها مع تحديد موقع واسم فرع المخابرات وأساليب التعذيب المستخدمة هناك. وهذه الأخيرة، بقدر ما تحملها المجبيون أو لاحظوها، تقدم لها وصف أكثر تفصيلا، وفي بعض الحالات، وصف يشبه الكلمات الرئيسية. ويتم تحديد هوية الضحايا الذين تم استجوابهم بأسماء مستعارة وتاريخ الاستجواب وكذلك تاريخ وفرع ومكان الاحتجاز.

(3) يتناول تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يكسر الإنسان: التعذيب والمرض والموت في السجون السورية" الاعتقالات التي قام بها النظام السوري من عام 2011 إلى عام 2015 على أساس مقابلات مع أكثر من 60 معتقلا سابقا، ولكن أيضا مع أعضاء في مستشفى عسكري. وتعرض الظروف السائدة في مراكز الاحتجاز التابعة للمخابرات السورية وكذلك في سجن صيدنايا وأساليب التعذيب المستخدمة هناك.

(4) وترى الهيئة القضائية أساسا كافيا لاستخدام البحوث المنصوص عليها في التقارير، على الأقل كمؤشرات. وعلى الرغم من أنه لم يتسن مرة أخرى فحص المصادر المذكورة، فإنها ترى ذلك بالنظر إلى المعلومات المفصلة التي قدمها الشهود

والخبراء الذين استمعت إليهم الهيئة القضائية في الأساس متطابق مع العرض وأن التقارير تستند عموماً إلى استنتاجات غير صحيحة، حتى وإن كان ينبغي التشكيك في موثوقية الملاحظات الفردية.

2- "خلية إدارة الأزمة"

"خلية إدارة الأزمة باعتبارها مكتب التنسيق المركزي الأعلى رتبة، الذي تأسس في ضوء الحركة الاحتجاجية، وقد تم وصف وضعها ومهامها ومسؤوليتها ونشاطها من قبل الشاهد ... [Z]. وتتأكد أقواله من خلال الشهود ... [T]، ... [S] و Z 16/07/28.

أ) الشاهد ... [Z]، محام أمريكي وشارك سابقاً في ملاحقة جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة، وهو مدير المنظمة الدولية غير الحكومية "لجنة العدالة والمحاسبة الدولية" التي تأسست كأساس للقانون الهولندي في عام 2012 بسبب الصراع في سوريا. ووفقاً للشاهد، فإن المنظمة تمولها دول مثل ألمانيا وكندا والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وهولندا. من حيث المحتوى، لا يتم ممارسة أي تأثير على العمل. وتم تعيين موظفين رفيعي المستوى من أشخاص اكتسبوا خبرة في مجال إنفاذ القانون الدولي من العمل في المحاكم، مثل المحامين والمدعين العامين السابقين والمحليين الذين أجروا بالفعل تحقيقات في رواندا ويوغوسلافيا السابقة وكمبوديا وسيراليون. ووفقاً لأقوال الشاهد، كان مؤسسو المنظمة قد بدأوا بالفعل في عام 2011 في تجميع إفادات الشهود والمواد المكتوبة من الصراع السوري الداخلي من أجل إتاحتها لاحقاً للمحاكم. تألف العمل أساساً من مقابلات وتوثيق لعدد كبير من إفادات الشهود - الضحايا من السكان المدنيين وكذلك الأعضاء السابقين في النظام وغيرهم من شهود العيان - الذين أدلوا بشهاداتهم دون الكشف عن هويتهم إلى حد كبير. غالبية الأشخاص لا يزالون في سوريا. وجرى استجواب الشهود وفقاً لبروتوكول ثابت. وقد تم إبلاغ كل شاهد بأن شهادته يمكن أن تصبح موضوع إجراءات جنائية وأن عليه أن يقول الحقيقة. كان يتعين أن يكون بإمكان الشهود التحدث بحرية دون أن يتم توجيههم من خلال موظفي لجنة العدالة والمحاسبة الدولية. وبعد إعداد مختلف الأقوال بصورة منهجية، أعدت الملفات. قدم الشاهد ... [Z] محاضر مثالية لإفادات الشهود لتوضيح الإجراء.

وأجريت مقابلات مع ما مجموعه أكثر من 2500 شاهد؛ امتدت الفترة التي تم جمعها في الغالب على مدار عامي 2011 و2012. بالإضافة إلى ذلك، في الحرب الأهلية اللاحقة، تم "إخراج" عدد كبير من الوثائق الأصلية التي بلغت أكثر من 800,000 صفحة من الجيش وأجهزة المخابرات السورية. وقد كان العمل عمليا من النوع الذي جعل الموظفين المحليين في المنظمة يدخلون منطقة ما بمجرد أن تغادرها الجماعات المسلحة؛ ومن ثم فإن العمل لم يكن ممكنا في هذا الصدد. ثم بحثوا عن وثائق في المباني الحكومية السابقة - أيضا على ناقلات البيانات الإلكترونية - وأخذوها إلى مكان آمن. تم مسح الوثائق ضوئيا وأرشفتها وتزويدها بباركود من أجل توثيق أصلها ومحتواها كمصدر مفهوم.

وأشار الشاهد ... [Z] إلى أنه بهذه الطريقة أمكن اكتساب معرفة موثوقة من خلال إنشاء خلية إدارة الأزمة ونشاطها وتشغيلها. تأسست اللجنة، كما يوحي الاسم، لإدارة الأزمة. وتتمثل المهمة في توحيد نهج جميع المنظمات الحكومية المشاركة في مكافحة الصراع. وبناء على ذلك، تألفت الهيئة من أفراد لعبوا بالفعل دورا رائدا في الحفاظ على النظام من وجهة نظر النظام. وتنسب رسميا إلى حزب البعث السوري. ويعمل بها رؤساء دوائر المخابرات المختلفة، ووزير الداخلية ووزير الدفاع، وإذا لزم الأمر، وزراء آخرون. وكانت تتعلق في نهاية المطاف برد النظام القاسي على حركة الاحتجاج المتنامية. وكان الهدف هو تحقيق تصعيد موحد لأعمال السلطات الأمنية. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2011، كان رئيس اللجنة محمد سعيد بخيتان، تلاه حسن تركماني. وكان الأعضاء هم علي مملوك رئيس جهاز المخابرات العامة، وجميل حسن رئيس جهاز المخابرات الجوية، ومحمد ديب زيتون رئيس جهاز الأمن السياسي وعبد الفتاح قدسية رئيس المخابرات العسكرية. وعلاوة على ذلك، ضمت أيضا وزير الداخلية محمد الشعار ووزير الدفاع داود راجحة عضوين. تم الاستيلاء على الوثائق المثبتة لخلية إدارة الأزمة من أبريل 2011 في عام 2015 بالطريقة الموصوفة من مبنى حكومي في إدلب من قبل موظف لجنة العدالة والمحاسبة الدولية. وكان الموظف سوريا يعيش في المنطقة المعنية، وليس عضوا في النظام. وسمح له بالوصول إلى المكتب بعد أن غادر عمال النظام السوري إدلب. جاءت الوثيقة المثبتة من آب/أغسطس 2011 من مكتب جهاز المخابرات العسكرية في الرقة. وهنا أيضا، وجدها موظف بعد انسحاب النظام.

كما شهد الشاهد ... [Z] بأنه وفقا لتصريحات موثوقة من موظفي النظام عبر سلاسل الأخبار إلى المحافظات، تم إرسال القرارات أيضا إلى وحدات أصغر من الجيش والسلطات الأمنية حتى يمكن تنفيذها. وعلى وجه الخصوص، شاركت جميع دوائر المخابرات ومراكز قيادة الجيش وإدارات الشرطة في نقل التعليمات. ولإثبات ذلك، قدم صاحب البلاغ وثائق أخرى. في

رسالة مؤرخة في 8 آب/أغسطس 2011، أصدر رئيس الفرع تعليمات إلى أقسام الفرع 243 بإجراء مدهامات ودوريات يومية، فضلا عن اعتقال المتظاهرين وغيرهم ممن يعتبرون مسؤولين عن الاحتجاجات. وفي رسالة أخرى مؤرخة 22 آب/أغسطس 2011، تشير إلى تعميم صادر عن وزارة الداخلية بتاريخ 16 آب/أغسطس 2011، أبلغ رئيس جهاز المخابرات السياسية في الرقة وزارة الداخلية بأنه قد تم اتخاذ تدابير محددة، ولا سيما العمل المشترك، في بعض الأحياء واعتقال "مشعلي الحرائق" والمشاركين في المظاهرات. تستخدم الرسالة تعبيرات مماثلة للرسالة المثبتة لخلية إدارة الأزمة.

(ب) وتقدم الوثائق التي ستسند إلى خلية إدارة الأزمة من حيث المحتوى، والتي يجري تفتيشها وترجمتها خارجيا من حيث المحتوى، جزئيا كمحضر مباشر لاجتماع خلية إدارة الأزمة، وجزئيا كنقل للأوامر التي يتعين أن تنتقل إلى خلية إدارة الأزمة. في الوقت نفسه، يمكن أن نرى من كل مستند أنه تم إرساله عن طريق الفاكس.

وتحمل وثيقة مؤرخة 20 أبريل 2011 عنوان "النشرة الإخبارية"، ووفقا لترويساتها، تأتي من القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة وكذلك رئيس الفرع 294 من المخابرات - العسكرية على الأرجح. وهي محددة بحسب عناوين أخرى من قبيل "سري للغاية" و "عاجل" وكذلك لرئيس الفرع. وتشير الوثيقة إلى رسالة من لجنة إقليمية تتعامل مع اجتماع لخلية إدارة الأزمة. وكانت اللجنة قد عقدت في 18 نيسان/أبريل 2011 وتوصلت إلى قرارات - أدرجت لاحقا بالتفصيل في وثيقة 20 نيسان/أبريل 2011 واستنسخت في الإثباتات. وتحمل الوثيقة أخيرا توقيعين غير مقروئين، أحدهما بعنوان "رئيس فرع المخابرات". على الختم الموضوع تحت الوثيقة يمكن التعرف على "القيادة العامة للجيش" وكذلك - بالمناسبة غير مقروءة - فرع المخابرات". يشار أيضا إلى موزع، والذي يشمل من بين أمور أخرى، فروع جهاز المخابرات مع "طلب سبب كل ما هو ضروري".

وهناك وثيقة أخرى مؤرخة أيضا في 20 نيسان/أبريل 2011. وهي تحمل عبارة "أمة عربية ذات رسالة أبدية" في عنوانها وتأتي من حزب البعث وفقا لخطوط عنوان القيادة السورية. ووفقا لبيان آخر، فهي "سرية للغاية" و "يحتفظ بها فقط الشخص المسؤول". يلي ذلك العنوان العام "محضر الاجتماع". ووفقا للنص التالي، فإن خلية إدارة الأزمة في 20 أبريل 2011 تحت قيادة الرفيق الأمين العام" و "واصلت تقييم حالة السياسة الأمنية". يلي ذلك أوامر ووقائع (مزعومة) في قائمة إينو-ميرية، كما استنسختها الهيئة القضائية في الإثباتات. وتنتهي الوثيقة "بطلب للمعرفة والتنفيذ حسب الاختصاص" وتحمل توقيع نائب

الأمين الإقليمي لحزب البعث.

الوثيقة الأخيرة، التي يعود تاريخها إلى 6 أغسطس 2011، والتي تحمل مرة أخرى عنوان "أمة عربية ذات رسالة أبدية" وتحمل علامة "سرية للغاية - عاجلة"، تأتي وفقا لترويسة مرة أخرى مباشرة من قيادة حزب البعث السوري وهي موجهة إلى "الرفيق قائد فرع الحزب في محافظة حماة وريف دمشق ودير الزور وحمص وإدلب ودرعا" بصفته "رئيس اللجنة الأمنية". فيما يلي قائمة بالقرارات التي اعتمدها خلية إدارة الأزمة في اجتماعها المؤرخ 5 أغسطس 2011، كما لخصتها الهيئة القضائية في الإثباتات. وتختتم الرسالة بـ "طلب تنفيذ ما هو مطلوب لإنهاء الأزمة بسرعة، وعودة المواطنين إلى الأمن والسلام". يحمل التوقيع سطر "الرفيق رئيس مكتب الأمن الوطني".

ج) وأكد شهود آخرون وجود ووظيفة خلية إدارة الأزمة، وجزئياً أيضاً التعليمات الرامية إلى استخدام القوة.

وفقا لأقوال الشاهد ... [S] كان هدف اللجنة هو "السيطرة على المظاهرات" بطريقة منسقة. كانت هناك أوامر شاملة لقمع الانتفاضات، والتي كانت موجهة إلى المخابرات، والشرطة، ولكن في بعض الأحيان أيضاً إلى الصحافة. وكان من بين الأعضاء ديب زيتون، رئيس مكتب الأمن الوطني، وجمال حسن رئيس جهاز المخابرات الجوية، وعلي مملوك رئيساً لجهاز المخابرات العامة، فضلاً عن وزير الدفاع والداخلية. تأسست خلية إدارة الأزمة في نهاية مارس أو بداية أبريل 2011. أيضاً الشاهد ... [T] أكد وجودها.

وشهد الشاهد Z 28/07/16 بأن الخلية، التي وصفها في البداية بأنها "مديرية الطوارئ" و "خلية معالجة حالات الطوارئ"، التي أكد نيابة عنه أنها خلية إدارة الأزمة، كان يعمل بها رؤساء الأجهزة الأمنية، ولا سيما رؤساء المخابرات بختيار (مكتب الأمن الوطني) ومملوك (المخابرات العامة) وحسن (جهاز المخابرات الجوية). تأسست الخلية على أساس مرسوم رئاسي من الأسد من أجل السيطرة على الحراك الشعبي، الذي كان ينظر إليه على أنه أزمة. كانت هناك مفاوز أمنية في أماكن أخرى أسفل خلية الأزمة، بحيث كانت كل مدينة متورطة. وقد أصدرت اللجنة أوامر ملموسة. في بداية التأسيس، شمل ذلك تعليمات بسجن الأشخاص الذين كانوا متصلين ببعضهم البعض على الشبكات الاجتماعية من أجل إسكاتهم. ووجه أمر آخر من خلية الأزمة إلى الشعب في المقاطعات للضغط على التجار هناك، بحيث ينقلونها إلى السكان. وأخيراً، كانت هناك أيضاً

أوامر سرية باستخدام القوة، مثل "اتخاذ الخطوات اللازمة" و "إخماد المقاومة". وبعد حوالي ثلاثة أشهر من الاضطرابات، كان هو نفسه قد أصدر أوامر تهدف إلى الاستخدام المستهدف للقوة ضد المتظاهرين بحسب تذكره في مايو 2011.

(د) وبالنظر إلى بعضهم البعض، ليس لدى الهيئة القضائية أي شكوك حول إنشاء وتكوين ووظيفة خلية إدارة الأزمة. في الوقت نفسه، تضع شهادة الشاهد ... [Z] المستندات المقدمة على أنها أصلية. لم تكن هناك مؤشرات للشك في إجراءات لجنة العدالة والمحاسبة الدولية كما وصفها الشاهد ... [Z]. شرح الشاهد بالتفصيل أصل المعلومات المتاحة له حول مسار الصراع وجهاز الأمن السوري وأثبتها بالعديد من الوثائق. الوثائق التي قدمها والتي تحتوي على أوامر من خلية إدارة الأزمة تتناسب مع التسلسل الهرمي وهيكل السلطة للدولة السورية، ولا سيما في وظيفة حزب البعث، الذي يخترق جهاز السلطة. وبالنسبة للدائرة القضائية، لا سيما بالنظر إلى الطبيعة المجزأة للقرارات التقليدية، ولا سيما توافرها فقط كتعاميم محالة وصياغة سرية، لم يكن هناك أي سبب للاعتقاد بأنها يمكن أن تكون مزيفة مدفوعة بالمصالح. ويمكن أيضا التوفيق بين أوامر خلية إدارة الأزمة بصورة غير رسمية من حيث الوقت ومسار الصراع حيث قدمها الشهود والخبراء مباشرة إلى الهيئة القضائية.

3- عدد القتلى وتوثيقهم ومعاملتهم؛ المقابر الجماعية

حقيقة أن النظام السوري كان لديه أعداد كبيرة من الأشخاص الذين قتلوا بأعداد كبيرة منذ أبريل 2011 على أبعد تقدير، ووثق ذلك بطريقة بيروقراطية وتم دفن الجثث في قبور، ويتضح أيضا من تصريحات موظفي النظام السابقين، ومن صور الأعمار الصناعية مع المقابر الجماعية المزعومة، وكذلك من أصل وتقييم عدد كبير من الصور المحتوية على الجثث المصورة (ملفات "قيصر"). وفي الوقت نفسه، يثبت هذا أن نسبة كبيرة من القتلى جاءوا من شعب أجهزة المخابرات، بما في ذلك جهاز المخابرات العامة أيضا.

(أ) ومن الأدلة الأساسية على القتل المنهجي والواسع النطاق للمعتقلين في سجون المخابرات توثيق القتلى الذي كُلف به مصور عسكري سوري ("قيصر") منذ أواخر ربيع عام 2011 فصاعدا. في 26,938 ملف صور تم تأمينها سرا من قبل "قيصر" وإخراجها من البلاد، يمكن التعرف على جثث 6,821 شخصا - تم تسجيلها عدة مرات - ومعظمهم تميزوا بالهزال وآثار الإصابة المرتبطة بالتعذيب. كانت تعلق على الجثث - إما مباشرة على الجلد بقلم لبادي أو عن طريق القصاصات

المرفقة - الأرقام التي توفر معلومات عن أصل الموتى.

أ) لم يكن من الممكن للدائرة القضائية أن تستجوب مباشرة المصور العسكري الذي يعيش في مكان مجهول في الخارج، والمعروف فقط تحت الاسم الرمزي "قيصر". وحتى صديق "قيصر"، المعروف لدى الهيئة القضائية فقط بالاسم الرمزي "سامي"، والذي كان يعيش أيضا في الخارج بهوية مجهولة ويشارك حاليا في تأمين وتخزين وإرسال ملفات الصور من سوريا، لم يكن مستعدا للاستماع إليه كشاهد. ومع ذلك، تمكنت الهيئة القضائية من الحصول على صورة كافية عن أصل الصور ومحتواها وصحتها عن طريق استجواب الشاهدة ... [LL]، التي ارتبطت بـ "قيصر" و "سامي" في عام 2014، ووثقت أنشطتهما وحررتها بطريقة صحفية، والشاهد ... [O]، الذي استجوبته الشرطة "سامي" في الإجراءات الأولية، من خلال تقرير معقول عن ملفات الصور أعده خبراء الطب الشرعي الأجانب، ومن خلال فحص جزء من الصور التي أنتجها "قيصر" ومن خلال تقييمها الجنائي الشامل من قبل الخبير البروفيسور الدكتور روتشيلد.

ب) الشاهدة التي استمعت إليها الهيئة القضائية ... [LL]، صحفية وإعلامية فرنسية، تمكنت من إقامة اتصال مع "سامي" ومن خلاله أيضا مع "قيصر" في عام 2014 عبر وسطاء كجزء من أنشطتها الصحفية، التي قادتها بانتظام إلى الدول العربية وفي عام 2012 أيضا إلى سوريا. واستنادا إلى الاستجواب حول أصل ملفات الصور والمزيد من البحوث، نشرت كتاب "عملية قيصر - في قلب آلة الموت السورية". واستجوبت الشرطة الشاهد "سامي" في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في الإجراءات الهيكلية التي أجراها مكتب المدعي العام الاتحادي ويتم تقديم محتوى معلوماته إلى الهيئة القضائية من قبل المحقق ... [O].

(1) ليس لدى الهيئة القضائية شك في أن الشهود ... [LL] و ... [O] استجوبوا على الفور وشهدوا بصدق. على وجه الخصوص، الشاهدة ... [LL] فصلت ظروف الاتصال مع الشاهد "قيصر"، التي كانت قد تمت من خلال أمر تحريري، وتضمنين مشروع كتابها في ذلك الوقت، وكسب ثقة سلسلة من الوسطاء، بما في ذلك "سامي" كأهم مساعد لـ "قيصر". تمكنت من استجواب "سامي" بالتفصيل، الذي أقام أخيرا اتصالا مع "قيصر". وبعد مكالمة هاتفية مع "قيصر" عبر سكايب، كانت هناك العديد من الاجتماعات الفورية. كما شرحت الشاهدة بشكل مفهوم كيف أدركت دوافع "قيصر" لتوثيق التسجيلات: سوريا بلد الغائبين. توفر الصور معلومات حول مصير عدد كبير من الأشخاص المختفين وكانت مساعدة لا تقدر بثمن للأقارب.

المعلومات المقدمة من الشهود ... [LL] و ... [O] للشهود "قيصر" و "سامي" كانت مفصلة، كل في حد ذاته وفيما بينها متسقة ومفهومة. جنبا إلى جنب مع الأدلة الأخرى، فإنها تتناسب مع هذا المركب من الأدلة لتشكيل صورة عامة متماسكة. وعلى وجه الخصوص، فإن صحة المعلومات ناتجة عن تقييم الخبراء لمواد الصورة (انظر أدناه تحت cc و ee)، الصفحتان 108 و 110). كما أن الدفن الجماعي للقتلى الذي يحمل أرقاماً وصفها مختلف موظفي النظام السابق (انظر أدناه تحت b)، ص 114 يؤكد أيضاً المعلومات التي قدمها "قيصر" و "سامي". وأخيراً، هناك دليل على صحة أن الشاهد... [T]، الذي يشير بدوره إلى المعلومات التي قدمها موكله أثناء عمله كمحام سوري وممثل للضحايا، أكد مهام المصورين العسكريين السوريين قبل وبعد بداية الصراع والتسجيل العددي للقتلى عن طريق القصاصات الورقية أو الكتابة المباشرة على الجثث.

(2) الهيئة القضائية، بعد شهادات الشهود ... [LL] و ... [O] استندت المعلومات التي قدمها "قيصر" و "سامي" إلى الحقائق التالية:

كان "قيصر" موظفاً كبيراً في المصورين العسكريين التابعين للشرطة العسكرية السورية حتى هروبه من سوريا في آب/أغسطس 2013. وبالمناسبة، فإن قسم توثيق الصور، جنبا إلى جنب مع الشرطة العسكرية، يقع مقره في حي القابون في دمشق. وكجزء من نشاطه الأصلي، استخدم "قيصر"، مع موظفيه التابعين له، لتوثيق الأفراد العسكريين الذين قتلوا أو أصيبوا بسبب الحوادث أو الجرائم أو العمليات القتالية. وفي هذا الصدد، فإن المستشفيات العسكرية في المزة وتشترين في دمشق وبالقرب منها تقع أيضاً ضمن اختصاصها؛ ولم يكن مسؤولاً عن المستشفى العسكري الآخر في حرسنا.

ومنذ ربيع عام 2011، تغير موضوع الوثائق. وقد لاحظ أحد الموظفين "قيصر" في آذار/مارس 2011 على صور المدنيين الذين تم إطلاق النار عليهم. وبعد فترة قصيرة، استدعاه الطب الشرعي هو نفسه إلى مستشفيات تشترين العسكرية، ثم المزة لاحقاً، وكلف بتوثيق الجثث التي تم جمعها هناك في الفناء، والتي ظهرت عليها آثار التعذيب وسوء المعاملة، من خلال تسجيلات صور متعددة - أربع إلى خمس صور لكل جثة. وتم بالفعل من جانب النظام تقسيم الأشخاص إلى مجموعات "شهداء"، التي تم تزويدها بأسماء حقيقية وبأعداد صغيرة، و "معتقلين" و "إرهابيين". وكانت جثث فئتي "المعتقلين" و "الإرهابيين" تحتوي على أرقام إما وضعت على الجلد بقلم لبادي أو مذكورة في قصاصات ورقية مرفقة. من بين هؤلاء، تم تشكيل رقم أو حرف - وتم تحديد قسم المخابرات الذي توفي فيها القاتل المعني، على سبيل المثال، "ل" للإشارة إلى "جوية"

("الجو") كتسمية لجهاز المخابرات الجوية. ويتألف تسلسل آخر من الأرقام من رقم السجين كسمة تعريف للشخص ورقم تقرير الطب الشرعي من المستشفيات العسكرية، والذي تم تعيينه للجثث التي ترتفع إلى 5000 ثم بدأت من جديد مع إضافة رسالة. وفي حالات فردية، لم تطبق أي أرقام على القتلى.

كانت العملية الروتينية من النوع الذي جعل طبيبا شرعيا برتبة عقيد، وكان مسؤولا عن مستشفى تشرين والمزة، يتناول الخصائص الخارجية للجثث ويكتب تقريرا موجزا عن تشريحها. وفي الوقت نفسه، طلب مصور عسكري. بعد منح الرقم الطبي القانوني كان على المصور توثيق الجثة المعنية في تسجيلات متعددة - عادة من ثلاثة إلى خمسة. ثم أنشأ الطب الشرعي ملفات جماعية عن الموتى، تم تزويدها بالصور التي التقطها المصورون العسكريون.

وبالنسبة لهذا النوع من التوثيق وفقا لتقييم "قيصر" و"سامي" كان هناك سببان حاسمان بالنسبة للسلطات السورية: فمن ناحية، من المهم بيروقراطيا أن تكون قادرا على إصدار شهادة وفاة مع سبب طبيعى للوفاة حتى تتمكن من إبلاغها إلى أقارب الضحية إذا لزم الأمر. ومن ناحية أخرى، فإن الوثائق تخدم ضبط النفس بضمان أن مصير المحتجزين يمكن التحقق منه بوضوح، وأنهم قتلوا فعلا، وأنه لم يفرج عنهم نتيجة للفساد مثلا.

بعد أن علم "قيصر" لأول مرة بمقتل المدنيين في آذار/مارس 2011، اتصل بصديقه "سامي" وأفاد بأنه تلقى صوراً لجثث معذبة من موظفيه ("أحصل على صور فظيعة للغاية"). ووفقا لتقييم كليهما، فإن حالة الجثث الموضوعة في فناء المستشفيات لم تتوافق مع النتائج الطبية، والتي تلقاها "قيصر" من الطب الشرعي في المستشفيات. وعلى الرغم من أنه كان هناك بالفعل نفس الشيء، ولكن - وفقا لـ "قيصر" - مواد تصويرية "ليست وحشية للغاية". بعد أن أزال "قيصر" سرا ملفات الصور على ناقلات البيانات من مكتبه، قرر مع "سامي" مواصلة نشاطه، حيث يمكن لكليهما جمع مواد الصور وإخراجها من البلاد. ووفقا لوصية "قيصر" و"سامي"، كان الهدف من ذلك هو إطلاع عامة الناس على مصير الأشخاص الذين اختفوا بأعداد كبيرة في سوريا في ذلك الوقت وتأمين الأدلة. وتوقع كلاهما الإطاحة الوشيكة بالنظام السوري ومحاكمة أعضائه. بعد مرحلة تنظيمية، عمل "قيصر" و"سامي" معا منذ مايو 2011 بطريقة أدت إلى قيام "قيصر" سرا بتأمين وثائق الصور التي قام بها بالتقاطها أو وصل إليها من خلال موظفيه على ذاكرات USB وبطاقات ذاكرة، وهربها من السلطة وأحضرها إلى "سامي"، الذي قام بدوره بتخزينها في مجلدات بيانات مختلفة على جهاز كمبيوتر، وحذف الملفات الموجودة على وسائط التخزين وسلم

تلك الأخيرة إلى "قيصر" مرة أخرى. في البداية، في مايو 2011، كانت صور عدد قليل من الجثث فقط على ملفات الصور. ومع ذلك، ارتفع عددهم بسرعة إلى عشرة حتى عشرين في اليوم؛ وأخيرا تم في عام 2012 توثيق حوالي 50 إلى 70 جثة يوميا من قبل المصورين العسكريين في دمشق.

كان نقل الصور والبيانات خارج البلاد صعبا في ظل الوضع الأمني ومراقبة الإنترنت في سوريا واتخذ مسارات مختلفة بإصدارات مختلفة من البيانات. وفي عام 2012، قام "سامي" بتحميل الصور المضغوطة (250 إلى 300 كيلوبايت لكل صورة) إلى منصة Google Drive عبر وسطاء. وبعد فراره إلى لبنان في تموز/يوليه 2013، تلقى أيضا قرصا صلبا أحضره الجيش السوري الحر إلى لبنان مع نسخة مضغوطة أخرى من الصور، والتي قام "سامي" لاحقا بتنظيمها زمنيا في الأردن وأخيرا في تركيا على أساس الأرقام المطبقة على الجثث، وأعيدت تسميتها وإرسالها عبر وسطاء إلى مكتب المحاماة الإنجليزي "Carter-Ruck and Co". والذي بدورها كلف خبراء بإجراء فحص معقولة. كما تم تحميل الملفات الأصلية غير المضغوطة بحجم بيانات يتراوح من 1 إلى 1.3 ميغابايت لكل صورة وبترتيبها الأصلي على منصة الإنترنت Google Drive بعد النسخ الاحتياطي إلى محرك أقراص ثابت خارجي ونقلها إلى الأراضي السورية الخاضعة لسيطرة الجيش السوري الحر. وأُتيحت هذه الملفات أيضا لمكتب المحاماة؛ عقد اجتماع مع خبراء الطب الشرعي بتكليف من مكتب المحاماة في قطر في بداية عام 2014. تم التقاط لقطات مع 1500 صورة أخرى من الفترة من تموز/يوليه وآب/أغسطس 2013 خارج البلاد على ذاكرة USB من قبل "قيصر"، الذي فر من سوريا في نهاية سبتمبر 2013.

وفي ضوء هذه العملية التي لا يمكن تحديدها بمزيد من التفصيل في غياب الشاهدين غير المتاحين على الفور "قيصر" و"سامي"، تفترض الهيئة القضائية من حيث الوقت والإحصاءات أن "قيصر" لاحظ لأول مرة في آذار/مارس 2011 جثثا واضحة تشير إلى سوء المعاملة والقتل من قبل قوات الأمن السورية - في البداية بشكل متقطع فقط - وأن النسخ الاحتياطي لملفات الصور بعدد أيام الأسبوع من 10 إلى 20 جثة بدءا من أيار/مايو 2011 وأن عدد التسجيلات زاد تباعا بنهاية التوثيق في أغسطس 2013. إجمالي عدد المتوفين البالغ 6,821 متوفى تم تصويرهم ويمكن التوفيق بين هذه العملية بصورة غير رسمية. استنادا إلى التفسيرات التالية من قبل الخبير البروفيسور الدكتور روتشيلد، تفترض الهيئة القضائية أن تاريخ الوفاة عادة ما يكون بضعة أيام فقط، بعد أقصى أسابيع قبل تاريخ القبول.

ج ج) مكتب المحاماة "Carter-Ruck and Co". في لندن، والذي تم إرسال ملفات الصور إليه وفقا لمعلومات "قيصر" و "سامي"، كلف - مثلما أكدت الشاهدة ... [LL] أمام الهيئة القضائية - لجنة فحص مع تقييمه للطب الشرعي. وكان أعضاء اللجنة هم كبير المدعين العامين السابقين للمحكمة الخاصة لسيراليون، السير ديزموند دي سيلفا، والمدعي العام الأول السابق للمحكمة الخاصة، البروفيسور ديفيد كرين، والمدعي العام السابق للرئيس اليوغوسلافي السابق ميلوسيفيتش في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، البروفيسور جيفري نيس، فضلا عن الخبير في علم الأمراض بالطب الشرعي الدكتور ستيفن هاملتون وأستاذة علم التشريح والأنثروبولوجيا الجنائية سوزان بلاك، وكذلك المدير الفني لشركة التحقيقات الجنائية ستيفن كول. ووفقا لتقرير التحقيق، أتيحت للخبراء الفرصة لاستجواب الشاهد "قيصر" في يناير 2014 من أجل التمكن من الحكم على صحة الصور.

ووفقا لأقوالهم المكتوبة، بعد تقييم مثالي لمجموعة مختارة من 5500 صورة مع ما مجموعه 835 حالة وفاة، منها 3500 صورة أخرى بالتفصيل، وبمقارنة أقوال "قيصر" و "سامي" حول أصل الصور، تم التوصل إلى استنتاج مفاده أن أوصاف الشاهد يمكن التوفيق بينها بشكل قاطع مع الإصابات التي تم العثور عليها في الصور المقدمة. وتظهر على الجثث المصورة علامات الخنق والضرب والهزال والإصابات الناجمة عن الصدمات الكهربائية. وعموما، تظهر الصورة أن القتلى كانوا على الأرجح قد ماتوا لأسباب غير طبيعية، ولا سيما بسبب سوء المعاملة والتعذيب، حتى وإن كانت الإصابات المميتة لم تحدث في نهاية المطاف إلا في عدد قليل من الحالات التي تم فحصها. وعند تقييمهم، خلص الخبراء إلى أن المواد التي فحصوها تشكل "دليلا على التعذيب المنهجي وقتل المعتقلين على أيدي الجهات الفاعلة بالحكومة السورية".

د د) ويحدد محقق الشرطة والشاهد ... [O] مصدر الصور المطبوعة والمتاحة على ناقلات البيانات في الإجراءات الحالية . ووفقا لذلك، فإن هذه هي مجموعات البيانات غير المضغوطة التي تم إخراجها من البلاد عبر الإنترنت، واستكملت بملفات من "قيصر" من شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس 2013 ونقلها "سامي" إلى مكتب المدعي العام الاتحادي في ليشنتشتاين في سبتمبر 2017 عبر وسطاء. وفقا لأقوال الشاهد، كانت هذه البيانات ... [O] أتيحت أيضا للخبير الأستاذ الدكتور روتشيلد، الذي كان قد كلف بالفعل بالإجراءات الأولية.

وقد تفقدت الهيئة القضائية مجموعة مختارة من الصور. وفقا لتصور الشخص العادي، فإن الغالبية العظمى من محتوياتها عبارة عن جثث لشباب، عرا وملقاة إما على القماش المشمع أو الأرض المتربة في منطقة خارجية. وتظهر على الجثث، التي كان بعضها هزيلا إلى حد كبير، آثار إصابات مختلفة، بما في ذلك جروح مفتوحة، وفي معظم الحالات، كدمات كبيرة وعلامات تآكل، يمكن تصوير بعضها على مساحة كبيرة، ولكن أيضا طوليا، كعلامة على الضرب أو الجلد. بعض عيون الجثث لم تعد موجودة. كما تمكنت الهيئة القضائية من الوصول إلى صورة التقطها الشاهد "قيصر"، ووفقا لأقواله للشاهدة ... [LL] مرر شكلا نموذجيا لتوثيق الوفاة - تم إعداده - وفقا للنص التمهيدي - "تيابة عن مكتب المدعي العام العسكري".

هـ) تم إخضاع العدد الإجمالي من الصور الفوتوغرافية لفحص الطب الشرعي من قبل الخبير القضائي المتمرس البروفيسور الدكتور روتشيلد، رئيس معهد الطب الشرعي في مستشفى جامعة كولونيا. ومن خلال عرض حي ومثير، مصحوبا بمواد تصويرية من ملفات "قيصر"، يكون لدى الخبير رأي فني شامل مع أوصاف موجزة للأشخاص الذين تم تصويرهم، من بين أمور أخرى حسب العمر والجنس والوضوح، ونقل وتنظيم الأرقام المرئية على الجثث - بوساطة مترجمين، ووصف الحالة العامة للأشخاص الذين تم تصنيفهم، من مؤشرات سوء المعاملة والتعذيب والعنف وكذلك السبب المفترض للوفاة. وأشار إلى القيود في تقييم النتائج على أساس مجرد صور فوتوغرافية، والتي لا يمكن أن تحل محل تشريح الجثة، بسبب حقيقة أن المناظر الجزئية الوحيدة للجثث كانت متاحة وحدود تكبير مادة الصورة الفوتوغرافية. وكمثال على ذلك، قدم دراسات حالة على أساس صور فردية.

ووفقا لتفسيرات الخبراء، تظهر الصور في الغالب أشخاصا ذكورا عرا مستقلقين على الظهر في منطقة خارجية. هناك 26,938 ملف صورة مع عدد 6,821 فردا يمكن تمييزهم. ووفقا للترقيم المطبق على الجثث، يتم تقسيم الأصل على النحو التالي:

الفرع	ملفات الصور	الأشخاص
215	13.801	3.551
216	1.108	292
220	210	50

227	8.001	2.049
235	482	127
248	206	54
251	446	110
القوات الجوية	1.515	352
الشرطة العسكرية	177	46
مهمة غير معروفة	601	116
متنوعة	391	74

كان الأشخاص المصورون 6,820 رجلا وامرأة واحدة، مع توزيع عمري يقدر بـ 329 شابا صغيرا، وربما شبابا، و 2,342 شخصا في سن أصغر، و 2,178 شخصا في منتصف العمر، و 1,215 شخصا في سن متقدمة، و 531 مسنا، و 226 شخصا في سن غير محددة. تم أخذ صور الموتى إلى حد كبير على أرض صخرية أو رملية، وأحيانا كانت البطانيات أو الأغشية تحت الجثث. الملابس تخفي جزئيا الإصابات الموجودة بوضوح. الوجوه موثقة جيدا في الغالب. كانت العيون مفقودة بسبب أن الطيور أو الحشرات أكلتها بعد الموت. وتم إدخال 3,912 شخصا بملابس داخلية و 1,547 آخرين كانوا عراة، والباقي كانوا يرتدون ملابس كاملة أو جزئية، ولكن بملابس قذرة وبالية الحالة. وجدت أدلة على تدابير العلاج الطبي المهني مثل الرباطات في كل حالة من الحالات العشرين. وأشارت بعض الجثث إلى أن شخصا توفي في السياق الزمني الأقرب بعد العلاج الجراحي الطارئ بسبب الصدمة الباليستية.

ومن الواضح أن التسجيلات كانت ستستخدم كتوثيق طبي أقل من كونها "سجلا" عاما سطحيا للجثث. يشير الإنتاج المنهجي للصور مع "مجموعة" صور نموذجية للجسم في نظرة عامة، وتفاصيل منطقة الوجه والرقبة وكذلك النصف العلوي والسفلي من الجسم إلى وجود مواصفات أو أنهم كانوا نفس المصورين.

وقد أظهر الخبير بالتفصيل أنه من وجهة نظر الطب الشرعي يمكن افتراض أن جميع الصور أظهرت بالفعل جثثا بشرية ميتة، حتى لو كانت بعض علامات الوفاة في شكل بقع ميتة أو تصلب أو تغيرات تعفن أو إصابات لا تتوافق مع الحياة لا يمكن رؤيتها إلا في 88.6% من الحالات. ويظهر على عدد كبير من الأشخاص المعروضين عواقب إساءة المعاملة في شكل إصابات حادة في الغالب، مثل آثار الارتطام في شكل شرائط احمرار متوازية مع انفجار الشعيرات الدموية وانخفاض

تدفق الدم، والتي لا تنشأ إلا في حالة حدوث تأثيرات عنيفة جدا وغير مقيدة على سطح الجسم، والتي ترتبط في الوقت نفسه بألم كبير، مما قد يؤدي إلى فقدان الوعي. ويمكن اعتبار العصي والأنابيب والكابلات والأشياء المماثلة أدوات للضرب. كما كان لدى العديد من الجثث كمات دموية واسعة النطاق على أرجلهم وأقدامهم، مما يشير إلى أن هذه المناطق من الجسم قد تعرضت للضرب المتعمد. بالإضافة إلى الأدوات الشبيهة بالعصا، تم استخدام الأشياء المسطحة هنا أيضا. بشكل عام، يفصح التركيز المكثف عن الإساءة التي تم تنفيذها بشكل منهجي عن طريق اللكمات أو الركلات. في بعض الحالات، اندمجت آثار الضرب في بعضها البعض بطريقة لا يمكن من خلالها تحديد عدد السكتات الدماغية التي حدثت. واستنادا إلى صور الإصابات، من المعقول أيضا أن الأشخاص تعرضوا للضرب العنيف والمتكرر في حالة ثابتة. ويمكن تفسير العديد من آثار الإصابة من خلال ظهور حدث متزامن. حالات متفرقة من الإزالة اليدوية لأظافر اليدين أو القدمين، التعرف على التعرض لعملية مؤلمة للغاية وفق رأي الخبير.

وفي العديد من الحالات الأخرى، كان هناك مؤشرات على الاختناق عن طريق الضغط اليدوي على الرقبة، ولا سيما القوة الكبيرة ضد الرقبة الأمامية، جزئيا مع بقع دم واسعة على منطقة الرقبة بأكملها مع سحجات مسطحة، والتي يمكن أن تكون ناجمة عن ضربات وركل هائلة ضد الرقبة، بل وأيضا عن طريق الوقوف على الرقبة. بسبب مسار النزيف، من الممكن أن تكون الأجسام الشبيهة بالعصا، ربما من الخلف، قد تم الضغط عليها على الرقبة. ووفقا للخبير، فإن ضخامة إساءة المعاملة يمكن أن تؤدي إلى كل من النزيف والضغط المرتبط بالتورم في القصب الهوائية والحجرة وكذلك كبت الشرايين السباتية. في بعض الحالات، كان من الممكن التعرف على الرغبة البيضاء أمام الفم كعلامة على عملية الاختناق أو الغرق. وقد وصف الخبير الإزاحة الميكانيكية للجهاز التنفسي بأنه نوع من الموت المرتبط بخوف هائل من الموت ("الشعور بالإبادة").

وأكثر بقليل من نصف الأشخاص الذين تم تصويرهم قد أظهروا إصابات بهذا المعنى. وبصرف النظر عن الإصابات، وُجد أكثر من 60% من الذين تم تصويرهم أنفسهم في حالة عامة وغذائية ورعاية منخفضة - وأحيانا بشكل كبير. وأظهرت الجثث هزال وضعف واسع النطاق، والتي، في رأي الخبير، من المرجح أن تكون عواقب الحرمان من الغذاء. وأظهرت العديد من الجثث أيضا أوجه قصور حادة مع فقدان واضح للوزن في ظل استهلاك الدهون في الجسم وضمور العضلات، حيث كان من الواضح في بعض الأحيان أن الأشخاص قد تضوروا جوعا حتى الموت، كما هو مقترح على وجه الخصوص في حالة الهزال الواضح للجسم مع بروز الهياكل العظمية وضمور العضلات المعمم. وقد وصف الخبير الجوع بأنه عملية طويلة مع

انزعاج مؤلم كبير. كما أصيبت العديد من الجثث بأمراض جلدية ممتدة، كما يمكن ملاحظته مع نقص النظافة الصحية الكبير طويل الأمد بالاقتران مع الإصابات وسوء التغذية والإصابة الطفيلية. من الواضح أن العديد من الصور الملتقطة توضح أن الأشخاص كانوا بحاجة ماسة إلى المساعدة والرعاية الطبية، لكنهم لم يحصلوا عليها. كما لفت الخبير الانتباه إلى عدد كبير من آثار التقييد على المعصمين مع إصابات تشبه الأربطة وإلى مؤشرات علامات العين.

وبعض الجثث لا تظهر أي إصابات أو انخفاضات مرئية خارجيا أو طفيفة فقط. وبما أن هؤلاء هم في الغالب من الذكور في سن أصغر ومنتصف العمر، والذين لم يظهروا أيضا أي علامات على مرض قاتل، في ضوء السياق الذي تم فيه إنشاء الصور، يمكن أن تكون عمليات الاختناق هي السبب، على سبيل المثال بسبب نقص الأكسجين في هواء التنفس، ولكن أيضا بسبب تأثيرات الغاز أو السم أو الغرق أو الاختناق بسبب الغطاء الناعم لأعضاء الجهاز التنفسي. وكشف عدد قليل من الجثث عن صدمة باليستية ناجمة عن إصابات ناجمة عن طلقات نارية أو انفجارات، حيث يمكن أيضا التفكير في حالات فردية من العديد من جروح الطلقات النارية ضد منطقة الجسم أو علامات مقربة على أنها إصابات بأعيرة نارية. على الجثث الفردية (52 حالة) يمكن التعرف على مؤشرات التأثيرات الحرارية (الكهربية). ولا يمكن افتراض سبب طبيعى للوفاة في أي من الجثث.

وفي وقت الوفاة، ذكر الخبير أن تخزين الجثث في الهواء الطلق وعدم وجود تغير لوني أخضر في منطقة أسفل البطن، وهو ما يحدث بالفعل في درجات حرارة خارجية بدءا من 21 درجة، يشيران إما إلى تبريد مسبق للجثث أو عن وفاة في اتصال زمني وثيق مع التوثيق الفوتوغرافي.

وتتابع الهيئة القضائية النتائج التي توصل إليها الخبير، والتي يتم إثبات كل منها شفها بالتفصيل، ومن الواضح أنها تستند إلى المعرفة القائمة على الخبرة، والتي تستند إلى فحص دقيق وشرح مفهوم لمادة الصورة - التي تم فحصها جزئيا من قبل الهيئة القضائية أثناء ابداء رأي الخبراء - وتتماشى بشكل قاطع معها، ويستند تقييمها إليها.

و (و) الهيئة القضائية بعد كل شيء ليس لديها شك بسبب صحة وأصل الصور، كما أعطيت لها من قبل الشهود ... [LL] و ... [O] وبشكل غير مباشر من خلال شهادة الشهود "قيصر" و "سامي". تثبت الصور ووفقا لتقييمها أنه اعتبارا من

أيار/مايو 2011 فصاعداً، كان هناك عدد كبير من الوفيات في مختلف شعب المخابرات التابعة للنظام السوري، حيث تعرض المعتقلون للتعذيب حتى الموت، أو قتلوا بسبب الحرمان من الطعام أو الخنق أو أعدموا.

(ب) ويؤكد العديد من الشهود ارتفاع عدد جثث ضحايا النظام وتوثيقها ومعالجتها:

أ (أ) ذكر الشاهد الخبير ... [W] أنه التقى في بحثه بشاهدين أفادا بوجود "نقطة إعادة شحن للجثث" في حمص. ووصفوا أن الجثث قد تم ترقيمها وتصويرها وتسجيلها. وقد تم ذلك في بداية عام 2012. وتم استجواب الشهود في نيسان/أبريل 2012. وكان أحد المحاورين شاباً وتم نشره كجندي يؤدي الخدمة العسكرية الإلزامية. لقد ترك انطباعاً مضطرباً للغاية. وكان قد وصف أنه اضطر إلى تعبئة أشلاء الجثث في أكياس بلاستيكية في مستشفى عسكري. ومنذ بداية آذار/مارس 2012، تم تسليم الجثث الشخصية، التي كانت قد تكدست على ارتفاع أمتار في فناء داخلي. كان منشغلاً بتصوير الجثث وتزويدها بالأرقام ثم تعبئتها. وصف طبيب منشق نقطة التجميع بنفس الطريقة. وكان القتلى من حي حمص، الذي أعلن استقلاله، وأيضاً من نقاط التفتيش وبأعداد كبيرة من السجون، ولا سيما جهاز المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية. وكانت عمليات التسليم تتراوح بين 30 و 400 جثة يومياً؛ وتم تسليم بعضهم إلى المستشفى بالشاحنات. المستشفيات في تشرين وحريستا معروفة أيضاً في هذا الصدد. وأخبره محاور آخر أنه سمح له بالبحث عن جثة أخيه؛ ولأنه كان يتمتع بنفوذ، فقد وضع العديد من قوات الأمن إلى جانبه حتى يتمكن من البحث بين الجثث لساعات. ووفقاً للشاهد ... [W]، لم يكن من الممكن تقديم أي دليل آخر من قبل المحاورين.

وترى الهيئة القضائية في البيان مؤشراً على نظام وطني لتسجيل عدد كبير من الأشخاص الذين لقوا حتفهم على أيدي السلطات الأمنية.

ب (ب) كان الشاهد Z 30/07/19 - الذي تم استجوابه بالفعل دون الكشف عن هويته في الإجراءات الأولية -، ووفقاً لشهادته، موظفاً إدارياً في مكتب مقبرة دمشق. ووفقاً لأقواله، تم تجنيده من قبل كبار ضباط الأجهزة الأمنية في أيار/مايو أو حزيران/يونيه 2011 لدعم دفن الجثث في مقابر جماعية إلى جانب عشرة حتى خمسة عشر موظفاً سيتم تعيينهم من قبله. كان عليه هو نفسه أن يتولى توثيق الجثث المسلمة. استمر نشاطه من عام 2011 إلى عام 2017.

(1) وذكر الشاهد أنه في بداية النشاط في أيار/مايو أو حزيران/يونيه 2011، تم إرساله مع مجموعة من الموظفين من مكتبه إلى المستشفيات العسكريين تشرين وحريستا، حيث كانت الشاحنات المبردة جاهزة لنقل الجثث. كانت الشاحنات قد توجهت إلى مكان لم يكن معروفا له في البداية. وفي مرحلة ثانية من عمله، تلقى فيما بعد قوائم عدة مرات في الأسبوع، والنقطته دورية في مكان عمله واقتادته إلى مقابر جماعية؛ تم حفر خنادق كبيرة بعمق ستة أمتار هناك، حيث تم قلب الجثث فيها. وأخيرا، قاد سيارته أيضا إلى هناك بنفسه بشاحنة صغيرة مُعدة له مع موظفيه من أجل إجراء مقارنة مع القوائم التي سلمها إليهم سائقو مركبات نقل الجثث. وقد زود هو وموظفوه بسيارة تابعة للمخابرات، وهي نيسان صني، حتى لا يتم إيقافهم عند نقاط التفتيش. وأرخ الشاهد بداية هذا النشاط، الذي سيكون موحدا للسنوات القليلة المقبلة، إلى أربعة إلى خمسة أشهر بعد بدايته الأصلية، أي من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

وكانت مركبات النقل المنتظمة تأتي مرتين في الأسبوع تقريبا من المستشفيات العسكرية في حريستا وتشرين إلى المقابر الجماعية. وكانت الجثث، التي جاءت من فروع المخابرات، قد جمعت هناك. وقد تم تسليم الجثث من جميع الفروع؛ وعلى سبيل المثال، أطلق الشاهد اسم "أمن الدولة"، الذي أطلق عليه اسم "إدارة" غير محددة، وهي "فرع الخطيب" والقسم 40، وفرع فلسطين، والفروع من المناطق، والفرع 215، وفرع الدوريات التابعة للقوات الجوية. وكانت الجثث تحمل أرقاما على جباههم أو صدورهم. ثم يُنقلون إلى المقابر الجماعية. كانت موجودة في نجها - حوالي 14 كم جنوب وسط دمشق في اتجاه المطار - والكتيفة (طريقة هجاء أخرى: القطيفة) - على بعد حوالي 40 كم شمال شرق المركز على الطريق السريع باتجاه حمص. وُسُمع عن وجود مقبرة جماعية أخرى بالقرب من مطار المزة العسكري، الذي كان جهاز المخابرات الجوية مسؤولا عنه، وعن مقبرة تديرها الفرقة 4، من سائق حفارة كان قد حفر أيضا حفرا هناك. الجنازات التي شارك فيها، الشاهد، جرت ليلا. غادروا حوالي الساعة 4:00 أو 5:00 صباحا وعادوا بين الساعة 8:00 و 9:00.

كانت المقابر عبارة عن مخيمات يتعذر على المدنيين الوصول إليها، وكانت محاطة في الكتيفة على تل من التراب بارتفاع مترين إلى ثلاثة أمتار، وفي نجها محاطة بجدار بارتفاع سبعة إلى ثمانية أمتار. وكان لا بد من اجتياز نقطتي تفتيش؛ وكانت هناك دوريات مسلحة تابعة لأجهزة الأمن في المبنى. أبقى نفسه بعيدا عن القبور الفعلية. ومع ذلك، فقد تحدث إلى سائقي الحفارات، الذين أبلغوا عن الحفر على عمق ستة أمتار. كما أخبر سائقو الشاحنات المبردة وموظفوه الآخرون عن

الخنادق المحفورة، والتي تمكن هو نفسه من إدراكها. كانت الشاحنات المبردة أكبر من حاوية، بطول حوالي أحد عشر مترا. وقد استوعب كل منها 700 إلى 750 جثة. تم تكديس الموتى فيها. وكان طول الخنادق يتراوح بين 100 و 200 متر وعرضها من مترين إلى ثلاثة أمتار؛ كانت بعض الخنادق بطول 50 مترا فقط. كان لكل خندق ما بين 20 و 50 مسارا. كانت الشاحنة قد جاءت، والأبواب قد فتحت، والجثث سحببت إلى الأمام وعبرت إلى الخنادق. لقد أذهلت بمدى الوحشية. وعادة ما كان موظفوه، الذين كانوا متورطين بشكل مباشر مع الجثث، يرتدون معاطف وأقنعة وما زالوا يمرضون. ووفقا للموظفين، كانت الجثث - وكلها عارية - مليئة بعلامات الرصاص الأزرق والجروح الدموية. ويمكن للمرء أن يرى آثار التعذيب مثل جروح الصدمات الكهربائية ونزاع أظافر الأصابع، وجزئيا أيضا علامات الخنق، التي يفترض أنها ناتجة عن عمليات الإعدام شنقا. كما قيدت أيدي الجثث وربطت بأربطة كابلات.

وكان هناك جثث مقطوع منها العضو الذكري. وكانت هناك أيضا جثث نساء وأطفال. الشاهد نفسه، رأى ذات مرة امرأة ميتة تعانق طفلا ميتا. وعندئذ كاد أن ينهار.

كما أفاد الموظفون المشاركون في عملية التفريغ أن بعضها قد تحلل بالفعل، ولم يعد من الممكن التعرف على وجوههم. وهذا الأخير كان أيضا بسبب المواد الكيميائية الموضوعة على الوجوه. وكانت الجثث قد "كسرت" جزئيا. عند إفراغ الشاحنات، رأى المرء "أنهارا من الدم والديدان". وكانت الرائحة قد امتدت إليه على مسافة 100 متر، ولم يستطع تناول الطعام لعدة أيام في المرة الأولى. ولم تصاب بالذهول سوى الجثث من المستشفى، ولكن ليس تلك الموجودة في سجن سيدنايا، حيث تم إعدامهم في الليلة نفسها، كما أخبر صحفي مرافق. وكانت هناك أيضا حالات كان فيها الأشخاص الذين أعدموا لا يزالون على قيد الحياة وأصدر أحد الضباط الأمر بمهاجمة الأشخاص بجرافة ذات عجلات.

وكانت مهمة الشاهد هي "إدراج الجثث في القوائم". وقد تلقى القوائم من الضباط الذين رافقوا مركبات التسليم والشاحنات المبردة. وكان هو، الشاهد، قد أدخل التاريخ، وأصل الجثث الفردية، ثم فرع المخابرات، والعدد الإجمالي للقتلى في الوثائق في دور الجنازات، كما سميت له. على سبيل المثال، الفرع المسمى "فرع فلسطين، أدخل 150!" أو "القسم 40، أدخل 100!". وكانت الجثث تحتوي أيضا على أرقام، ولا سيما رقم الفرع، كما أخبره موظفوه. وكان عليه أن يسلم القوائم النهائية إلى ضابط بعد الجنازة؛ وقبل ذلك، كان قد صنع نسخة لإرسالها إلى رئيسه. ووفقا للأرقام الملصقة عليهم والأوراق التي تلقاها، جاءت

الجثث من جميع فروع المخابرات. في الأسفل كان هناك أيضا فرع الخطيب. في عامي 2011 و2012، كانت مثل هذه الوفيات تحدث عادة مرتين في الشهر، ولكن في بعض الأحيان مرة واحدة فقط في الشهر وأحيانا لا تحدث على الإطلاق.

ولم يتمكن الشاهد من تحديد أعداد الضحايا بمزيد من الدقة. ووفقا لأقواله أثناء استجوابه من قبل الشرطة، تم تسليم ما بين 3500 و5000 جثة من فرع الخطيب والقسم 40 في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر 2011. وخلال المحاكمة الرئيسية قدر الشاهد عدد الوفيات بين 3000 و5000 شخص لعام 2011 بأكمله، مؤكدا أنه لا يستطيع إعطاء أرقام دقيقة. وقدر العدد الإجمالي للأشخاص المدفونين في السنوات من 2011 إلى 2017 بما يتراوح بين مليون و 1.7 مليون شخص في إجراءات التحقيق. في المحاكمة الرئيسية، ذكر أن ضابطا أعطاه عددا من 1 مليون قتل في وقت غير معروف. ومع ذلك فهو يعتقد شخصا أن العدد يمكن أن يكون مليونين إلى ثلاثة ملايين وفقا لروايات الموظفين.

ولم يتمكن الشاهد من تقديم أي معلومات واضحة عن عدد البعثات الأسبوعية. وكانت التسليمات المنتظمة من المستشفيات العسكرية تتم مرتين في الأسبوع على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك وسائل نقل خاصة مع مرافقين من السجن في صيدنايا، فضلا عن وسائل نقل خاصة، حيث تم رصد جنازات ضباط رفيعي المستوى. وكان على مسؤوليه، الذين كان عليه أن يحضرهم معه لهذا العمل، أن يخرجوا الجثث من الشاحنات. وكانوا جميعا موظفين إداريين مدنيين وأجبروا على العمل هناك.

(2) وقد تأثر الشاهد تأثرا واضحا بأقواله أمام الهيئة القضائية بالنظر إلى الذكريات التي لا تزال حاضرة أمامه وذكر أنها تطارده حتى يومنا هذا في شكل كوابيس. وكان لا بد من وقف استجوابه قبل الأوان بسبب الضغط النفسي الملحوظ بوضوح واستمر في اليوم التالي للمحاكمة الأساسية. وحتى لو كشف الشاهد - بشكل مفهوم - عن شكوك فيما يتعلق بعدد الجثث المنقولة والقتلى وكذلك تسجيلهم الإداري، فإن مصداقية معلوماته، التي تتفق مع نتائج التحقيق، تظل غير متأثرة بذلك وفق تقييم الهيئة القضائية. كان الشاهد حريصا بشكل واضح على استحضار ذكرياته المتراكمة على مر السنين. وكانت شهادته أمام الهيئة القضائية في البداية غير منظمة ومجزأة ومجملة. ومع ذلك، يمكن دائما تجسيدها ردا على الأسئلة وتتبعها إلى حقائق منظمة أعطت صورة متماسكة وتتطابق مع أقوال الشاهد في إجراءات التحقيق. كانت التناقضات العرضية - مثل البيان الأولي بأنه تم النفاطه للرحلة إلى المقابر الجماعية مقارنة بتصحيح لاحق بأن سيارة قد أتيحت - ذات أهمية ثانوية

ويمكن تفسيرها بسهولة من خلال سنوات عديدة من النشاط مع العمليات المتغيرة.

وتثبت أقوال الشاهد بشكل مثير "التسوية" الصناعية تقريبا لأولئك الذين قتلوا على أيدي أجهزة الأمن السورية مع تقدم الصراع، من خلال جمعهم المستمر وتسجيلهم وأخيرا التخلص منهم في المقابر الجماعية، التي تم إنشاؤها على مر السنين بجهد كبير بمساعدة الآلات. من حيث الوقت، فإن الهيئة القضائية، وفقا للإفادات التي قدمها الشاهد، بل وأيضا في ضوء نتيجة الأدلة - التي يجب أن تتماشى مباشرة مع العمليات التي وصفها الشاهد - ويستند مجمع "قيصر" إلى حقيقة أن تعيين الشاهد وغيره من موظفي سلطته تم بالفعل في أيار/مايو وحزيران/يونيه من عام 2011، وزاد عدد الجثث بشكل مستمر في الفترة التالية حتى وصل إلى مستوى مرتفع ثابت تقريبا في النصف الثاني من عام 2011. ولا يمكن تحديد عدد ملموس من ضحايا النظام المدفونين في المقابر الجماعية. ومع ذلك، وبالنظر إلى تواتر عمليات النقل التي أعرب عنها الشاهد وقدرتها الاستيعابية، يمكن الافتراض أنه اعتبارا من منتصف عام 2011 فصاعدا، سيزداد ما لا يقل عن 5000 حالة وفاة شهريا مع زيادة عدد الوفيات بعد ذلك.

ج (ج) الشاهد ... [BB]، عالم حاسوب مدرب وضابط مخابرات برتبة ملازم، عمل في جهاز المخابرات العامة السورية من تشرين الثاني/نوفمبر 2010 إلى أوائل عام 2012. ووفقا له، فقد عمل أولا في "فرع الإعلام" وعمل من 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 حتى نهاية عام 2012 في "مكتب البريد" التابع للدائرة 295 في مكتب فرع نجه جنوب دمشق.

(1) وشهد الشاهد بأنه أثناء عمله في مكتب البريد التابع للفرع 295، ومنذ توقيت في النصف الثاني من عام 2011، لم يحدده بشكل تقريبي، تلقى بانتظام أوراقا تتضمن قائمة بالوفيات التي أعلن فيها عن نقل الجثث. وتستند هذه القوائم إلى ما يلي: المستشفيات، مثل مستشفى حرسا أو المستشفى الذي يحمل الرقم 601، تأتي إليه؛ يتم تسجيل عدد الوفيات ورقم التعريف وعدد من فرع المخابرات المتعلقة بالمنشأ وبيان تاريخ لكل شخص ميت. وحملت الأوراق ختم أحد الأطباء الشرعيين العاملين في المستشفيات العسكرية. ولم يذكر اسم القتلى بالاسم. وكانت أرقام الفروع أساسا 215 و235 و251 و285 و293؛ كانت أرقام فروع المخابرات التي جاء منها القتلى. ووجهت القوائم إلى رئيس الفرع 295؛ ومع ذلك، تمكن الشاهد من الاطلاع عليها. وكان من شأن القوائم، التي رسم الشاهد لهيكلها مثال رسم تخطيطي في المحاكمة، أن تساعد في إعداد الدفن.

وكان الفرع 295 مسؤولاً عن المنطقة وبالتالي أيضا عن القبور. لم تكن القوائم تصل إليه يوميا، ولكنها كانت مركزة - 50 إلى 100 قتيل، وأحيانا أعلى بكثير. يتم وضعها في الشاحنات المبردة ومقارنتها بمحتوياتها. ومن أرقام الجثث، كان لا بد من التمييز بين الأرقام، التي استقبلت أقاربها الذين بحثوا عن مصير المتوفى. وقد اختيرت هذه الأرقام بصورة تعسفية ولم تبلغ إلا عند الظهور؛ لقد كانوا مخطئين تماما مثل الرسالة الموجهة إلى العائلات بأن الضحايا قد ماتوا موتا طبيعيا. وذكر الشاهد أيضا أن الجثث التي نقلت إلى المقابر الجماعية جاءت حصرا من دمشق والمنطقة المحيطة بها في دمشق. لقد جاءوا أساسا من فروع المخابرات. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليم الجثث مباشرة من المستشفيات العسكرية في المزة وتشيرين وحريستا.

وتم إحضار ما بين 50 و300 جثة في الصباح الباكر حوالي الساعة 4:00 صباحا بواسطة شاحنات مبردة لإعداد مقابر جماعية حفرتها الحفارات بالقرب من نجها، والتي رسمها الشاهد بمزيد من التفصيل على خريطة الأقمار الصناعية. وبين نيسان/أبريل 2011 وكانون الثاني/يناير 2012، أبلغت الأوراق التي كان أتيح له الوصول إليها عن عدد من الوفيات يزيد على 8400 قتيل. كان هناك مقبرتان جماعيتان. وكان أحدها أساسا للأشخاص الذين أعدموا وللجنود الذين قتلوا في المعركة. وفي المقبرة الجماعية الأخرى، لم يدفن سوى الموتى من سجون أجهزة المخابرات. الشاهد لم يكن لديه إمكانية الوصول المباشر إلى المقابر الجماعية. ومع ذلك، كان قادرا على مراقبة الحفارات التي تحفر من تلة. وتم تطويق المنطقة وحراستها بشكل منفصل "من قبل الإيرانيين". وكان سائقو ناقلات الجثث يحصلون على تصريح خاص بالمرور.

(2) وتعتبر الهيئة القضائية أيضا أن هذا الشاهد ذو مصداقية، وأن أقواله ذات مصداقية. وقد أبلغ الشاهد علنا عن حياته المهنية داخل المخابرات، بما في ذلك أنه كان يطمح إلى الدراسة كضابط، ولكن لم يتم قبوله. وأدلى الشاهد بشهادته بحذر - وفقا لأقواله بسبب الضغوط التي مورست على أسرته - ولكنه كان دائما يعزي ذلك إلى التحقيقات، وإن كانت شاقة في بعض الأحيان، للحصول على معلومات مفصلة والتي كانت متسقة في حد ذاتها ومتسقة مع نتيجة أخذ الأدلة حول مصير القتلى ووثائقهم. وقد شرح الشاهد بشكل ملموس موقع المقابر الجماعية في صور جوية؛ وتتزامن الظروف المحلية مع تقييم صور الأقمار الصناعية من خلال المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية. وخلال الجلسة الرئيسية، تمكن الشاهد أيضا من أن يشرح بطريقة مفهومة الرسوم التي سبق أن رسمها في استجوابه من قبل الشرطة لموقع الفرع 295 والمقابر الجماعية.

وعلى النقيض من المعلومات المتعلقة بمعارفه ولقائه بالمدعى عليه (انظر أدناه: خامساً، 1، ج)، لم تكن هناك اختلافات كبيرة عن المعلومات المقدمة في استجوابه من قبل الشرطة.

ومع ذلك، فإن الاختلافات المتعلقة بشخص المتهم لا تحول دون مصداقية أقواله، لأن الهيئة القضائية قد اكتسبت انطباعات مؤكدة بأن الشاهد قد أخفى المزيد من الحقائق عن المدعى عليه خوفاً على مصير أقاربه بسبب التهديدات المستهدفة من دائرة أسرة المدعى عليه - التي وصفها بمزيد من التفصيل (انظر لمزيد من التفصيل: سادساً، 1، ج). واستناداً إلى المعلومات العامة التي قدمها الشاهد، لا تزال الهيئة القضائية تفترض أنه، بالإضافة إلى عمله المكتبي في مكتب بريد، شارك في تلقي تقارير من هيئة تسليم عمليات النقل من أجل مواصلة معالجتها إدارياً.

(3) ومن المعلومات التي قدمها هذا الشاهد، تتأكد الصورة من أن جثث المعتقلين القتلى من فروع المخابرات تم جمعها وتسجيلها في أماكن مركزية، وخاصة في المستشفيات العسكرية، قبل تحميلها في شاحنات مبردة أو مركبات أخرى، ونقلها إلى مقابر جماعية ودفنها هناك. قوائم الوفيات التي أصدرها الشاهد، والتي يبدو أنها جاءت من يد أو مكتب طبيب شرعي، هي جزء من توثيق الصور لملفات "قيصر" مع التسجيل البيروقراطي للقتلى، والذي يمكن رؤيته أيضاً عليهم.

د (د) الشاهد ... [Y]، موظف سابق في المخابرات العامة السورية وعمل في عامي 2011 و 2012 في مركز توثيق تابع لمركز المخابرات في كفر سوسة، وذكر أن هناك العديد من الوفيات في سجون المخابرات. كان يعرف ذلك على وجه الخصوص من الفرع 285. وكان قد رأى جثثاً في فناء الفرع. وكانت هناك شاحنات مبردة نقلت فيها الجثث. وكانت الجثث قد جاءت من المكاتب الفرعية للمخابرات، وتم جمعها هناك وإرسالها إلى "مركز إداري"؛ لقد عرف ذلك من خلال المحادثات مع الزملاء. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاحتفاظ بسجل وفيات مخصص للإدارة فقط. وذكر الشاهد أن مثل هذه المعاملة للقتلى موجودة "منذ بداية الانتفاضة"، التي يؤرخ لها في آذار/مارس 2011. كما رأى جثثاً في مستشفى حرسا العسكري. كانوا ببساطة مستلقين على الأرض - معرضين لأشعة الشمس. كانت آثار التعذيب واضحة في إحدى الجثث. وعادة لا يُبلغ الأقارب بالوفيات؛ وتم تجاهل الطلبات أو تقرر أن شخصا ما لم يحتجز قط. وحدث أيضاً أن الأقارب قد أبلغوا زورا بالوفاة الطبيعية لأحد السجناء.

وكما سبق بيانه (انظر: ثالثاً، 1، ب ب، ج)، كان تقييم الهيئة القضائية لأقوال الشاهد ... [Y] انتقادي بسبب التأثير الخارجي المحتمل والميل نحو تخفيف العبء النفسي. بيد أن المعلومات المذكورة أعلاه تتسق مع أقواله في الإجراءات الأولية. إنهم يقدمون أنفسهم على أنهم تفصيليون ومتوافقون مع إمكانيات المعرفة من واقع عملهم. ولذلك تعتبرها الهيئة القضائية بالأساس صحيحة.

هـ (أخيراً، ذكر الشاهد Z 28/07/16، بصفته موظفاً سابقاً في جهاز المخابرات العامة، أن الأشخاص الذين لقوا حتفهم في فروع المخابرات نقلوا إلى المستشفيات واحتجزوا هناك في شاحنات مبردة. وإذا لم تكن المساحة هناك كافية، فقد تم إلغاؤها ببساطة على الأرض. وقد ثبت أن الأشخاص قد ماتوا بسبب الأمراض. وقد وضعت قوائم، وزودت الجثث بأرقام مطلية، وصورت ونقلت أخيراً إلى مقابر جماعية. ولم يحدث أن تسلم جثة متوفى إلى أسرته.

ج) ويتمشى تقييم الصور الجوية من منطقة دمشق الذي أجراه المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية مع أقوال الشهود المذكورين أعلاه والعدد الكبير من الوفيات المقرر دفنهم والذي نتج أيضاً عن مجمع "قيصر".

وفقاً لشهادة الشاهد ... [MM] المشارك في التحقيق تم تفتيشه في صور جوية بمناسبة شهادة الشاهد Z 30/07/19 بحثاً عن أدلة على المقابر الجماعية التي عثر عليها الشاهد في القطيفة. وكان الشاهد قد أبلغ المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية عن خريطة للموقع بالإحداثيات 33.756887 و 36.603874. ونتيجة لذلك، تم تأمين صور أقمار صناعية/جوية من خدمات الإنترنت لخرائط جوجل وأبل للمنطقة المقابلة، التي يمكن أن ترى فيها منطقة مجهزة ومستوية جزئياً ومثبتة جزئياً على الأرض، محاطة بأكوام. على الصور الجوية عالية الدقة لخدمة Apple، على الجانب الأيمن الشرقي من الصورة، حفر ضيق طويل مع - وفقاً للمقياس المحدد - يبلغ طوله حوالي 100 متر وربما حفارة. وقد درست الهيئة القضائية التسجيلات التي يُشار إليها وفقاً للمادة 267 الفقرة 1 الجملة 3 من قانون StPO (ملفات واقعية Bd. III.5, BI. 483 - 485 فيما يتعلق بالصور 1 - 6 هناك)، واقتنعت بذلك بنفسها.

وتدرك الهيئة القضائية أن القيمة الإثباتية للصور تتضاءل بسبب حقيقة أنه - كما هو الحال مع الشاهد ... [MM] - لا يمكن أن يؤخذ منها وقت النقاط. غير أن الشاهد ذكر كذلك أن المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية قام بتكليف المركز الألماني للفضاء الجوي. من هذا، يمكن التعرف على صور مطابقة تقريبا للصور المؤمنة من يناير 2016، بحيث يمكن افتراض أن الصور تم التقاطها في مطلع العام 2016/2015. وأظهرت دراسة السلاسل الزمنية أيضا أن الحفر التي بنيت على مر السنين قد تم ملؤها مرة أخرى، وتم إنشاء حفر أخرى وأن المنطقة قد طوقت أخيرا بجدار. كان طول الحفر يصل إلى 120 مترا وعرضها بين ثلاثة وخمسة أمتار. كما تبين أن المساحة المستخدمة بين عامي 2014 وأغسطس 2019 زادت من 19,000 متر مربع إلى 40,000 متر مربع.

إن الهيئة القضائية مقتنعة بأن هذه هي المقابر الجماعية التي وصفها الشهود. تثبت الصور وجودها على الأقل من عام 2014 وتؤكد دلاليا معلومات الشهود من وقت سابق. وبقدر ما لم يتسن رصد أي تغييرات هيكلية في المنطقة قبل عام 2014، فإن هذا لا يتعارض مع المعلومات التي قدمها الشهود، خاصة وأنه وفقا للشاهد ... [MM] كان لديه مساحة ثانية أكبر بكثير في مكان قريب، لم يتم إجراء أي تحقيق بشأنها بعد.

(د) تقيم الهيئة القضائية الأدلة المذكورة أعلاه، المدرجة تحت (a) حتى (c)، والتي تفيد بأنه اعتبارا من نيسان/أبريل - أيار/مايو 2011، اضطر النظام السوري إلى تحمل مسؤولية عدد متزايد من الذين قتلوا في أحداث الاحتجاج، في السجون وفروع المخابرات، وأراد "التخلص منهم" بشكل جماعي بطريقة تتجاهل حرمة الموتى وشرفهم، فضلا عن فردية المتوفين. ولم يُستخدم توثيق القتلى من أجل خصوصيتهم، بل استخدم على أنه مجرد وسيلة للسيطرة البيروقراطية على العمليات المنفذة ومنع تدابير الإنفاذ التي أصبحت ممكنة بسبب الفساد. وتبعاً لذلك أصبح يستحيل على الأقارب البحث عن الأشخاص المختفين عن طريق إبلاغ أرقام تم الاتصال بها تعسفا. ومع مرور وقت تصاعد الصراع، تتلاءم نتائج الأدلة هذه بشكل غير رسمي؛ وتثبت أنه منذ نهاية نيسان/أبريل 2011 على أبعد تقدير، ووفقا للتعليمات التي أصدرتها المستويات الإدارية إلى السلطات الأمنية ونفذتها، اتخذت إجراءات عنيفة ضد الاحتجاجات التي تمس السكان المدنيين نتيجة للزيادة السريعة في عدد الوفيات.

إن حقيقة أن المستشفيات العسكرية حرسا وتشرين والمزة كانت متورطة أيضا في إساءة معاملة المعتقلين وكانت في الوقت نفسه بمثابة مراكز لجمع وتوثيق الأشخاص المقتولين من مختلف فروع المخابرات مثبتة من خلال شرح الخبير ثورمان، ولكن قبل كل شيء من خلال الأدلة - المتعلقة بأصل وموضوع "ملفات قيصر". بالإضافة إلى ذلك، فإن الشاهد ... [N] وصف تعذيبه وسوء معاملة الآخرين الذين نقلوا إلى مستشفى حرسا العسكري. الشاهد Z 30/07/19، الذي كان حاضرا في جنازة القتلى في مقابر جماعية في ضواحي دمشق وكان عليه تسجيل القتلى على القوائم، سمى المستشفيات العسكرية كمكان منشأ للجثث. الشاهد ... [T] ذكر أن هناك تقارير من المحتجزين الناجين عن أماكن نقل فيها السجناء المرضى إلى المستشفيات العسكرية وتم هناك تعذيبهم وقتلهم. وقد وصلت إلى الموقع الجغرافي: بما أن الفرعين 215 و 248 كانتا تقعان في مكان غير بعيدة عن مستشفى المزة العسكري، فقد تم نقل آخر المرضى والمصابين وكذلك الجثث إلى هناك. وكانت الفروع 251 و 227 و 235 أقرب إلى مستشفى حرسا وتشرين، بحيث كانت هي المسؤولة.

رابعاً. الإثباتات المتعلقة بالفرع 251 والقسم 40 التابعين لإدارة المخابرات العامة السورية

1. الفرع 251

استندت الهيئة القضائية في التصنيف التنظيمي للفرع 251 في إدارة المخابرات العامة السورية إلى إعلان جهاز المخابرات الاتحادية الصادر في 16 حزيران/يونيه 2016. بالنسبة لمهام الفرع وممتلكاته وظروف الاحتجاز هناك ومعاملة السجناء خلال عامي 2011 و 2012 في مسار الصراع، استخدمت الهيئة القضائية المعلومات التي قدمها موظفو النظام السابقون وكذلك أقوال الشهود الصحفيين أو الخبراء من المعارضة السورية.

وبسبب عملهم في المخابرات السورية أو الفرع نفسه من جهة، أو معرفتهم التي اكتسبوها على مدى سنوات من النشاط السياسي أو الصحفي من جهة أخرى، تمكن الشهود من تقديم معلومات مفصلة عن إجراءات الفرع 251 والظروف السائدة هناك. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الهيئة القضائية المعلومات التي سبق أن قدمها المدعى عليه كأساس لتصويراته بشأن الفرع أثناء استجوابه المتعلق بالشهادة.

ومما له أهمية إضافية وأساسية كانت أقوال عدد كبير من الشهود الذين تم اعتقالهم في الفرع 251. ومن خلال الإدراك المباشر، تمكنوا من إعطاء الهيئة القضائية نظرة ثاقبة مثيرة، وغالبا ما تكون صادمة للظروف السائدة في الفرع ومعاملة الأشخاص المحتجزين هناك.

(أ) وقد أدلى موظفو النظام السابقون بشهاداتهم أمام الهيئة القضائية على النحو التالي:

أ (أ) قدم الشاهد Z 28/07/16 الذي تم الاستماع إليه دون الكشف عن هويته، والذي عمل لمدة 21 عاما في هيئة غير محددة تابعة للمخابرات العامة، معلومات شاملة عن تنظيم ومهام الفرع 251.

(1) الفرع هو أحد الفروع المركزية في إدارة المخابرات العامة لمحافظة دمشق، وبالإضافة إلى رقم الفرع، تحمل المسميات غير الرسمية "فرع الخطيب" و"الفرع الداخلي". إنه فرع أمني لدمشق والمنطقة المحيطة بها. ويضطلع الفرع أيضا بمجموعة واسعة من المسؤوليات؛ وبناء على ذلك، هناك أقسام مختلفة مثل تلك المعنية بالاستجواب، والطلاب، والعمال، والأحزاب، والأسلحة، والأديان، والقسم الاقتصادي، وقسم مسؤول عن أمن الوزارات، والقسم 40، المسؤول عن الدوريات. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد أيضا فرع خارجي ومكاتب فرعية في مناطق البلد. وفي جوهره، يتعلق الأمر بمراقبة الأحزاب والجماعات السياسية - بما في ذلك أيضا من خلال الموظفين المخترقين - والعمل بشكل وقائي حتى لا يتمكنوا من إلحاق الأذى بالحكومة. وفي حين أن الفروع الأخرى التابعة للمخابرات العامة تقع في مجمع مبنى واحد في كفر سوسة في دمشق فإن الفرع 251 هو الوحيد الذي له مقر منفصل. ويقع الفرع بالقرب من مستشفى "الهلال الأحمر". وكان تحت قيادة اللواء محمد ناصيف. وخلفه الفريق توفيق يونس، الذي، على حد علمه، لا يزال يتولى القيادة حتى اليوم. ويعمل الفرع 251 بشكل مستقل، على الرغم من أنه ينتمي رسميا إلى الفرع المركزية لجهاز المخابرات العامة. ووضع الشاهد مخططا تنظيميا لهيكل الفرع 251 وزودها بأسماء كبار الضباط المعنيين.

وتابع الشاهد أن الفرع 251 لديه 2500 إلى 3000 موظف، بما في ذلك مكاتبه الفرعية. وتوظف حوالي 50 محققا يعملون في نوبات. وتجري الاستجوابات دون انقطاع ليلا ونهارا. ويوجد في الفرع سجون مختلفة. ويجب التمييز بين السجن المركزي في الطابق السفلي من الإدارة والسجون الواقعة خارجه. ويعهد بهذه الأخيرة إلى الأقسام التي تقوم باعتقال الأشخاص الذين

ينقلون بعد ذلك في نهاية المطاف إلى الفرع. ويتمتع الفرع 251 بأسوأ سمعة في كل سوريا. لقد كان دائما هكذا، واستمر حتى "بداية الأحداث"، ولا يزال مستمرا حتى يومنا هذا.

وقد اقتيد المشتبه بهم إلى الفرع 251 على وجه التحديد حتى يتسنى إجراء الاستجوابات هناك. وهذا مشابه لمهمة الفرع 285، وهو الفرع المركزي للاستجواب في كل سوريا. وفي هذا الصدد، تم جمع العمل الاستقصائي لجميع المدن والمحافظات السورية وتقديمه إلى رئيس المخابرات علي مملوك. وبناء على ذلك، حدث أن نقل السجناء من الفرع 251 إلى الفرع المركزي حتى يتسنى مواصلة التحقيقات هناك.

وتم تصميم التسلسل الهرمي للفرع بحيث يأتي أولا رئيس الفرع، ثم نائبه ثم رئيس قسم الاستجواب الفرعي؛ وبعد ذلك يأتي المحققون. وأمر بالتعذيب رئيس قسم التحقيق المعني، الذي أصدر بدوره أوامر من رئيس الفرع. ولو تم ذلك كتابة، لاستخدمت صيغ مثل "أساليب الاستجواب الصارمة" بطريقة ضمنية. وفي نهاية الاستجواب، سيتم تحديد ما سيحدث للسجين، وما إذا كان ينبغي نقله إلى السجن أو ما إذا كان من الضروري إجراء مزيد من التحقيقات. ويقدم المحقق اقتراحا مماثلا إلى رئيس الفرع.

إن معاملة السجناء في سجون الفرع 251 مماثلة لتلك التي تعامل بها سجون المخابرات الأخرى. وعند التسليم، كان هناك "حفلة ترحيب"؛ وهذا يعني أن الشخص المعتقل يتلقى اللكمات والركلات من كل موظف منذ القبض عليه وحتى وصوله إلى زنزانته. وكانت أساليب التعذيب في الفرع 251 مماثلة أيضا لأساليب التعذيب المتبعة في مؤسسات أخرى. ولا توجد قرينة على البراءة في سوريا حيث يعد الشخص مذنبا منذ البداية. وإذا كان المحقق لا تعجبه الإجابة، يتم تنفيذ التعذيب. ويمكن القول إنه في الفرع 251 وكذلك في الفرع 285 لا توجد استجوابات للمحتجزين لا يتعرضون فيها للتعذيب. وهناك نتائج جاهزة، والتي يجب تأكيدها فقط من خلال الاستجواب. ولم يكن للسجناء في الفرع حقوق مدنية. فعلى سبيل المثال، لا يسمح لهم بالذهاب إلى المراض إلا بعد أن يسمح لهم حارس السجن بذلك؛ لذلك غالبا ما كان السجناء يقضون حاجتهم في سراويلهم. ولم يتلق السجناء المرضى أو الجرحى أي علاج. وظلوا مستلقين حتى ماتوا.

(2) وتتخذ الهيئة القضائية من أقوال الشهود أساسا إلى حد كبير. صحيح أن الشاهد، الذي تلقى معلومات على أساس

حالة خطيرة سمحت باستخلاص استنتاجات بشأن هويته، لم يشر إلا بعبارات مجملة إلى تعاونه الطويل الأمد في جهاز المخابرات وكذلك إشارته إلى إدراكه المباشر لظروف السجن السائدة في الفرع وأوامر معينة من سلطات صنع القرار. وبالنظر إلى المعلومات الشاملة والتفصيلية، لا يساور الهيئة القضائية القلق مع ذلك من أن الشاهد قد أدلى بمعلومات غير حقيقية، ولا سيما أنه كان من الممكن أن يقلل من شأن الظروف أو يصورها بشكل مصطنع. وبقدر ما أبلغ الشاهد عن المدى المخيف للظروف السائدة في فروع المخابرات، فقد استكمل الشاهد ذلك بالتفاصيل وأكد عدد كبير من الشهود الآخرين المقربين من النظام والمنتقدين له. وتتعامل الهيئة القضائية فقط مع معلومات تقييمية بحذر عندما وصف الشاهد، على سبيل المثال، الفرع 251 بأنه "الأكثر فظاعة" في جهاز المخابرات السورية، خاصة وأن هذه التصنيفات تتناقض مع تصريحاته الإضافية بأن أعمال الأجهزة المخابراتية تتشابه في نهاية المطاف أثناء الصراع.

ب ب) الشاهد ... [AA] كان، وفقا لمعلوماته، ضابطا في الفرع 251 ومسؤولا عن بعض الحراس المنتشرين. وكان قد عمل هناك في عامي 2011 و2012 حتى فراره في 5 أغسطس 2012. كان مكلفا بمهمة حراسة الفرع من الخارج. وفي سياق هذا النشاط، كان يعرف الضباط الذين عملوا في الفرع؛ ومن ثم فإنه رأي أيضا المحتجزين عندما تم إحضارهم.

(1) ووفقا للشاهد، فإن الفرع 251 هو فرع الأمن التابع لإدارة المخابرات العامة، المسؤولة عن حرسا ودوما، ومناطق أخرى. وقدم الشاهد معلومات دقيقة عن موقع الفرع في شارع بغداد في دمشق بالقرب من مستشفى "الهلال الأحمر". والموقع مسيج بجدار. وهناك نقطة تفتيش وحاجز عند المدخل. كما أوضح الشاهد على أساس رسم، أن الفرع يتكون من منطقة واسعة مع أماكن لوقوف السيارات للموظفين ومنطقة داخلية تتكون من مبنيين متعددي الطوابق مع فناء داخلي. وكانت الأقسام موجودة في المباني. وكانت إدارة أقسام الاستجواب تقع فوق السجن، الذي يقع في الطابق السفلي. وقدم الشاهد أيضا معلومات عن إدارة الفرع والأقسام.

وبعد بداية الاضطرابات، تضاعف عدد الموظفين، الذين يقدر الشهود عددهم بما يتراوح من 80 إلى 100 موظف. حدد الشاهد في البداية هذا التوقيت لنهاية عام 2011، ولكن بعد مزيد من التدبر حدد تاريخ ذلك في آذار/مارس 2011 وزيادة تسليمات السجناء في نيسان/أبريل 2011. ومن هذا التوقيت فصاعدا، وصلت مركبة واحدة إلى ثلاث مركبات كل يوم. ومنذ بداية الاضطرابات، تعرض السجناء الذين اعتقلوا في المظاهرات ونقلوا بالحافلة إلى الإدارة للضرب لمدة تتراوح بين نصف

ساعة وأربع ساعات في الساحة أمام الفرع. واستخدمت أدوات مثل الهراوات والصواعق الكهربائية. وفي حالة استخدام هذه الأخيرة، فإن السجناء كانوا يسقطون ببساطة على الأرض. وطوال فترة الاضطرابات، لم تتوقف عمليات الاحتجاز والتسليمات.

وكلما كان في الخدمة وذهب عبر الفناء إلى المقصف أو إلى غرفة النوم، سمع من خلال نوافذ الطابق السفلي من السجن تحت الأرض صرخات الألم ومناشدات الأشخاص المعذبين لوقف الإساءة ("من أجل الله، لم أفعل شيئاً"). وفي بعض الأحيان، رأى أيضا سجيناً معصوب العينين يسير عبر الساحة مع حارس. وقد أخبره أحد أصدقائه عن الظروف السائدة في السجن الذي لم يمكث فيه. وهو نفسه لم ير مباشرة عمليات التعذيب التي وقعت في المكاتب أو في الطابق السفلي. غير أنه يعرف من القصص أن السجناء تعرضوا للضرب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وعندما أطلق سراحهم، كانوا في حالة كارثية. كما رأى ذات مرة أن شخصا ميتاً قد نُقل بعيداً في جنح الليل.

وكان السجناء يصلون من دوما بشكل شبه يومي. وأشار الشاهد على وجه الخصوص إلى تسليم متظاهرين معتقلين من دوما، كانوا قد أحضروا في حافلات تضم ما بين 15 إلى 20 مقعداً. وكانت هناك أيضا عمليات تسليم حشر فيها ما يصل إلى 40 شخصا في حافلة.

(2) كما استندت الهيئة القضائية إلى حد كبير إلى المعلومات التي قدمها هذا الشاهد. ووصفها الشاهد، بقدر ما نشأت عن تصويره المباشر، وفي الوقت نفسه برر بشكل معقول لماذا لم يتمكن من تقديم أي معلومات إضافية، بصفته حارس أمن يعمل في مجال الشؤون الخارجية - وإن كان في وظيفة إدارية. وفي هذا الصدد، تتوافق أقواله إلى حد كبير مع المعلومات التي سبق أن قدمها في شهادته - من قبل الشاهدة... [NN] - جلسة استماع أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين وفي استجوابه - من قبل الشهود... [OO] و [B] - من خلال مكتب الشرطة الجنائية الاتحادي. ولم تتمكن الهيئة القضائية من متابعة عدد الأشخاص العاملين في الفرع الذي قدره الشاهد، وهو ما لا يكاد يتفق بالفعل مع حجم المباني وعدد الشعب الفرعية الموجودة فيها، فضلاً عن تعارضه مع المعلومات الأكثر معقولية التي قدمها الشاهد Z 28/07/16.

ج (ج) الشاهد ... [Y]، وهو ضابط مخبرات سابق لديه 30 عاماً من الخدمة في إدارة المخبرات العامة السورية، بما في ذلك 13 عاماً - في الفترة من 1985 إلى نهاية عام 1998 - في الفرع 251 (انظر تحت: ب ب، ثالثاً، 1، ج)، وقد ذكر

أنه كان يرأسه اللواء توفيق يونس في عامي 2011 و2012 لتنظيم الفرع 251 - الذي أشار إليه أيضا باسم "الفرع الداخلي"؛ وأن رئيس قسم التحقيق هو المدعى عليه المشارك السابق... [K]. وكانت الفرع تملك عقارا خاصا بها في وسط دمشق على شارع بغداد بالقرب من مستشفى، ويتكون من مجمعين للمباني. وفي عام 2011، تم توسيع السجن. ووصف الشاهد بمزيد من التفصيل مجمع المباني المتعدد الطوابق والتقسيم إلى مكاتب للأقسام. وكجزء من أنشطته في مجال المحفوظات، اطلع على محاضر من الفرع 251 قدمت فيها اقتراحات بشأن الاعتقالات ومعاملة المحتجزين. وفي بعض الأحيان اقترح "استمرار الاحتجاز"، وفي بعض الأحيان كان يذكر بشكل مشفر أنه يتعين تنفيذ "توسيع الاستجواب"؛ ومن وقت لآخر حدث أن صدر أمر بالإفراج. وشرح الشاهد أيضا رسما تخطيطيا سيق أن أعده أثناء إجراءات التحقيق، استنسخ معه تقريرا نمطيا للفرع 251. ومن بين أمور أخرى، قال: ثبت أن [الاسم] شارك في المظاهرات. "ثم كان هناك ملخص لنتيجة التحقيق عبر عدة صفحات لرئيس الفرع. وقد انتهى التقرير باقتراح استمرار الاحتجاز أو الاعتقال. ولم تكن هناك تعليمات مكتوبة صريحة بشأن استخدام التعذيب، بل بشأن الحصول على المعلومات "بأي شكل من الأشكال". وفي الفرع 251 كان هناك بلا شك تعذيب؛ ويمكنه أيضا تذكر حالتي وفاة.

وقد استندت الهيئة القضائية إلى المعلومات المذكورة أعلاه التي قدمها الشاهد على أنها صادقة على الرغم من السمات الخاصة المبينة بالفعل (انظر ب ب، ثالثاً، 1، ج). وهكذا، أعرب الشاهد في البداية عن أقوال متناقضة، من ناحية بالإشارة إلى بعض الوثائق المتعلقة بالمدعى عليه المشارك السابق... [K] التي مرت بين يديه وفقا لأقواله، والتي تمكن من استنساخها من حيث المحتوى، بينما من ناحية أخرى، وتمكن من الرد على أسئلة عامة من الهيئة القضائية حول ما إذا كانت بروتوكولات الاستجواب قد مرت أيضا بين يديه بهذه الطريقة، بأن هناك نقص عام في إمكانيات التذكر بسبب العدد الكبير من الوثائق. بيد أنه بعد مناقشة أسباب شهادته، كان الشاهد مستعدا لتقديم مزيد من المعلومات وقدم تفاصيل عن الوثائق المتعلقة بالفرع 251 - التي يبدو أنه لم يتذكرها في البداية - والتي أصبح بإمكانه الآن تقديمها بالتفصيل ووفقا لمعلوماته في إجراءات التحقيق وكذلك تقديم مزيد من الشرح على الاستفسارات. ولذلك قامت الهيئة القضائية بتقييم المعلومات على أنها تستند إلى حقائق. وفي الوقت نفسه، اعتبر أن الوصف التفصيلي لمكان الفرع 251 ومبانيه وهيكله، الذي قدمه الشاهد بنفس القدر من التفصيل ووفقا للمعلومات التي قدمها شهود آخرون، مستمد من إدراكه الخاص.

ب) وذكر شهود آخرون، اكتسبوا أيضا معرفة الخبراء على خلفية عملهم وخبرتهم، بإيجاز ما يلي:

أ) فيما يتعلق بفرع "الخطيب"، أخبر عنه أيضا الشاهد الخبير ... [S]. الفرع هو واحد من أهم فروع المخابرات في سوريا، فهو يتدخل في الواقع في كل مكان. زعيمه هو أحد المقربين المهمين من الرئيس. وسعى الشاهد إلى إثبات ذلك عن طريق مثال على حالة تحتوي على وثائق أصلية حذر فيها مسؤول في الفرع حدثا ثقافيا كبيرا تمت الموافقة عليه بالفعل قبل وقت قصير من بدئه. وكان الشاهد، قد تلقى حظرا على السفر صادرا عن الفرع؛ كما منع موظفو الفرع إعادة التصريح له كمحام. وتتمثل مهمة الفرع في ضمان الأمن السياسي من خلال السيطرة الواسعة النطاق على جميع مجالات الحياة، على سبيل المثال من قبل الأقسام المسؤولة عن الأحزاب والطلاب. وكان موظفو الفرع قد تم نشرهم بالفعل في شباط/فبراير وآذار/مارس 2011 خلال الاعتصامات والمظاهرات. وقد تم تنفيذ التعذيب بشكل مستمر في الفرع. وعلى سبيل المثال، أطلق الشاهد على الطريقة اسم "دولاب" (الحشر في إطار وتوجيه الضربات).

ب ب) الشاهد الخبير ... [T] ذكر أن الفرع 251 تنفيذي ومنخرط في الاعتقالات والاستجوابات. وكانت إدارة أمن الدولة، مع عشرة أقسام في المحافظات المعنية وفي حالة دمشق والمنطقة المحيطة بها، لم يكن ذلك ممكنا بالنسبة للمحافظات والأقسام الأخرى المسؤولة تحديدا عن دمشق والمنطقة المحيطة بها. وكان الفرع قد عرض الإدارة الداخلية للمخابرات وأنجز مهام التنسيق، وكان على رأسه رئيس مخلص هو توفيق يونس. وقام الفرع 251 والأقسام التابعة له بمعظم الاعتقالات.

ومن ناحية أخرى، كانت فرع الاستجواب المركزي هو الفرع 285؛ وتم نقل معظم السجناء إلى هناك من قبل الفرع 251. وبما أن، الشاهد، احتجز مؤقتا في الفرع 285، فقد لاحظ الحالة الرهيبة التي وصل إليها السجناء من الفرع 251 هناك. وفي عام 2011، علم أيضا من خلال الموكلين عن الظروف الرهيبة هناك وعن العدد الكبير من السجناء - بعضهم 500 شخص يوميا - والذين كان يتم نقلهم إلى الفرع 251. وعلى وجه الخصوص، يشير إلى تقرير يفيد بأن مجموعة من النساء الأسيرات اضطررن إلى الجلوس عاريات في منطقة مرئية للجميع من أجل إذلالهن. ووصف الشاهد أيضا حالة الفرع وهيكله استنادا إلى العديد من اعتقالاته في الأعوام 1978 و 2005 و 2006.

ج ج) الشاهد ... [U] كان، وفقا لشهادته، هو نفسه موضوع ملاحظات واعتقالات من قبل الفرع 251. "فرع الخطيب" وهو فرع الشؤون الداخلية، الذي كانت مهمته مراقبة أنشطة الأشخاص المهمين، وخاصة رجال الأعمال، ومنع الأشخاص

المكروهين من النشاط السياسي، كما حدث له هو نفسه. وتأسس في الأصل من قبل محمد ناصيف، وهو شخص مقرب من حافظ الأسد، وكان يستخدم لممارسة السيطرة وجمع المعلومات من خلال أشخاص مزروعين في الوزارات. وكان الفرع مسؤولاً أيضاً عن مراقبة غرف التجارة والصناعة.

ومن المعروف أن التعذيب يتم في الفرع - كما هو الحال في فروع المخابرات الأخرى. وأثناء احتجازه هناك في شباط/فبراير 2006، رأى معدات تعذيب مثل العصي والسياط والأجهزة المعلقة. وقد اقتيد هو نفسه إلى غرفة مع أشخاص عانوا من التعذيب. وكان هذا بمثابة تحذير غير معلن له. كما وصف الشاهد موقع الفرع في شارع بغداد في دمشق ووصفه بأنه معروف جيداً للسكان. وفي بداية الحركة الاحتجاجية في ربيع عام 2011، شاهد رئيس الفرع، توفيق يونس، وهو يقود سيارته في تجمع حاشد أمام وزارة الداخلية ويخاطبه.

د (د) الشاهد الخبير ... [W] أفاد أن الفرع 251 كان معروفاً في سوريا وأن الأشخاص الذين تحدث إليهم كجزء من بحثه كانوا خائفين من الوصول إلى هناك. وفي الوقت نفسه، كان من المعروف أن الفرع لم يكن مصمماً لإقامة السجناء لفترة أطول، ولكنه كان محطة عبور.

ج) تقيم الهيئة القضائية البيانات المذكورة أعلاه في نتيجة مؤقتة على النحو التالي:

وفقاً للمعلومات المتسقة أساساً للشهود المذكورين أعلاه، تم تعيين الفرع 251 في موقع خاص في هيكل إدارة المخابرات العامة السورية، والذي تم التعبير عنه بالفعل خارجياً في حجمها ووضعها - المنفصل عن الشعب الأخرى في المخابرات العامة المتمركزة في كفر سوسة في دمشق - ولكن ليس أقلها في وعي الجمهور السوري، الذي ينسب بالإجماع إلى الفرع. وفي حين أن المخابرات العامة برمتها قد أنشئت بالفعل لحماية توازن القوى القائم، فإن الفرع 251 الذي يضطلع بمهام تنفيذية ومهام للتحقيق والتنسيق تضطلع بطائفة واسعة من المسؤوليات في إطار مراقبة المجتمع ككل. وتتمثل المهمة الأساسية في مراقبة وقمع جهود المنتقدين للنظام في جميع مجالات المجتمع. وبناء على ذلك، لعب الفرع دوراً مركزياً في قمع حركة الاحتجاج السورية. وعلى الأقل في دمشق والمنطقة المحيطة بها من دمشق، شاركت الإدارة في الاستقبال الأولي للمحتجزين واستجوابهم، والذين أحيلوا بعد ذلك إلى هيئات أخرى، ولا سيما الفرع 285 في المكتب المركزي لإدارة المخابرات العامة.

ووفقا للمعلومات المتسقة التي قدمها الشهود المذكورون أعلاه في هذا الصدد، يمكن الافتراض بأن التعذيب المنهجي قد تم في الفرع باستخدام الأجهزة المتاحة وبالتعاون الجيد بين جميع المستويات الهرمية، وأن المتظاهرين الذين تم إدخالهم إلى مكتب الاستقبال في فناء الفرع تعرضوا بانتظام لسوء معاملة طويلة الأمد في بعض الأحيان. وتعطي الأقوال الفردية الصورة، التي تتسق مع نتيجة الأدلة حول التطور العام للصراع، بأن السجناء في الفرع تعرضوا للإذلال وسوء المعاملة عمدا من أجل منعهم من المشاركة في الاحتجاجات على المدى الطويل. ويرافق العدد الكبير من الاعترافات التي وصفها الشهود بشكل قاطع زيادة في الاعتقالات نتيجة لقمع حركة الاحتجاج منذ آذار/مارس 2011 ويسمح بإنهاء اكتظاظ هائل في غرف الاحتجاز الموجودة في الفرع. وبالنظر إلى الفرع بالاقتران مع الأدلة على المسار العام للصراع والقمع العنيف للاحتجاجات التي يسيطر عليها رؤساء أجهزة السلطة السورية، فإن الفرع كمؤسسة بارزة تابعة للسلطات الأمنية السورية، اندمج في العمليات الموجهة ضد السكان المدنيين. وانطلاقا من الأهمية المركزية للفرع وإدماجه في الصراع، فإن الهيئة القضائية مقتنعة أيضا بأن قرارات خلية إدارة الأزمة قد وصلت إلى الفرع وتم تنفيذها من قبله.

(د) وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بظروف الاحتجاز السائدة في الفرع 251 واستخدام التعذيب، ولكن أيضا على الهيكل الخارجي للفرع مع وجود السجن في الطابق السفلي، فإن الشهود [EE] ...، [FF] ...، [PP] ...، [DD] ...، [GG]...، [N]...، [QQ]...، [RR]...، [SS]... و Z 13/01/2021، والذين تم اعتقالهم في الفرع قد أدلوا بذلك بشكل مفصل.

أ) لم يكن لدى الهيئة القضائية أي سبب للشك في صحة أقوال أي من الشهود الذين استمعت إليهم في المحاكمة. وقد أدلى جميع الشهود، الذين اضطر بعضهم إلى مواجهة العواقب الوخيمة للاحتجاز وسوء المعاملة المؤلمين، بشهاداتهم بالتفصيل عن ظروف اختطافهم والظروف السائدة في الفرع 251 ووفقا لشهاداتهم في إجراءات التحقيق إلى حد كبير. إن الشكوك المتعلقة بتفاصيل الاحتجاز، الذي استمر عادة لفترة طويلة - مثل ترتيب غرف الاحتجاز - يمكن تفسيرها بالفعل بالنظر إلى مرور ما يقرب من عشر سنوات والانطباعات التي يتعين على الشهود معالجتها، ولم تقدم أي سبب للشهود للتشكيك في الذكريات التي تتسق وتتفق بشكل أساسي مع أقوال الشهود الآخرين. وبقدر ما لم يتمكن الشهود فيما يتعلق بالاعتقالات المتعددة أو عمليات الاحتجاز المتتالية في مختلف مرافق الاحتجاز من أن يحددوا بوضوح متى وفي أي مؤسسة قدموا

تصورات معينة، فإن الهيئة القضائية لم تنسب الجزء المعني من الشهادة إلى الفرع 251. كانت الأوصاف تحمل أساسا موضوعية ملحوظة وبدون أي حماس للاضطهاد. ومن ناحية أخرى، فإن غالبية الشهود تأثروا بشكل واضح بذكرى التجارب القاسية التي شهدوها سجنهم؛ وفي بعض الحالات، تعين مقاطعة الجلسة الرئيسية حتى يتمكن الشاهد المستمع إليه من جمع المعلومات وتقديمها.

اكتسبت الهيئة القضائية اليقين مع كل من الشهود بأنه محتجز بالفعل في الفرع 251، لأن الشهود الذين تمت مقابلتهم بعد ذلك تمكنوا من التحقق من معقوليتهم إما من خلال معرفتهم الخاصة بالموقع في وسط دمشق أو من خلال اتصالات السجناء الآخرين أثناء أسرهم، حتى يتمكنوا من تصنيف المكان. كما قدم جميع الشهود رسوما تخطيطية للمنطقة الواسعة من سجن الفرع 251 تحت الأرض مع سلسلة من الزنازين الفردية، والعديد من الزنازين المجتمعية الأكبر، وغرف الاستجواب، ومنطقة مركزية حرة، والتي تم شرحها من قبل الشهود. واتفقت شهادات الشهود الذكور والإناث على أن الإيداع في القسم يفصل بينهما بحسب نوع الجنس. واتفق جميع الشهود أيضا على أن الأقارب لم يبلغوا بمكان وجودهم. وبقدر ما تم الاستماع إلى الشهود دون الكشف عن هويتهم، استند ذلك إلى حقيقة أن أقاربهم، الذين ما زالوا في سوريا في نطاق النظام السوري، قد تعرضوا للتهديد بالقمع في حالة إدلاء الشهود بشهاداتهم في الإجراءات الحالية. كما أفاد شهود آخرون غير مجهولي الهوية بأن لديهم ما يدعو إلى هذا القلق.

ب ب) ذكر الشهود بالتفصيل - بإيجاز - ما يلي:

(1) الشاهد ... [EE]، مخرج سوري ومخرج أفلام وثائقية، اعتقل في آب/أغسطس 2011 بعد أن احتجزته إدارة المخابرات الجوية في الفرع 251. وبقدر ما أعرب عن خلاف ذلك - تشرين الأول/أكتوبر 2011 - في استجوابه من قبل الشرطة، قام الشاهد، في جملة أمور، بما في ذلك تصحيح ذكرى أنه عاش عيد ميلاده - 20 سبتمبر - في القسم. وكان سبب اعتقاله تصريحات تنتقد النظام وأفلاما وثائقية مصورة عن عنف الجيش وأجهزة المخابرات ضد السكان المدنيين. بعد اعتقاله في مطار دمشق - قبل وقت قصير من هروبه المزمع من البلاد بعد تحذير - تم نقله أخيرا إلى "فرع الخطيب" بعد محطات عبور في مختلف فروع المخابرات الأخرى.

وفي الفرع، كان قد قضى أجزاء من آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2011 بأكمله، أي ما مجموعه حوالي شهرين. ولدى وصوله إلى وسيلة نقل جماعية، تعرض للإيذاء في فناء الفرع كجزء من "حفلة ترحيب" بضربات بالقبضة وبعبق البندقية؛ من بين أمور أخرى، تم مسكه من رأسه وضربه على وجهه بقبضة اليد. وبعد ذلك سُجن في السجن الواقع في الطابق السفلي. وكانت هناك منطقة للتعذيب هناك. ومنها جاءت أصوات الصراخ المستمرة، "التي لم تكن طبيعية". هو نفسه تعرض للضرب بالأيدي والهرات - "تم تحطيم جسدي كله" - وفي زنزانة جماعية مكتظة تقدر مساحتها بنحو 30 مترا مربعا، كان من الممكن أن يبقى فيها ما بين 200 و 300 سجين. هناك أمضى يومين إلى ثلاثة أيام، بقية الوقت معزولا في زنزانة فردية صغيرة.

ويتذكر زملاءه السجناء الذين أصيبوا بجروح خطيرة، مثل رجل مسن جدا تعرض للضرب - "الدم في كل مكان، وتورم الجسم" - وصبي يبلغ من العمر 14 عاما تم اقتياده بعيدا وإعادته بأقدام تنزف. وعانى سجناء آخرون من إصابات أكثر خطورة في أقدامهم وظهورهم، كما تورمت وجوههم. وكان هناك مرضى بدون رعاية طبية لم يعودوا قادرين على الحركة. وقد حاول زملاؤهم السجناء وقف نزيف الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب بعد إعادتهم. وأصيب معظم السجناء في الزنزانة الجماعية بجروح. وكان من الممكن رؤية عواقب التعذيب على وجوههم. وكان بعضهم يعاني من كسور. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مشاكل في التنفس بسبب الهواء السيئ. كان بعض الناس نصف ميتين. في الممرات، كان السجناء مستلقين بلا حراك على الأرض. وكان يسمع باستمرار صرخات المعذبين، بما في ذلك من النساء والشباب.

وكان هو نفسه قد اقتيد إلى الاستجواب في اليوم الثاني وتمكن من أن يرى في الطريق من خلال عصابة عينيه - الرقيقة - كيف تعرض الأشخاص الراقدون على لأرض للضرب، حيث لم يعودوا يتحركون جزئيا. وكان قد تم استجوابه في منطقة الطابق السفلي. كان عليه أن يبقى على ركبتيه ورأسه لأسفل. كان الأمر يتعلق بنشاط صناعة أفلامه المنتقدة للنظام. ولم يكن قد تعرض للضرب بعد، ولكنه تعرض للتهديد؛ وبالإضافة إلى ذلك، كان قد سمع من منطقة الاستجواب المفتوحة "من جميع الجهات" صرخات أشخاص آخرين تعرضوا للتعذيب. وبعد الاستجواب مباشرة، تعرض للضرب، ثم تم تقييده وتعذيبه يوميا تقريبا. وأثناء استجواب آخر، لم يعد يطرح عليه خلاله أي أسئلة محددة، تعرض للضرب على ظهره وقدميه بكابل. وفي مرة أخرى، تم تعليقه من خلال سحبه إلى أعلى حتى صارت أطراف أصابع قدميه فقط هي التي تلامس الأرض. وفي هذا الموقف، تعرض للضرب وأغمي عليه في نهاية المطاف. حتى اليوم لديه مشاكل في ساقيه بسبب سوء المعاملة هذا.

وقال له سجناء آخرون إنهم عانوا من شيء مماثل. كما أبلغوا عن طريقة التعذيب "دولاب" (الإطار). ذات مرة بينما كان مستلقيا على الأرض، تم دفع عصا إلى فتحة الشرج. ونتيجة لذلك، أصيب بجروح خطيرة واضطر إلى إجراء عملية جراحية له في وقت لاحق. وتم تنفيذ التعذيب في مجموعة عشوائية وبالترتيب، "ضربات على الساقين والفخذين وأسفل الساقين، ضربات بكابلات على اليدين والظهر والساقين. ضربات على القدمين بهراوة، ركلات". وذات مرة قفز أحدهم عليه. وتم ربط الكابلات على معصميه بطريقة جعلته يواجه صعوبات في وقت لاحق مع يديه. وعلى الرغم من أنه كان بالكاد يستطيع المشي بسبب الضربات على أخمص قدميه، إلا أن الحراس أجبروه على القيام بذلك. وخلال فترة سجنه، كان يرتدي سروالا داخليا فقط. وفي تقديره، كان لدى الموظفين هامش واسع من المناورة للتعامل مع السجناء كما يحلو لهم.

وفيما يتعلق بظروف الاحتجاز العامة، قال الشاهد ... [EE] أن السجناء حصلوا على القليل جدا من الطعام، الفاسد جزئيا. كان هناك زيتون وبطاطس وخبز - غالبا ما يكون متعفنا. وفي الزنزانة الجماعية كان عليك النوم أثناء الجلوس. ولأنه لم يكن هناك حيز كاف، كان ينام بعض السجناء أثناء وقوفهم ثم يسقطوا. وكان هناك وقت محدد للذهاب إلى المراض. وفي بقية الوقت كان عليهم الامتثال. وعندما طرق الباب لأنه اضطر إلى قضاء حاجته، تعرض للضرب. كانت إمدادات المياه من المراض. وكان الحراس يقومون بالعد، وكان على المرء أن يقرر ما إذا كان سيغسل أو يشرب بخرطوم كان الهواء في الزنازين سيئا للغاية. كانت تفوح منه رائحة الدم والعفن. لم تكن هناك رعاية طبية، ولكن فقط مساعدة مرتجلة بين السجناء. كانت الزنزانة الجماعية بلا ضوء النهار. فقط أثناء إقامته في زنزانة انفرادية كانت هناك نافذة صغيرة. وكان هو، أي الشاهد، يعتقد باستمرار أنه سيعدم ويعاني من عواقب نفسية بسبب السجن.

(2) الشاهد ... [FF]، نشط في سوريا كمدون منتقد للنظام حتى عام 2011، اعتقل في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2011، وبعد توقيفه في القسم 40، نقل إلى الفرع 251، حيث بقي لمدة 10 إلى 15 يوما حتى تم نقله إلى الفرع 285. ولم يتعرض للضرب أثناء تسليمه (الانفرادي) في الفرع 251. وكانت الزنزانة في الطابق السفلي، التي أودع فيها، تبلغ مساحتها 2.5 × 3 أمتار. كان موجود فيها في البداية 12 إلى 20 شخصا، وفي وقت لاحق أصبحوا 25 شخصا. كانت مزدحمة لدرجة أنه كان على المرء أن "يتشابك" عند الاستلقاء حتى يتمكن من النوم. في وقت لاحق كان يمكن فقط الاستلقاء على الجانب. كانوا قد شربوا الماء من المراض. وكان هناك طعام مرتين في اليوم، ولكن بكميات صغيرة جدا. وما تم إحضاره لـ 15 شخصا كان كافيا لخمس أشخاص كحد أقصى. وكان هناك أرز وزيتون وكميات صغيرة من المربي، وكلها ذات نوعية رديئة.

وبما أن الزنزانة تقتصر إلى ضوء النهار، فبدلاً من ذلك كانت الإضاءة الاصطناعية مشغلة باستمرار، ولم يكن من الممكن التمييز بين النهار والليل. وعندما تم إدخاله، سأله السجناء أولاً عن الوقت.

وخلال الاستجوابات الستة، اضطر إلى الركوع على ركبتيه معصوب العينين. وبمجرد أن لم يكن المحقق راضياً عن إجابة، يتلقى ضربات على باطن قدميه وظهره، بجزام وكابل من أربعة أسلاك. وكان قد تعرض للضرب على هذا النحو بتهمة التهريب مرة واحدة قبل الاستجواب. وكانت المقابلات تتعلق بنشاطه وعدة مرات في رواق في الطابق السفلي، ولكن مرتين أيضاً في غرفة خاصة مع ضابط. في تلك المناسبة، قال الضابط للحارس: "إما أن تخرج الأسماء منه، أو تأتي في مكانه." بعد الضربات، تضخمت قدماه وجرحت بشكل لا يطاق لفترة طويلة، ولم يستطع المشي. واقتيد ذات مرة إلى غرفة تعذيب دون عصبة عينين. وكانت هناك طاولة وسرير عسكري، بالإضافة إلى "عشرات من أدوات التعذيب والأحزمة العسكرية والهراوات". وكان محقق قد دخل الغرفة ومعه كامشة. كان يعرف من زملائه السجناء أنه سيتم نزع أظافره. ومع ذلك، لم يحدث هذا له. وسواء رأى - كما ذكر في استجوابه من قبل الشرطة في تشرين الأول/أكتوبر 2018 - حلقات التعليق في الفرع 251 أو في أماكن احتجاز أخرى، فإنه لم يعد يعرف. وكانت هناك أيضاً عقوبات جماعية تعسفية، على سبيل المثال في حالة وجود خطاب غير مصرح به في الزنزانة. ثم يدخل الحارس، ويأمر الجميع بإدارة وجهم إلى الجدار، ثم يضرب السجناء، وخاصة على أقدامهم.

كان السجناء الآخرون مثله، وبعضهم أسوأ. كانوا ينزفون جزئياً من القدمين. وقال إنه رأى بنفسه كيف تعرض سجين للإيذاء في منطقة الممر لفترة طويلة. وسمح للمحتجزين بالركوع لعدة أيام، وغمرهم بالماء وضربهم أثناء مرورهم؛ كان بإمكانه ملاحظة شيء من هذا القبيل من خلال فجوة التهوية في الباب. ونتيجة لذلك، كانت الركبتان تلتهبان. وفي حالة سجين زميل، كانت الركبتان مفتوحتين على مصراعيها لدرجة أن العظم شوهد. تم استخدام الكابلات ذات الأسلاك النحاسية المكشوفة في النهاية عمداً للضرب، مما أدى إلى تمزيق اللحوم من الأجسام. ولم يكن هناك علاج طبي. مر شخص واحد فقط ووزع الباراسيتامول، وأحياناً مضاد حيوي. وكان زملاؤهم السجناء تتراوح أعمارهم بين 16 و70 عاماً. كما سمع أصوات النساء من غرف أخرى.

لقد تأثر عندما أصبح موضوع الاستجواب أكثر تعقيداً، مثل المعارف مع أعضاء المعارضة الآخرين. ونقل إلى الفرع 285

بوصفه مركز الاستجواب الرئيسي. كما تعرض للتعذيب هناك. وفي النهاية نقل إلى السجن في عدرا.

(3) شارك الشاهد ... [PP] عدة مرات مع مختلف السلطات الأمنية، بما في ذلك مرتين في الفرع 251. وللمرة الأولى، كان في الفرع لعدة أيام في آب/أغسطس 2011 في فترة لم يستطع تحديدها بدقة.

وكان موظفا حكوميا في دائرة إدارية، وكان يدير متجرا في قرية الزبداني في الوقت نفسه، واعتقل هناك عند حاجز على الطريق بحجة أنه جلب إسرائيليين إلى البلاد وفر هاربا. تم نقله أولا إلى القسم لأمن الدولة في الزبداني، حيث كان هناك سجن صغير، ثم إلى الفرقة الرابعة - وعند وصوله إلى هناك كان عليه أن يمر عبر تشريفة من الجنود الذين ضربوه وركلوه - وأخيرا نُقل مع سجناء آخرين في حافلات إلى فرع الخطيب. وهناك تم تقييده في البداية أثناء استجوابه واضطر إلى الركوع معصوب العينين. ومع ذلك، بسبب مهنته كموظف مدني، سمح له بإزالة كليهما. ولأن المحقق كان يعرفه، أطلق سراحه بعد وقت قصير. وأثناء احتجاجه، تمكن من إدراك كيفية استجواب سجناء آخرين وضربهم؛ وعندما عادوا إلى الزنزانة، شوهوا أيضا وهم كذلك. كان من الصعب عليهم المشي وبهم إصابات على ظهورهم. كان هناك أيضا "الدولاب" (الإطار) كطريقة للتعذيب.

لم يعد الشاهد قادرا على تصنيف اعتقاله الثاني في الفرع 251 في الوقت المناسب، ولكن فقط يتذكر إطلاق سراحه في بداية عام 2013. كان آنذاك في حالة سيئة للغاية. لم يعد يعرف اسمه بعد الآن. ولم يعد الشاهد، الذي بدا غير مستقر أثناء الاستجواب أمام الهيئة القضائية، يرى نفسه في وضع يسمح له بالإجابة على المزيد من الأسئلة؛ بالنسبة له، هذه "مثل الألغاز". وذكر أنه يخشى على أسرته التي لا تزال في سوريا.

(4) الشاهدة ... [DD] اعتقلت في الفرع 251 من 2 إلى 16 أيار/مايو 2011 ومن 12 إلى 19 نيسان/أبريل 2012. وخلال سجنها الأول، تعرضت للضرب المتكرر. كان هذا "طبيعيا" هناك، دون أن تكون هناك أوامر منفصلة لهذا الغرض. وكانت قد تعرضت للضرب بالأيدي، ومرة أيضا باستخدام جهاز صعق كهربائي. وقد سئلت عن منظمي مظاهرة شاركت فيها وتعرضت للضرب من الخلف أثناء الاستجواب إذا لم تكن الإجابات مناسبة. كانت موضوعة في الطابق السفلي في زنزانة انفرادية صغيرة بأبعاد أساسية تتراوح بين 60 × 170 إلى 190 سم، "بحجم القبر". ولم يكن من الممكن معرفة ما إذا

كان ذلك ليلاً أم نهاراً؛ حيث يظل الضوء الاصطناعي قيد التشغيل. كانت تسمع باستمرار صراخ السجناء المعذبين، و"الأصوات الرهيبة، وكيف لامس السوط الجسم". من شخص واحد سمعت عبارة "أقول كل شيء". ومع ذلك، استمر ضربه لوقت قصير بعد ذلك. وفي مناسبة أخرى، اقتيد شخص من غرفة استجواب. وكانت هي نفسها قد قيدت يداها عدة مرات ومعصوبة العينين في منطقة الطابق السفلي من الفرع. ولم يسمح لها بالذهاب إلى المرحاض إلا مرة واحدة في اليوم، حيث تعرضت للإهانة والضرب. وفي هذه المناسبة، رأت أيضاً كيف تعرض الرجال للضرب بقضبان حديدية. وقالت إنها علمت من زميلات المحتجزات أنهن تعرضن للتحرش الجنسي.

كان هناك خبز وزيتون كطعام، ولكن كانت الكمية قليلة جداً. ولم تستطع أن تأكل أياً منه. وقد ذكرت الشاهدة بوضوح أن المرء يعيش في حالة دائمة من الخوف، "المرء موجود في قبر، لا يستطيع أن يرى شيئاً، ليس لديه اتصال بالعالم الخارجي، وتسمع الصراخ فقط بسبب الضرب". وقد حدث أن السجناء الآخرين لم يتمكنوا من التعامل مع هذا الأمر وانهاروا. كان زملاؤهم السجناء يخبرون عن تعذيبهم بطريقة "الشبح" (التعليق)، "دولاب" (الإطار) والصدمات الكهربائية. وعلى ركة أحد السجناء، تم إطفاء السجائر. ولم يتمكن أحد معارفها من المشي بعد ستة أشهر من الاحتجاز هناك. كانت ظروف النظافة الصحية كارثية. كانت الحشرات منتشرة في كل مكان، وأصيب المحتجزون بأمراض جلدية، ولم تكن هناك ... [U]. من أجل نظافتها من الدورة الشهرية، اضطرت الشاهدة إلى استخدام جواربها.

وبعد اعتقالها الثاني، عندما وصلت إلى فناء الفرع، تلقت صفعة على وجهها. وقد تعرضت للتهديد، ورأت غرفة تتبعث منها رائحة نتنة، ويمكن فيها رؤية أدوات التعذيب مثل الكابلات والعصي وكذلك آثار الدماء على الأرض وعلى الجدران. وكان يُسمع من هذه الغرفة في وقت لاحق أعلى أصوات الصراخ. وقالت إنها عايشة كيف كانت تضطر امرأة معتقلة معها إلى مشاهدة كيف يتعرض أبنائها (البالغون) للتعذيب. وقد أجرى المتهم السابق المشارك ... [K] استجواباً منفصلاً في الطابق العلوي. وكانت ظروف الاحتجاز والتعذيب هي نفسها أساساً كما كانت عندما اعتقلت لأول مرة.

(5) الشاهد ... [GG]، طبيب وفنان موسيقي، وفقاً لتصنيفه الخاص منذ مارس 2011 ناشط ضد النظام السوري، كان قد اعتقل وفقاً لمعلوماته بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2011 في دوما مع أشخاص آخرين عند تنظيم مظاهرة - لم يتم تنفيذها بسبب التواجد العسكري الكبير. أمسك بهم أفراد من الجيش، وضربوهم في الشارع، ثم نقلوا بالحافلة مباشرة إلى فرع الخطيب.

وهناك، بقي الشاهد، لمدة خمسة أيام، ثم اقتيد إلى الفرع 285، ومن هناك في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2011 إلى المحاكمة وأطلق سراحه في النهاية.

وكان قد تعرض بالفعل للضرب بعنف شديد لدرجة أن أحد أضلاعه تعرض للكسر. وأثناء النقل، كان يتعين على المحتجزين الاستلقاء؛ وكان يتم إشعال النار في شعرهم وإطفاءه مرة أخرى بالبول. وبمجرد وصولهم إلى القسم، كان عليهم خلع ملابسهم في قاعة كبيرة بها العديد من الطاولات والضباط خلفها والقيام بالقرصاء كـ "حركة أمنية" بحيث يمكن البحث عن أي أشياء مخفية في فتحة الشرج ومنطقة الأعضاء التناسلية.

وكان قد أقام في زنزانه ذات أبعاد أساسية تتراوح بين 2 × 3 أمتار و 4 × 3 أمتار. كان من الممكن العثور على ما مجموعه ثمانية إلى عشرة سجناء فيها. وكان يعاني من ألم شديد وسعال وصعوبات في التنفس بسبب ضلعه المكسور. بالإضافة إلى ذلك، كان لديه جروح مفتوحة على ظهره، وبالتالي لا يستطيع الاستلقاء دون ألم. ولم تكن هناك رعاية طبية. كانت الزنزانه تستقبل ضوء النهار من خلال كوة صغيرة. واتسمت ظروف الاحتجاز بنقص الغذاء - بطاطس مع ربع قطعة خبز يوميا - بحيث فقد 17 كيلوغراما في الفترة القصيرة لاحتجازه. وقد تم استجوابه ثلاث مرات إجمالاً على نفس المستوى مع زنزانه. كانت عيناه معصوبتين. وخلال استجوابه الأول، اجتهد من أجل الكشف عن معلومات فقط عن الأشخاص "المحترقين" بالفعل. "لتجنب الضربات، تحاول إعطاء معلومات يمكن أن تضر الآخرين بأقل قدر ممكن." كان عليه أن يستلقي على بطنه ويشير بقدميه إلى الأعلى. ثم ضرب على أخمص قدميه، ساقيه وفخذه، دائما في نفس المكان، بحيث يؤلمه بشكل خاص. وكان قد تعرض للضرب بحزام أو كابل أو خرطوم. كانت أدوات الضرب تترك جروحا مختلفة. وكان من شأن الاستجابات أن تستغرق من 30 إلى 45 دقيقة لكل منها؛ وبإشارة من المحقق كان الحارس يضرب كل منهم من عشر إلى اثنتي عشرة مرة. ويبدو أنها كانت عملية منهجية. كانت قدماه منتفختين، بحيث لم يستطع المشي إلا بصعوبة. كان مؤلما للغاية. وكان قد سمع من سجناء آخرين أنهم تعرضوا للتعذيب بطريقة "الشبح" (التعليق على المعصمين).

لم يكن يعرف ما الذي اتهم به بالضبط. وبالنسبة له، كان الإجراء من النوع الذي لا يُستخدم فيه التعذيب من أجل الحصول على معلومات، بل لترهيب المتظاهرين والسكان بشكل منهجي. كانت هناك قضية لاحقة أمام المحكمة مهزلة. وسئل عن سبب بحثه عن مظاهرة، ولم يقل شيئا عنها، وأطلق سراحه ببساطة.

(6) الشاهد ... [N]، الذي كان يدير مغسلة سيارات في دمشق، اعتقل هناك في 26 آب/أغسطس 2011، كجزء من مدهامة كبرى. بادئ ذي بدء، تم استدعاؤه إلى "الفرقة 10" وضرب بعنف على الساقين والظهر. وعلى وجه الخصوص، عانى من جروح عميقة على ظهره، والتي حدث لها نزيف شديد. وبعد بضعة أيام، قيدت يده ووضع الباذنجان في فمه في حافلة مع سجناء آخرين نقلوا إلى فرع الخطيب. بقي هناك لمدة أربعة إلى خمسة أيام.

وبمجرد وصوله إلى الفرع، كان عليه هو والسجناء الآخرون الجلوس على الأرض على التوالي. ثم تعرضوا للضرب. واستغرق هذا ساعتين. وعندما أجبر على خلع ملابسه في قبو السجن، تلقى ضربة مقابل كل قطعة من الملابس التي يخلعها. وكانت غرفة الاحتجاز مكتظة بعدد 400 شخص. كان من المستحيل بالفعل الجلوس. وبما أنه كان تحت الأرض، فلا يمكن القول ما إذا كان ليلاً أو نهاراً. كان الهواء خانقاً. كان هناك مرحاض مع تهوية. ذهب الناس إلى هناك للحصول على أي قدر من الهواء.

وفي استجواب لاحق، واجه اتهاماً وهمياً... "لماذا فجرتم العمود في حمص؟" - اتهمت بالكذب، وسحبت خارج غرفة التحقيق بناء على تعليمات من المحقق ("أخرجوه وعلموه") وضربت خارج الغرفة. ثم واصل المحقق استجوابه، وبعد الاستجواب، أمر الحارس بمسح الأرض، التي كانت قد تلطخت بجراحه النازفة، كما قال الشاهد. وخلال فترة انتظار، تعرض للضرب بشكل عابر. وبالإضافة إلى غرفة الاستجواب، استخدم مطبخ كغرفة انتظار، ومن خلال نافذة هناك تمكن من إدراك أن المزيد من عمليات نقل السجناء قد وصلت إلى الفرع. وفي الزنزانة، فوجئ سجناء آخرون بجراحه التي تنزف بشدة، والتي كانت قد تعفنت وخرج منها دم أسود. تم وضعه في زاوية ولم يتم لمسه، لأنه كان يعاني من ألم شديد. ولم يتلق رعاية طبية؛ ولم يسمح له بالخروج إلى الهواء النقي إلا مرة واحدة وتم إيداعه في فناء الفرع. وخلال استجواب آخر، لم يعد المحقق قادراً على تحمل رائحته. وخلال تواجده في "فرع الخطيب" كان يسمع باستمرار صراخاً عالياً. ومع ذلك كان هذا هو الحال بالفعل أثناء تواجده في الفرقة 10 وبعد ذلك في المستشفى العسكري.

ونقل في نهاية المطاف إلى المستشفى العسكري في حرستا بسبب إصاباته. ومع ذلك، لم يُعالج هناك، ولكن تم إساءة معاملته بشكل أكبر وأسوأ. وتم نقله في سيارة وألقي على الطريق، حيث لم يعد بإمكانه التحرك ("حط الذباب على جسدي. لم يعد

بإمكانني حتى إبعاده. كانت أمنيّتي الوحيدة هي أن يواريني الثرى."). فقط بمحض الصدفة تم إنقاذه من قبل سائق سيارة أجرة. وقد عولجت إصاباته واسعة النطاق والعميقة في ظهره، والتي تمكنت الهيئة القضائية من الحصول على انطباع عنها من خلال صورة، في الأردن من خلال عدة عمليات في مسار علاجه.

(7) الشاهد Z 25/11/2020، الذي تم استجوابه دون الكشف عن هويته في 25 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اعتقل في فرع الخطيب من 25 آذار/مارس 2011 إلى 1 نيسان/أبريل 2011 ومرة أخرى من 5 نيسان/أبريل 2012 إلى 10 حزيران/يونيه 2012. وبعد اعتقاله في 25 آذار/مارس 2011، تعرض للضرب مع محتجزين آخرين وتم اقتيادهم إلى الفرع بالحافلات. وكانت هناك حفلة ترحيب في شكل ضرب وحشي. كان على أحدهم أن يمر عبر ممر لقوات الأمن والتي تقوم بضربه. وكان هو نفسه قد تلقى عشر ضربات عصا على وجهه، مما تسبب في أضرار بإحدى العينين وبالتالي لم يتمكن من الرؤية لمدة ستة أشهر. كما تم كسر الأسنان. وفي وقت لاحق، تعرض للركل في الفرع من قبل ضابط أمن بطريقة أدت إلى كسر ضلعين. ولم يستطع التنفس إلا بصعوبة بعد ذلك. وتم نقله إلى مستشفى مجتهد في دمشق لإجراء فحص - مقيدا على كرسي متحرك، وتعرض باستمرار للإهانة والبصق من قبل موظفي الفرع 251. هناك قيل له ببساطة أن عينه "ذهبت". وقام ضباط الأمن المرافقين له بتمزيق الوصفات الطبية الصادرة له أمام عينه. وتم إيواؤه مع 70 سجيناً آخرين في غرفة مساحتها حوالي 70 متراً مربعاً. وفي المقابل كانت غرف ضباط الاستجواب. كان يسمع باستمرار صراخاً منها ومن غرفة تعذيب معينة. كان الناس هزيلين. "كان الطعام سيئاً، وكان الناس يعانون من جروح، لقد كان جحيماً."

وشملت طرق التعذيب الضرب بالعصي والأحزمة، بما في ذلك تثبيت الضحايا بالإطارات. عند تنفيذ "الفلة"، يتم تثبيت القدمين من قبل حارس بتجهيز خشبية وشريط قماشي حتى يتمكن حارس آخر من الضرب بحزامه. وفي حالة زميل له في السجن، لاحظ أن أصابعه ملطخة بالدماء، ربما بسبب تمزق أظافره. كما تعرض هو نفسه لسوء المعاملة أثناء الاستجواب. كان هناك استجوابات في المنطقة الواقعة فوق الأرض من الفرع في مكتب أحد الضباط، حيث تعرض للضرب والركل في بطنه. عندما تشعر بالهواء النقي، تعرف أنها مكاتب الضباط. "وجرت استجوابات أخرى في الطابق السفلي تحت وطأة "الفلة" في غرفة كانت جدرانها ملينة بالدماء. هناك، الموظف الذي كان يضرب ويطرح الأسئلة. وقبل إطلاق سراحه، كان عليه أن يوقع على الأوراق التي تعهد فيها، من بين أمور أخرى، بعدم المشاركة في المظاهرات.

وعندما اعتقل مرة أخرى في 5 نيسان/أبريل 2012، تم إيوؤه في غرفة كبيرة مكتظة تضم حوالي 350 شخصا، ثم في زنزانة مظلمة أصغر حجما ومكتظة بنفس القدر بحوالي 50 محتجزا. وتم وضع إحدى زنازين الاحتجاز تحت الأرض في حديقة سابقة، حيث كان بإمكانه الرؤية من خلال كوة. وهنا أيضا تعرض للضرب. وكان قد رأى شخصا أخيرا مصابا بجروح بالغة في البطن وأقدامه ملتصقة، زحفت منها الديدان. كان بلا حراك وتم نقله للخارج. وقيل إنه توفي. أصيب شخص آخر بالجنون بعد أن اضطر إلى الوقوف لمدة أربعة أيام. وذكر الشاهد أيضا أن فرع "الخطيب" في دمشق معروف على نطاق واسع وسيئ السمعة.

(8) الشاهد ... [SS]، طبيب مستشفى، اعتقل بعد إدانة في 21 آب/أغسطس 2011 ونقل إلى فرع الخطيب. وخلال استجواباته العديدة، التي ركع فيها وقيد وربطت عصابة على عينيه، اتهم بالتحدث بالسوء عن الحكومة، وبالموافقة على المشاركة في المظاهرات، وبالاتصال بالمخابرات الإسرائيلية الموساد. في الواقع، لقد شارك في المظاهرات وأراد مساعدة سكان مدينة درعا، المحاصرين من قبل قوات الأمن، مع صديق. ومن أجل الحصول على معلومات، قام كل من المحققين والحراس بضربه، أي الشاهد. فعلى سبيل المثال، اضطر إلى الاستلقاء أثناء الاستجواب ووجد على أخص قدميه بسلك؛ كما تلقى صفعة على وجهه. وكانت هناك تعليمات عن كيفية تعذيبه ("لا يمكننا الحصول على مزيد من المعلومات بالكابل، أحضر الخشب"). وكان قد شهد - الذي يفترض أن المحققين قصدوه - كيف تعرض أصدقاء له للإساءة والاستجواب بالتوازي.

تم إيواء الشاهد في البداية في زنزانة انفرادية بأبعاد 180 × 80 سم ("يبدو الأمر وكأنه قبر، ليس لديك أي اتصال"). وفي وقت لاحق، نقل إلى زنزانة تجميع، كان فيها بالأساس سجناء من حرسنا ودوما. كانت أبعاد هذه الزنزانة من 3 إلى 3.5 × 3 أمتار.

وتباين عدد زملائهم السجناء فيها؛ في بعض الأحيان كان هناك 30 إلى 50 شخصا. في ليلة واحدة، تم إحضار العديد من السجناء الجدد لدرجة أنهم لم يتمكنوا جميعا من النوم على ظهورهم. لم يكن يعرف كم مرة تم استجوابه، ("المرء خائف جدا، لا يمكن للمرء أن يتذكره بالضبط، ربما سبع إلى عشر مرات"). كما تعرض سجناء آخرون لسوء المعاملة. ويتذكر محتجزا

مريضاً نفسياً عومل بوحشية خاصة. وتعرض سجناء جدد للضرب في الساحة أمام الزنازين في "حفلات الترحيب". عندما كانت هناك قفلة كهربائية في مروحة، عوقب جميع السجناء في الزنزانة جماعياً بالضرب لمدة ساعة على الأقل. وسمع أحدهم صراخ التعذيب. كان الطعام غير كاف من حيث الكمية ومن نوعية رديئة، وكانت الأغذية مليئة بالقمل. كان الذهاب إلى المرحاض يتم بسرعة وفي أوقات محددة. كانت الرعاية الطبية سيئة للغاية. على سبيل المثال، تلقى أحد مرضى السكري الأنسولين، في حين تم إعطاء سجين آخر يعاني من ألم شديد في الأسنان كوباً من الماء المالح فقط. كان أحدهم مدمراً نفسياً، وعاش في خوف وغموض ("في سوريا لا تعرف أبداً كم من الوقت ستبقى معتقلاً"). وبعد 77 يوماً قضاها في فرع الخطيب، نقل إلى فرع آخر في كفر سوسة. وتلقى في وقت لاحق وثيقة قدمت إلى الهيئة القضائية. وتظهر أن الشاهد اتهم بـ "الإضرار بالدولة من خلال التضليل الذي يضعف الروح المعنوية للأمة، فضلاً عن الانخراط والمشاركة في المظاهرات".

(9) أُلقي القبض على شاهد تم استجوابه دون الكشف عن هويته في 13 يناير 2021 وكان ناشطاً معارضاً سابقاً في سوريا (من الآن فصاعداً: Z 13/01/2021) ووفقاً لأقواله أنه اعتقل في 8 ديسمبر 2011 مع أشخاص آخرين في مظاهرة وتم نقلهم بالحافلات إلى الفرع 251 عبر محطة توقف في القسم 40. ووصف الشاهد أنه تعرض بالفعل للضرب في مبنى القسم 40 وتعرض للإيذاء بالصدمات الكهربائية في القدم. وفي الطريق إلى فرع الخطيب وبعد وصولهم إلى هناك، تعرض السجناء للضرب التعسفي. تم الضغط على صبي يبلغ من العمر 16 عاماً ببرغي في الظهر أثناء الرحلة. حتى الموظف الذي أزال روابط الكابلات المستخدمة للتقييد في الفرع قام بضربه، أي الشاهد، بالقاطع الجانبي. وكان قد دُفع إلى الزنزانة وارتطم بالأرض وأغمي عليه. وخلال الاستجوابات، تلقى ضربات بسوط على ظهره.

وكانت ظروف الاحتجاز سيئة. كان الأشخاص المستلمين حديثاً مشمولين جزئياً بالدم وكان لا بد من نقلهم إلى الزنزانة. لم يهتم أحد برجل يعاني من الصرع. يتكون الطعام من عدد قليل من الزيتون وبعض الخبز مع المربى. كانت هناك بعض النزاعات بهذا الشأن. وكان هو نفسه قد فقد الكثير من الوزن أثناء سجنه. ويمكن سماع الصراخ باستمرار. وبقي في الفرع لمدة سبعة أيام. أسوأ شيء كان الخوف. كان يتساءل باستمرار متى ستنتهي حياته ("كان يمكن دائماً أن ينادوا على اسمي فأذهب معهم ثم لا أعود").

وفي 5 نيسان/أبريل 2012، أُلقي القبض عليه مرة أخرى، وبعد توقيفه في القسم 40، حيث تعرض لسوء المعاملة، من بين

أمور أخرى، باستخدام طريقة "الفلقة"، اقتيد إلى فرع الخطيب. هناك تم نقله أولاً إلى زنزانة ضخمة بها 200 سجين، ثم إلى زنزانة أصغر حجماً بأبعاد 4 × 5 أمتار، حيث كان بها 65 شخصاً. وكانت جميع غرف الاحتجاز مكتظة. ووفقاً لانتطباعه، كانت الزنازين عبارة عن مقصف تم تحويله وغرفة استجواب سابقة. بعض السجناء لم يكن يوسعهم سوى النوم واقفين. وكان بعض زملائهم السجناء قد فقدوا عقولهم وأصيبوا بالهلوسة بسبب قلة النوم. وكان في الزنزانة أيضاً طفل يبلغ من العمر 14 عاماً، كان يتعرض للتعذيب بانتظام بالضرب على القدمين. ومرة أخرى لم يكن العلاج الطبي كافياً. كان هو نفسه يعاني من حمى قوية وتلقى حقنة.

(10) أقوال الشرطة للشهود المقيمين في الخارج ... [QQ] و... [RR]، الذين لم يكونوا متاحين للاستجواب الشخصي، تحال إلى الهيئة القضائية من قبل محققي الشرطة والشهود ... [O] و... [TT]. وبعد حالات الاستجواب والترجمة الفورية التي وصفوها، ليس لدى الهيئة القضائية أدنى شك في أن الشهود قدموا معلومات أثناء استجوابهم من قبل الشرطة كما تم الإدلاء بها وتسجيلها أيضاً أمام المحققين. وبالنظر إلى التفاصيل التي لا تنسى في أقوال الشهود والاتفاق على نتيجة الأدلة، استندت الهيئة القضائية أيضاً في المعلومات إلى المضمون على النحو التالي:

الشاهد ... [QQ] ووفقاً لبيان الشرطة، كان عضواً في حركة سياسية معارضة وشارك في تنظيم المظاهرات الأولى في شباط/فبراير 2011 قبل اعتقاله في 19 شباط/فبراير 2011 واقتياده إلى فرع الخطيب. وكان قد احتجز لما مجموعه ثمانية أشهر و20 يوماً. ومن بين هذه المدة، ظل محتجزاً لمدة شهرين تقريباً في زنزانة انفرادية في سجن الطابق السفلي من الفرع؛ لم يستطع التمييز بين الأيام الفردية بسبب الظلام المستمر في زنزنته. وكانت استجاباته حول وظيفته في المعارضة، وأنشطته على وسائل التواصل الاجتماعي، وأسماء أعضاء آخرين في المنظمة. وبما أنه لم يكن متعاوناً، فقد تعرض لسوء المعاملة بدءاً من استجوابه الثاني. وكان قد تلقى ضربات على ظهره وساقيه، بواسطة كابل وقضيب حديدي مقوى بالدانتيل على قدميه أيضاً. وأجبر على الدخول في إطار وضرب هناك في وضع بلا حراك. ثم كان عليه أن يقف ووجهه إلى الحائط في ممر. وكل من يمر يضربه. بسبب الضربات على الجوانب السفلية للقدم، لم يعد بإمكانه الدوس عليها. كما تم تعليقه من المعصمين. كانت ذراعه منتفختين هنا، كما أصيب بحروق على ذراعه خلال هذا الوقت أيضاً. وأغمي عليه أثناء التعذيب. كما لاحظ تعذيب زملائه السجناء، مثل عراقي غمره الماء ثم عذب بالصدمات الكهربائية. وبعد حوالي شهر من الاحتجاز،

صارت الفرع أكثر ضجيجا واستقبلت عددا أكبر من تسليمات المعتقلين. كانت تُسمع أيضا صرخات متكررة جدا من الأشخاص الذين يتعرضوا للتعذيب. وأخيرا، اقتيد إلى الفرع 285.

أمضى الشاهد ... [RR] عدة أيام في فرع الخطيب في أيار/مايو 2011، وفقا لأقواله في الشرطة. تم إيوؤه هناك في زنزانة ذات بعد أساسي 2×1 إلى 1.5 متر. من خلال شق تحت الباب، جاء إليه فأر كبير في الزنزانة. وخلال استجواباته، التي تحدثت عن مشاركته المزعومة في المظاهرات، ونشر رسائل على شبكة الإنترنت وكذلك اتصالات مع المعارضة وفي الخارج، قام أحدهم بضربه، من بين أمور أخرى، بواسطة أسلوب "الفلقة". وحتى بعد استجوابه، تعرض للتعذيب. واضطر إلى الاستلقاء وتعرض للركل والضرب. كان قد سمع صراخا من رجال من غرف التعذيب ومن الاتجاه المعاكس أيضا صراخ النساء. وأخيرا، اقتيد إلى كفر سوسة وأطلق سراحه من هناك.

(11) الشهود ... [HH]، ... [UU]، ... [X]، ... [YY]، ... [KK] وشاهدة تم استجوابها دون الكشف عن هويتها في 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 (من الآن فصاعدا: Z 16/12/2020) احتجزوا وفقا لأقوالهم في الفرع 251 في أوقات مختلفة من عام 2012. ولا تكشف أقوالهم بشأن ظروف الاحتجاز وإساءة معاملة السجناء، التي لا تتسم إلا بأهمية ثانوية فيما يتعلق بوقت ارتكاب الجريمة، عن أي اختلافات كبيرة عن التصورات التي أدلى بها الشهود الذين كانوا مسجونين بالفعل في عام 2011. كما شرح الشهود بطريقة متسقة الظروف المكانية للفرع، ولا سيما وضعها في دمشق وتقسيم السجن تحت الأرض، مع رسومات يدوية قاموا بإعدادها.

وهكذا، فإن الشاهد ... [HH] الذي اعتقل في تموز/يوليه 2012 أفاد بضرب أصابع قدميه بكابل أثناء استجوابه والعقوبات التعسفية التي تعرض لها السجناء الآخرون. وفي زنزانة التجميع المكتظة بأكثر من 300 شخص والتي تفوح منها الرائحة الكريهة والرطوبة، لا يمكن للمرء النوم إلا أثناء الجلوس. كان الطعام أبعد ما يكون عن أن يكون كافيا. كان قد فقد 15 كجم من وزنه. كانت تُسمع أصوات الصراخ باستمرار.

وأفادت الشاهدة Z 16/12/2020، التي تم اعتقالها في أيار/مايو 2012، بأنه تم حشرها مع امرأة حامل في شهرها الثامن على مدار 21 يوما في زنزانة انفرادية مساحتها 2×1 متر. وسمع صوت تعذيب. وقالت إنها لاحظت ضرب حفلة الترحيب

تجاه السجناء الوافدين حديثاً. كما ظهرت على النساء علامات التعذيب. ذهب الحراس إلى زنازين جميع الرجال ليلاً وضربوا السجناء هناك. وكانت الشاهدة قد فقدت ثمانية كيلوغرامات في 35 يوماً من الاحتجاز بسبب قلة كمية الطعام وجودته الرديئة - مثل الخبز المتعفن. كان لا يُسمح بالذهاب إلى المراض إلا وفقاً لتقدير الحارس. وبعد إلقاء القبض على عدد كبير من النساء، اقتيدت معهن إلى زنزانة تجميع كانت في حالة سيئة للغاية "أوساخ، لا هواء، رائحة كريهة" - كانت موبوءة بالقمل والصراصير والجرذان والبعث، وكذلك مكتظة لدرجة أن المرء لا يستطيع النوم في نفس الوقت. وفي غضون ذلك، نقلت إلى الفرع 285 لبضعة أيام. أثناء استجوابها، ضرب حارس ("أبو غضب" = "أبو الغضب")، الذي كان يعتبر وحشياً بشكل خاص بين السجناء، بالسوط على الأرض كنوع من التهديد. وعزت الشاهدة حقيقة أنها عوملت بامتيازات ولم تتعرض للضرب إلى وضعها الاجتماعي الخاص؛ ولم توضح أي تفاصيل أخرى في هذا الصدد فيما يتعلق بإمكانية التعرف على هويتها المفتوحة آنذاك.

الشاهد الذي اعتقل في 4 شباط/فبراير 2012... [UU] اعتقله بحسب أقواله عسكريون تعسفياً خلال مدهامة في قرية العبادة بريف دمشق مع العديد من الأشخاص الآخرين. حتى رئيس البلدية والإمام كانا من بينهم. وبعد اقتياده إلى فرع الخطيب، تعرض هو وعدد كبير من الأشخاص الآخرين للضرب التعسفي بالقبضات والخراطيم والسياط، أولاً لدى وصولهم ثم مراراً وتكراراً داخل الفرع. وكانت هناك عقوبات جماعية إذا تحدث المرء في الزنزانة. وكان السجناء الذين تعرضوا للتعذيب يُسمعون باستمرار وهم يصرخون ويتوسلون. ظل الضوء مضاء طوال الوقت. لا يعرف المرء ما إذا كان ذلك ليلاً أم نهاراً. ومراراً وتكراراً، جاء الناس إلى الزنزانة، وبعضهم كانت عليه آثار تعذيب رهيبية. كما أحضر طفل يتراوح عمره بين العاشرة و15 عاماً مصاباً بطلق ناري في ساقه، لكنه تعرض للضرب رغم ذلك. كما تعرض رجل يزيد عمره على 70 عاماً للضرب. وخلال استجوابه، طلب منه، Hd الشاهد، أن يعترف وتعرض للضرب على قدميه من قبل المحقق. وكان قد أصيب بكسر نتيجة لذلك. أصبح الجرح الناتج ملتهباً بشكل مباشر. ثم قدم بعض المعلومات التي لم تكن صحيحة وكان عليه التوقيع على ورقة بيضاء. في الزنزانة، كانوا ينامون فوق بعضهم البعض. كان الطعام "يكفي فقط للبقاء على قيد الحياة". ووصف الشاهد، ما يعتبره أسوأ شيء في احتجازه، بأنه عدم اليقين بشأن ما سيحدث لهم. وبعد 10 إلى 15 يوماً في الفرع والتواجد المؤقت في سجن آخر، عرض على قاض وحصل على ختم على يده وسمح له بالمغادرة.

الشاهدة ... [X] ذكرت أنه في ليلة 4-5 شباط/فبراير 2012، أُلقي القبض عليها وتم اقتيادها إلى فرع الخطيب واحتجزت هناك لمدة ثلاثة أيام. وكان السبب هو عملها كناشطة. كانت قد جمعت أدوية مع أشخاص آخرين لمساعدة المصابين في قصف حمص. وكان يتم استجوابها كل يوم عن انتمائها السياسي. وتعرضت للضرب فور اعتقالها وأثناء عمليات الفحص للاستجواب في الفرع. وبالقرب من زنزانتها في الطابق السفلي، كان هناك مكان يعرض فيه الرجال المحتجزون للإيذاء. وسمعت الصرخات طوال الوقت. تم إسكات رجل تعرض للتعذيب الوحشي بشكل خاص فجأة. وفي معظم الحالات، تعرض شخصان على الأقل للتعذيب في نفس الوقت. وكان الموظفون أكثر عنفا تجاه الرجال منه تجاه النساء. كما تعرضت هي الشاهدة للمضايقة اللفظية والتهديد الجنسي ولمس الصدر عمدا من قبل أحد الحراس. وقد تم إيواؤها في زنزانة انفرادية صغيرة بالحجم الأساسي 1.80×1 متر، حيث كانوا ثلاثة أشخاص. لم تكن هناك إمكانيات للرعاية بالمنطقة الحمية حتى عندما جاءت للشاهدة دورتها الشهرية.

اعتقل الشاهد ... [JJ] في 4 أيلول/سبتمبر 2012، عند نقطة تفتيش في المنطقة المجاورة مباشرة لفرع الخطيب. وأفاد الشاهد بوجود غرفة احتجاز مكتظة تماما تضم أكثر من 200 شخص بدون مساحة للجلوس أو الاستلقاء للجميع، مع إضاءة اصطناعية مضاءة بشكل دائم، وبدون إمدادات كافية من السوائل والمواد الغذائية، مع وجود هواء خافق وإمكانية غير كافية للذهاب إلى المراض. ووفقا لوصف الشاهد، كانت هناك غرفة احتجاز تحت الأرض ملحقة بالسجن لاحقا. وكان قد تم استجوابه عدة مرات وربطه وتركيعه وعيناه معصوبتان أمام ضابط الاستجواب. وأثناء الاستجواب، تعرض للضرب - أحيانا بساقين ثابتتين - بحزام أو كابل طويل وقوي بشكل لا يطاق على أخمص قدميه. وأصبحت قدم واحدة ملتهبة بعد ذلك. وأصيب زملاؤه السجناء بجروح بليغة مفتوحة أطلق على بعضهم النار في المظاهرات؛ وكان العديد منهم يعانون أيضا من أمراض جلدية.

اعتقل الشاهد ... [KK] في الرقة في أوائل أيار/مايو 2012، وبعد توقفه في دير الزور وحمص والشرطة العسكرية في القابون، اقتيد إلى فرع الخطيب، حيث احتجز لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام. وبعد وصولهم إلى الفرع، اضطر جميع من تم تسليمهم إلى تحويل وجوههم إلى الحائط وتعرضوا للضرب. وكانت الزنازين مكتظة. وكان السجناء يعانون من طفح جلدي وحساسية، والتصقت الهوام بملابسهم. بسبب الاكتظاظ، كانت الرطوبة عالية جدا، ولم تكن هناك تهوية. على مدار اليوم، يمكن أيضا سماع صراخ "عال حقا" بسبب عمليات التعذيب. ومن جانب زملائه السجناء، قيل له عن الصدمات الكهربائية

و"الشبح". وكان معظم الأشخاص في زنزانته عليهم آثار تعذيب. كانت هناك كسور وتورم بسبب الضربات وآثار على المعصمين من التعليق. وقد تم استجوابه هو نفسه وضربه عدة مرات، بما في ذلك بأداة تشبه السير المخروطي في جميع أنحاء جسده. وجرى الاستجواب في الطابق العلوي، حيث الجو غير متنن. إذا لم تكن الإجابة مناسبة، فإنه يتلقى صفعات وركل وضرب. مرارا وتكرارا كان عليه أن يجلس القرفصاء ثم يتعرض للضرب بقوة في هذا الوضع.

ج ج) باختصار، تقيم الهيئة القضائية البيانات المذكورة أعلاه على النحو التالي:

أعطت التصورات الفردية للشهود الصورة العامة بأن عمليات ومعاملة السجناء بعد دخولهم إلى الفرع 251 تختلف اختلافا كبيرا عن بعضها البعض. وينطبق هذا، على سبيل المثال، على مدة الاحتجاز في الفرع، والتي تراوحت بين بضعة أيام ومدة إقامة لشهور وسنوات - إلا أن هذا لم يحدث في بعض الأحيان إلا من خلال الإشاعات. وتراوح نوع الإقامة بين زنزانات فردية صغيرة إلى زنازين تجميع في غرفة حتى حجم القاعة، ووصف إشغالها بأنها ممتلئة إلى مكتظة لدرجة أن الاستلقاء كان مستحيلا وحتى التنفس كان صعبا. تم وصف الزنازين بأنها بدون ضوء النهار أو بها - ولكن بعد ذلك فقط من خلال فتحات صغيرة. كما أن اختيار أسلوب التعذيب لم يتبع نمطا ملحوظا، باستثناء "الفلقة" المفضلة أثناء الاستجواب. وعلاوة على ذلك، اختلفت الطبيعة الفردية لسوء المعاملة، حيث تراوحت بين أساليب التعذيب "المعيارية" وصولا إلى التجاوزات السادية، حيث يتم دعم الفرع من خلال "غرف تعذيب" مجهزة خصيصا، ومعدات لتعذيب الناس وعمليات موجهة لتنظيم التعذيب ويتم تنفيذها مثلا بين المحقق والموظف الذي ينفذ المعاملة السيئة. كما اختلف في تلك الأثناء تواتر الاستجابات واتجاهها وكذلك وقت الانتظار المؤلم للسجناء اختلافا كبيرا.

ويشير عدم وجود عملية مفهومة وهادفة في بنية الدولة السورية، التي تخضع لبيروقراطية داخل جهازها الأمني، إلى أنه منذ بداية حركة الاحتجاج، اضطرت السلطات الأمنية إلى "معالجة" عدد كبير من السجناء الذين لم تصمم منشآتهم دون النظر إلى اتهام فردي من خلال إساءة معاملتهم بطريقة مرتجلة جزئيا. وتشير الأنواع المختلفة من سوء المعاملة إلى أن الحراس الذين قاموا بالإعدام قد أطلق لهم العنان؛ وجزئيا تميز الإجراء ببراعة سادية. وكانت مبررات الاعتقالات مدبرة باعتراقات قسرية. ويتسق هذا التعامل مع الإجراءات التي تتخذها السلطات الأمنية لغرض العقاب الجماعي والردع اللذين وصفهما شهود آخرون بشأن المسار العام للصراع.

وأعطت الاختلافات في معاملتهم صورة عن التعسف بالنسبة للسجناء الذين تم ترحيلهم إلى الفرع 251 وتم تسليمهم إلى الظروف هناك، والذين تركوا عمدا في الظلام حول سبب سجنهم ومصيرهم الإضافي. وعلى الرغم من كل الاختلافات، وكما أظهرت الشهادات بشكل مثير، اتسمت الفرع بظروف احتجاز غير إنسانية ومناخ من العنف والخوف على نطاق واسع لجميع المحتجزين هناك. وتعرض السجناء لأي معاملة مرغوبة من جانب الحراس المسؤولين، لا سيما في منطقة السجن تحت الأرض حيث سجنوا. ويتم انتزاع أقوال كل المحتجزين تقريبا عن طريق التعذيب؛ ومن ناحية أخرى، لم يكن من الممكن في بعض الأحيان التعرف على الصلة بين سوء المعاملة الوحشية والحصول على المعلومات. وأدى ذلك إلى العنف المفرط مع عواقب تهدد حياة المتضررين - أيضا في ضوء نقص الرعاية الطبية.

وعموما، تسمح أقوال الشهود باستنتاج موثوق به مفاده أن المرحلين إلى الفرع 251 على الأقل اعتبارا من نيسان/أبريل 2011 قد عانوا من التطبيق المنهجي للعنف البدني الوحشي - وأيضا العنف الجنسي - مع ظروف السجن اللاإنسانية نتيجة للاكتظاظ الهائل، ونقص النظافة الصحية، وعدم كفاية المراحيض وعدم كفاية إمدادات السوائل والطعام، فضلا عن الضغط النفسي الهائل، من بين أمور أخرى، من التصور الصوتي المستمر لصراخ زملائهم السجناء المعذبين وتصور زملائهم السجناء الذين تعرضوا للتعذيب، وبعضهم الذين أصيبوا بجروح خطيرة في زنازنتهم.

كما أن المعاملة التي وصفها الشهود تتماشى أيضا مع الغرض الذي يسعى إليه جهاز السلطة السوري المتمثل في استخدام العنف ضد السكان المدنيين وليس عن قصد، ولكن على نطاق واسع، بهدف التهيب والردع. وتقترض الهيئة القضائية أن الشروط المذكورة أعلاه، ولا سيما استخدام التعذيب، تنطبق على أي حال على جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا في المظاهرات والتجمعات والمداهمات. ولم تجد الهيئة القضائية استثناءات اتُّبع فيها الاستخدام المباشر للقوة البدنية إلا في حالة الأفراد المعتقلين على وجه التحديد الذين اكتسبوا أهمية معينة، أو في حالة السجناء الذين تبين أنهم معروفون لدى أحد المشغلين.

وتأخذ الهيئة القضائية من أقوال الشهود ... [Y]، الحمادة و Z 25/11/2020 أخيراً، أنه تم توسيع سجن الإدارة تحت الأرض قبل أبريل 2012 ليشمل غرف احتجاز إضافية تحت منطقة خارجية. ويبدو أن هذا نتيجة للزيادة السريعة في عدد السجناء في الفرع منذ بداية حركة الاحتجاج، كما لاحظ غالبية الشهود.

2. القسم 40

تمكنت الهيئة القضائية أيضاً من الحصول على صورة لأنشطة القسم 40 من خلال النظر في أقوال مختلف الشهود.

أ) ومما له أهمية في هذا الصدد أقوال الشهود التاليين:

أ) شهد الشاهد Z 28/07/16، وهو موظف سابق منذ فترة طويلة في دائرة المخابرات العامة، بأن القسم 40 ينتمي إلى الفرع 251 ويسمى "قسم الدوريات" أو "قسم مكافحة الإرهاب". اكتسب القسم سمعة سيئة للغاية بعد أن تولى حافظ مخلوف إدارته. كان لدى مخلوف العديد من الاعتقالات وكان له يد مطلقة كابن خال بشار الأسد.

وكان القسم 40 مسؤولاً عن تسيير دوريات داخل دمشق. وإذا كان الفرع 251 قد بحث عن شخص معين، فإن القسم يضطلع بمهمة إلقاء القبض عليه ونقله إلى الفرع 251. ومع ذلك، فإن القسم غالباً ما تجاوز اختصاصاته. فعلى سبيل المثال، أخذ القسم نفسه الأشخاص المقبوض عليهم أيضاً ولم تنقل دائماً إلى الفرع 251، ولكن وفقاً لقرار حافظ مخلوف، على سبيل المثال، تم نقلهم مباشرة إلى الفرع 285. ويضم القسم حوالي 100 إلى 200 موظف، ولرئيسه مكتب داخل الفرع 251. وكان هو، أي الشاهد، قد سمع أن الناس قد ماتوا في القسم.

ب) الشاهد ... [AA]، ضابط قيادي في الحرس في الفرع 251، ذكر أن موظفي القسم 40 كانوا مسؤولين عن الاعتقالات نيابة عن الفرع 251. وقامت الوحدة أيضاً بدوريات واحتلت نقاط تفتيش. لم يكن لهم أي علاقة بالفرع 251 إلا بقدر ما أحضروا إليها سجناء. وكان هو، أي الشاهد، قد شهد ذات مرة أثناء تدريبه أنه يجري البحث عن موظفين للقسم. لهذا الغرض، كانت هناك حاجة إلى خصائص جسدية معينة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون السيرة الذاتية خالية من العيوب بمعنى

الولاء الواضح للنظام. لقد كانوا دائماً متطوعين، أي غير مجندين. كانت الفرع ذات أهمية خاصة بسبب العلاقة الأسرية للرئيس، حافظ مخلوف، ابن خالة بشار الأسد.

ج (ج) الشاهد ... [Y]، وهو موظف سابق منذ فترة طويلة في المخابرات العامة، وصف القسم 40 بأنه جزء من قسم التحقيق في الفرع 251. غير أنه عكس هذه العلاقة في أقواله أن قسم التحقيق كان جزءاً من القسم 40. على أي حال، كان صانع القرار الفعلي على علم بحافظ مخلوف. وقد أعطى هذا الأخير تعليمات للمحققين في الفرع 251؛ وكان مخلوف في نهاية المطاف الرئيس الفعلي لجهاز المخابرات العامة بأكمله. وكان المدير الرسمي، اللواء علي مملوك، قد نزل من مكتبه لاستقبال مخلوف. وكان مخلوف قد أصدر تعليمات بشأن اعتقال المتظاهرين ومدة احتجازهم. كان هو الشاهد حاضراً عندما أعطى مخلوف تعليمات بالحضور في تجمع حاشد في مسجد واعتقلوا 1000 شخص كانوا موجودين هناك.

وكما سبق ذكره (انظر: ب ب، ثالثاً، 1، ج)، كان لدى الهيئة القضائية تحفظات على متابعة شهادة الشاهد ... [Y] دون قيود. وبالإضافة إلى الحالات الشاذة العامة في شهادة الشاهد، كان من اللافت للنظر فيما يتعلق بمعلوماته عن القسم 40 أنه ادعى لنفسه معرفة بهيكل السلطة الداخلية للفرع 251 والقسم 40، على الرغم من أنه لم يعمل في الفرع منذ عام 1998، بل في المقر الرئيسي - البعيد مكانياً - للمخابرات العامة في نشاط يقتصر على أرشفة الوثائق. وعندما سئل الشاهد، لم يتمكن أيضاً من الحصول على أي معلومات محددة عن الوقائع المحددة التي يستند إليها تقييمه وإلى أي مناسبة يدعي أنه أبدى ملاحظاته. ومع ذلك، فإن الافتراض بأن قائد وحدة فرعية مكونة من ثلاثة أرقام من الموظفين كان مسؤولاً بالفعل عما كان - وفقاً لشهود آخرين - هو أهم جهاز مخابرات سوري عبر مستويين هرمي، كان يتطلب مثل هذا الأساس. ولا يكفي لرئيس جهاز المخابرات العامة استقبال رئيس القسم 40 لهذا الغرض. كما أن زعم الشاهد لا تدعمه نتيجة الأدلة؛ وهذا وحده يثبت عملاً تعسفياً قام به حافظ مخلوف في قيادة القسم التابعة له، وهو ما تم قبوله بسبب قربيه من قمة النظام.

د (د) أيضاً الشاهد الخبير ... [T] ألحق القسم 40 إلى الفرع 251 وحدده على أنه مسؤول عن دوما. وتلقى القسم تعليماته من الفرع 251. وتم اعتقال الأشخاص من خلال القسم واقتيدوا - جزئياً بعد الاستجواب - إلى الفرع 251. لم يكن لدى القسم سجن كبير خاص به، ولهذا السبب تم تسليم السجناء في الغالب مباشرة إلى الفرع 251. وكان رئيس القسم حافظ

مخلوف، ابن خال الرئيس. وعلى الرغم من أن هذا كان له تأثير كبير، إلا أنه كان تابعاً للفرع 251 الأكبر بكثير. وقد أجرى موظفوه عمليات استجواب في الفرع 251.

هـ (هـ) وفيما يتعلق بالقسم 40، قال الشاهد الخبير ... [S] أنه قسم تابع للفرع 251 ويتولى مهام معينة للفرع. وقد ألقى الفرع القبض على العديد من زملائه. رئيس الفرع هو حافظ مخلوف، ابن خال بشار الأسد، وهذا هو السبب في أن الفرع لها أهمية كبيرة داخليا. كان القسم مسؤولاً عن منطقة دمشق، لكنه توغلت على نطاق واسع بسبب موقع رئيسه.

و (و) وأفاد الشاهد أن القسم 40، برئاسة حافظ مخلوف، كان يتمتع بسمعة وحشية خاصة. وقد وصفه بأنه أداة للسلطة بهدف قمع المظاهرات وتعذيب المعتقلين. كان هذا معروفاً بشكل عام.

ز (ز) الشاهد الخبير ... [Z] (انظر أعلاه: أ، ثالثاً، 2)، ذكر أن القسم 40 ينتمي إلى الفرع 251 على أساس المعلومات المتاحة له. ويعرف القسم باسم "فرع المدينة" وفرع "الجسر الأبيض". يتم تصنيفه على أنه قوي وسيئ السمعة بشكل خاص. ومن اللافت للنظر أن الرسائل الواردة من القسم 40 كانت موجهة مباشرة إلى فرع أخرى، ولم تكن - كما هو الحال عادة - تمر عبر رئيس الفرع 251. واستخدمت عندئذ ترويسة الفرع 251.

ح (ح) شهد أغلبية ضحايا النظام الذين سبق ذكرهم أعلاه، والذين تم ترحيلهم إلى الفرع 251 وإساءة معاملتهم هناك، بأنهم اعتقلوا سابقاً من قبل القسم 40 واحتجزوا لفترة وجيزة في ممتلكات تابعة لهذه الوحدة:

الشاهدة... [DD] ألقى القبض عليها في 2 أيار/مايو 2011 خلال مظاهرة نسائية في دمشق من قبل موظفي القسم 40، وتم ترحيلها إلى مكان تابع للقسم ومن هناك إلى الفرع 251. وذكرت أن القسم 40 يعرف أيضاً باسم "حافظ مخلوف". الرجال الذين أخذوها قاموا بضربها و"لمسوها في مناطق حساسة". أمضت ساعتين في القسم 40 دون استجوابها هناك. وخلال اعتقالها الثاني في 12 نيسان/أبريل 2012 بسبب اعتصام أمام البرلمان السوري كجزء من حملة "أوقفوا القتل"، اقتيدت في البداية إلى القسم 40. وكانت قوات الأمن قد وصلت بالفعل جاهزة وعرفت أنها ستأتي. وبدأوا على الفور في اعتقال النساء المشاركات. وتلقت "ضربة بهيمية" بالهراوات في القسم 40. وكانت قد تعرضت للضرب والبصق والإهانة مع المحتجزين

الآخرين لمدة ساعة. بعد توقيفها في القسم، تم نقلها بشاحنة فان إلى الفرع 251. ووصفت الشاهدة موقع القسم 40 بأنه يقع في شارع يسمى "الجسر الأبيض". وتوجد بوابة حديدية كبيرة وساحة فناء خالية ومباني سكنية تحيط بها مباشرة.

وقبل نقله مرة أخرى إلى الفرع 251، تم اعتقال الشاهد ... [FF] وفقا لمعلوماته، في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2011 من قبل موظفين مزعومين في القسم 40 واقتيد إلى مقر القسم لمدة ساعتين إلى ثلاث ساعات. وعندما أُلقي القبض عليه، أخذ منه حاسوبه المحمول. وكان قد تم استجوابه لفترة وجيزة في القسم حول حسابه على فيسبوك. ومن المعروف أن القسم كان يرأسه حافظ مخلوف شقيق رجل الأعمال النافذ رامي مخلوف وابن خال بشار الأسد. وكان من المعروف أيضا أن القسم كان مسؤولاً عن الاعتقالات والافتحاضات، "لصالح الفرع 251".

ووفقا لمعلوماتها، اعتقلت الشاهدة Z 16/12/2020 في 4 أيار/مايو 2012 في دمشق مع أشخاص آخرين واقتيدت إلى القسم 40. اقتحمت قوات الأمن التي ترتدي ملابس مدنية مكتبهم تحت تهديد السلاح، وفتشت، وفحصت بطاقات الهوية، وعصبت أعين الرجال أو سحبت القميص فوق رؤوسهم. في القسم، كان الرجال الذين اعتقلوا معها يتم ضربهم. وقد تعرضت للتعذيب على أيدي أحد معارفها الذي تعرض للضرب والتعذيب بالصدمات الكهربائية لإجبارها على التخلي عن الوصول إلى بريدتها الإلكتروني وحسابها على فيسبوك. أمضت ليلة في القسم ثم تم اقتيادها إلى الفرع 251 وتعرضت للضرب آنذاك.

وشهد الشاهد Z 25/11/2020 بأنه اعتقل في 4 أيار/مايو 2012 من قبل موظفي القسم 40 واقتيد إلى مبنى القسم في حي الجسر الأبيض في دمشق. واستقبل هناك بالضرب وبقي في الفرع لمدة يوم قبل نقله إلى الفرع 251.

الشاهد ... [RR] ووفقا لمعلومات الشرطة، التي نقلها المحقق إلى الهيئة القضائية، تم استدعاؤه إلى القسم 40 في حي الجسر الأبيض في دمشق في أيار/مايو 2011 واستجوب هناك حول التصريحات المنتقدة للحكومة على فيسبوك. وبعد أن أشار الشاهد إلى أنه كان على اتصال بالمتحدثة الإعلامية باسم الرئيس، أطلق سراحه مرة أخرى. وفي اليوم التالي، استدعي مرة أخرى إلى القسم، وقيد هناك واقتيد إلى فرع الخطيب.

ب) وتؤكد نظرة عامة للمعلومات المقدمة الصورة القائلة بأن القسم 40 كان معنياً أساساً بتنفيذ عمليات الاعتقال والتفتيش

والمداهمات وقمع المظاهرات، وأحال المحتجزين إلى الفرع 251، حيث تقرر مصيرهم بعد ذلك. وفي الوقت نفسه، كان للقسم مبنى مكاتب خاص بها مع مرفق احتجاز صغير في حي الجسر الأبيض في دمشق. وقد قامت القسم بالفعل بأعمال تحقيق أولية مثل فحص المواد المؤمنة واستجواب المحتجزين؛ ولا يمكن تحديد ما إذا كان ذلك على أساس الولاية القضائية الرسمية أو المفترضة.

ووفقاً للإفادات المتفقة بين جميع الشهود، تم تعيين مكانة خاصة للقسم بسبب مهامه، ولكن بشكل خاص بسبب بروز رئيسه وقربه من الحكومة. وتؤدي شهادة الشهود إلى استنتاج مفاده أن القسم، على الأقل في منطقة دمشق الكبرى، كان على أي حال أداة مرنة استخدمت لمكافحة حركة الاحتجاج بسرعة وفعالية. بقدر ما الشاهد ... [AA] قد وصف المتطلبات الخاصة لللياقة البدنية والولاء للنظام لدى موظفي القسم، فإنه يمكن بالفعل التوفيق بين ذلك ومهام الوحدة. كما تفترض الهيئة القضائية أن رئيس الفرع، حافظ مخلوف، قد استغل موقفاً خاصاً يستند إلى قرابته مع الرئيس بشار الأسد ليمارس التعسف، كما يتوافق تماماً مع بنية الدولة السورية القائمة على التقارب الشخصي والولاءات. وحقيقة أن الرئيس - كما أشار الشاهد Z 28/05/16 - شأنه شأن رؤساء الأقسام الآخرين، كان له مكتبه الخاص في الفرع 251، يؤخذ أيضاً كأساس صحيح من قبل الهيئة القضائية. من ناحية أخرى، لم يكن من الممكن التأكد من واقع المعلومات التي قدمها الشهود أنه - كما زعم الشاهد ... [Y] - أن هناك مركز مهيم في الفرع 251 أو حتى في دائرة المخابرات العامة بامتياز؛ وبدلاً من ذلك، فإن هذا يتعارض بالأحرى مع القسم المنفصلة، الذي، وفقاً لجميع الشهود الآخرين، يدعم فقط نشاط اعتقال وتسليم المعارضين المزعومين للنظام والنشاط المستقل للفرع 251، الذي يصفه باستمرار الموظفون السابقون في النظام وكذلك الشهود المسجلون في الفرع 251.

ووفقاً للشهود، كان من الممكن أخيراً أن تؤخذ كأساس أنه في القسم 40 - كما هو الحال في جميع الإدارات الأخرى في أجهزة المخابرات التي تتعامل مع السجناء - عومل المعتقلون بطريقة تتسم بالعنف.

خامساً- الإثباتات المتعلقة بشخص المدعى عليه

1. تستند الإثباتات المتعلقة بالظروف الأسرية وتطور المتهم بشكل أساسي إلى أقواله الخاصة في جلسة الاستماع التي

عقدها في المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين في 9 أيار/مايو 2018 وفي جلسة الاستماع اللاحقة للشهود في 16 آب/أغسطس 2018. في كلتا المناسبتين، حدد المدعى عليه أصله وتعليمه - دون تناقض فيما بينهم. الشاهد ... [CC]، ابن عم المدعى عليه، لديه هذه المعلومات، إلى الحد الذي كان لديه معرفته الخاصة بهذا الشأن؛ وعلى وجه الخصوص، شهد بأن المدعى عليه نشأ في قرية موحسن ثم التحق لاحقاً بمدرسة ثانوية. وعن فرار المدعى عليه في بداية كانون الثاني/يناير 2012، أبلغه شقيقه الأكبر بذلك؛ كما تم الإعلان رسمياً عن المدعى عليه على أنه مفقود.

وتستند الظروف الأسرية الأقرب، ولا سيما عدد الأطفال وأعمارهم وزواج المتهم، إلى مقتطفات من دفتر الأسرة المحفوظ للمتهم، والتي وصلت إلى قانون الأجانب عن طريق المدعى عليه والمكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين.

2. وخلال الفترة التي تلت فرار المدعى عليه في كانون الثاني/يناير 2012 وحتى دخوله ألمانيا، لم تتمكن الهيئة القضائية من التوصل إلى نتائج إلا إلى حد ما.

إن ظروف إقامة المدعى عليه بحسب الفترات الزمنية والأماكن حتى دخوله إلى ألمانيا غير مؤكدة تماماً مثل الوقت والمكان اللذين تم فيهما لم شمل أسرة المدعى عليه مرة أخرى. وعلى وجه الخصوص، ظل وقت مغادرة المدعى عليه إلى تركيا غير واضح، وكذلك ما إذا كان قد اجتمع شمله مع أسرته في سوريا مرة أخرى، وإذا كان الأمر كذلك، فمتى تم لم شمله مع أسرته، وما إذا كان قد غادر البلاد معهم. ومرة أخرى، فإن المعلومات التي قدمها المدعى عليه نفسه متاحة أساساً. وفي جلسة الاستماع التي عقدها أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين، وصف بالتفصيل كيف أنه بعد فراره في 5 كانون الثاني/يناير 2012، ذهب في البداية بمفرده إلى قريته الأصلية، بينما بقيت عائلته في البداية في دمشق وخلفته في النهاية. ومع ذلك، فإن معلوماته عن التحركات بين القرى الفردية، والهجمات التي يزعم أنها استهدفت قريته ومنزل والديه، فضلاً عن ملاحظاته الخاصة عن هذه الهجمات - على الرغم من مغادرته القرية مسبقاً - ليست قاطعة للغاية. كما يبدو من غير المعقول أن منزل والدي المدعى عليه تعرض للقصف المتعمد بالصواريخ رداً على فراره. ولم يقدم المدعى عليه أي معلومات عن مكان وجود أسرته الإضافي، الذي يدعي أنه "أحضرهم إلى بر الأمان". الأحداث التالية، ولا سيما المغادرة إلى تركيا، كانت من قبله بمفرده - "هو" فقط قد غادر. وحتى في شهادته، قدم المدعى عليه معلومات موجزة عن شخصه فقط، ولكن ليس عن مصير أسرته بعد فراره.

ومن اللافت للنظر أيضا أنه بعد وصوله إلى ألمانيا، قدم المدعى عليه مقتطفات من دفتر عائلته بتاريخ 4 شباط/فبراير 2016، صادر عن وزارة الداخلية السورية، "المديرية العامة للشؤون المدنية"، مع ترجمة كل منها إلى الألمانية، أعدها مكتب ترجمة دمشق في 12 نيسان/أبريل 2016. وقد يشير ذلك إلى أن عائلة المتهم أو أجزاء منهم كانوا لا يزالون في دمشق حتى نيسان/أبريل 2016 ومستعدون للفرار إلى ألمانيا، أو أنهم يستطيعون على الأقل الحصول على الوثائق وترجمتها عبر وسطاء. بشكل عام، يبدو من المشكوك فيه أن المدعى عليه، الذي تم الإبلاغ عن اختفائه، نجح حتى في إصدار وثائق الأحوال المدنية للسلطات السورية. ومع ذلك، فإن ما يدل على إقامة المتهم لفترة أطول مع عائلته في سوريا هو قبل كل شيء حقيقة أن وثائق الأحوال المدنية السورية التي حملها معه تشير إلى عيد ميلاد الأطفال في 1 كانون الثاني/يناير 2014 و 1 كانون الثاني/يناير 2015 مع مكان ميلاد دير الزور. لو كان هذا صحيحا، لكان المدعى عليه على الأرجح في سوريا على الأقل في عام 2014.

وبعد كل شيء، يمكن للهيئة القضائية تحديد وقت مغادرته إلى تركيا، والتي حددها المدعى عليه بدقة شديدة سواء في جلسة الاستماع أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين أو خلال جلسة الاستماع إلى شهادته بمنتصف فبراير 2012 - 12 فبراير 2012 بالنسبة لذلك الأخير، والفترة بين 9 و 13 فبراير 2012 بالنسبة للأول، ولا يمكن اعتماد ذلك دون تحييص. وينطبق الشيء نفسه على توقيت عبور الحدود من تركيا إلى اليونان، والذي تم التوصل إليه بالإجماع في 20 فبراير 2016 في كلتا المناسبتين.

3. إن الدخول إلى ألمانيا والظروف المعيشية المحلية للمتهم لها أساسها في المحتوى المقدم من الشاهدة ... [VV] لملف الأجانب المقدم إلى مكتب تسجيل الأجانب ... [ج] عن المدعى عليه و - فيما يتعلق بإجراءات اللجوء - في أقوال الشهود ... [L] و ... [M] من المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين. وهذا ينطبق بشكل خاص على مسار وحالة إجراءات اللجوء، وظروف الدخول إلى ألمانيا، وتوزيع الأسرة على مركز استقبال أولي والتخصيص النهائي لشقة في ... [C].

وتستند الإثباتات المتعلقة بالسجل الجنائي للمتهم إلى مقتطف من السجل المركزي الاتحادي بشأنه وأمر العقوبة الصادر ضده من قبل المحكمة المحلية ... [a] بتاريخ 24 تموز/يوليه 2018. وتستند حالة إنفاذ الاستنتاج المذكور أعلاه إلى المعلومات

الموجودة في الملف عن المدفوعات التي سدها المدعى عليه؛ ووفقاً للأمر النهائي الصادر في هذا الصدد عن مكتب المدعي العام في ترير، دفعت الغرامة بالكامل وتمت تسوية الإجراءات. تم إيقاف محاكمة أخرى مع اتهام المدعى عليه "بإصابة مواطنين أفغانيين اثنين من الجوار باللكمات" في 7 تموز/يوليه 2018. ويتم إبلاغ تواريخ وظروف الاعتقال والإفراج عن الاحتجاز وتجديد الاعتقال مجدداً إلى الهيئة القضائية من قبل ضباط الشرطة المعنيين ... [P] وشنايدر. ووفقاً لهم، فإن سجن المتهم - وخاصة إعادة اعتقاله - كان غير متوقع على الإطلاق. وكان المدعى عليه قد افترض سوء فهم في اعتقاله الأول واشتكى من مشاكل في القلب والتنفس في الاعتقال الثاني، ربما لأسباب نفسية.

سادساً- الإثباتات المتعلقة بالمساهمة الإجرامية الملموسة للمدعى عليه

1- مسار ترقى المدعى عليه في المخابرات السورية

تستند الإثباتات المتعلقة بدخول المتهم إلى المخابرات السورية، وأنشطته هناك، والشعب التي عمل فيها، ورتبته، إلى حد كبير إلى أقواله التي أدلى بها في جلسة الاستماع أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين وشهادته أمام المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية. كما أنها تستند إلى عدة أدلة ومؤشرات تؤكد نشاط المدعى عليه.

أ) وليس لدى الهيئة القضائية أي شك في صحة أقوال المتهم نفسه. وهذه تبدو بالفعل ذات مصداقية من تلقاء نفسها؛ وهي مفصلة وقاطعة، اتفق في كلتا المناسبتين، اللتين عبر فيهما المدعى عليه عن نفسه، بأولويات مختلفة، وظهر في ضوء حقيقة أنه أبلغ عن طيب خاطر وبغفر لا يخفى، على سبيل المثال، عن نشاطه الناجح كمدرّب "صعب"، قائم أيضاً على الخبرة. ومن الواضح أن المتهم لم يحاول التستر على وظيفة جهاز المخابرات ونشاطه الخاص فيها، خاصة وأنه ربط سبب فراره النهائي من الخدمة وطلب لجوئه بنشاطه. ونظراً لثراء تفاصيل معلوماته عن التدريب والمكتب والأنشطة التنفيذية، ولا سيما عن الفعل الفعلي، تستبعد الهيئة القضائية أيضاً أن يكون المدعى عليه قد بالغ في حياته المهنية وموضوع نشاطه. ويمكن تفسير الدافع الزائف المحتمل للرهن بالجهد المبذول للحصول على سبب للجوء. ولكن ظروف الفرار والاضطهاد اللاحق كانت ستكون كافية؛ وبالإضافة إلى ذلك، حدد المدعى عليه كذلك أقواله في شهادته أمام المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية، الذي لا يعد بحق اللجوء أو أي ميزة أخرى.

وأخيرا، أكد المدعى عليه صراحة أنه كان يعمل لصالح قوات الأمن السورية في معلوماته المكتوبة التي أحييت إلى الهيئة القضائية، والتي قدم بها مذكرة شاملة مفادها أنه ليس لديه بديل عن استمرار مؤقت لنشاطه - غير المحدد بالتفصيل.

(ب) ويؤكد نشاط المتهم ووقت فراره من خلال أقوال الشاهد ... [CC]، ابن عمه - ابن أخت الأب - للمتهم.

أ (أ) كان الشاهد أول من تحدث عن موقفه السياسي تجاه الوضع في سوريا في ذلك الوقت. ووفقا له، فقد كان ناشطا سياسيا بالفعل خلال ربيع دمشق، وشارك في اجتماعات ومناقشات المعارضة، وظهر بعد ذلك كمؤلف لمقالات سياسية. وفي آذار/مارس 2011، شارك في مظاهرات وشهد عمليات انتشار لقوات الأمن. في 8 نيسان/أبريل 2011، خلال مظاهرة في دمشق في حي كفر سوسة، تم اعتقاله هو نفسه واستجوابه لمدة يوم واحد من قبل المخابرات - ما تسمى بفرع فلسطين. بعد محادثة شخصية مع رئيس الفرع هناك أطلق سراحه دون إساءة معاملة. ووصف بأنه شخص متعلم ويعامل معاملة أفضل من السجناء الآخرين الذين تعرضوا للتوبيخ والضرب بوصفهم إرهابيين. وكان عليه أن يكشف عن بياناته المتعلقة بالوصول إلى فيسبوك وكلمات مرور البريد الإلكتروني، ونُصح بعدم القيام بأي أنشطة أخرى ذات أهمية للنظام؛ وفي الوقت نفسه، عرض عليه التعاون للتجسس على أنشطة المعارضة.

وشهد الشاهد للمتهم بأنه تطوع مع قوات الأمن أو وزارة الداخلية بعد التحاقه بالمدرسة الثانوية. بعد كل شيء، كانت رتبته مساعد أو رقيب أركان رئيسي. وكان المدعى عليه يعمل لدى "أمن الدولة"؛ وهو، أي الشاهد، لا يعرف بالضبط إلى أي جهاز ينتمي هذا. وعلى أية حال، فإن المهمة هي مراقبة الشعب والجماعات السياسية المختلفة. تعمل المنظمة على الحفاظ على السلطة.

وكان المدعى عليه قد خضع في البداية لستة أشهر من التدريب الأساسي. وافتتح، أي الشاهد، عيادة لطب الأسنان في الدشادل، جنوب دمشق، بعد تخرجه من الجامعة في عام 2001. وخلال هذه الفترة، التقى بالمدعى عليه، الذي كان يعيش أيضا في المنطقة والذي جاء أفراد أسرته لتلقي العلاج، في كثير من الأحيان. وكان المتهم في ذلك الوقت مدربا رياضيا في أمن الدولة في منطقة نجها. وفي وقت لاحق، أخبره المتهم أنه انتقل إلى "فرع الشؤون الدينية"، حيث كان مسؤولا عن مراقبة

خطب الجمعة والوعاظ. ومن الواضح أن المدعى عليه قد صنفه، أي الشاهد، سياسياً على أنه "مؤيد للثورة". عندما جاء المدعى عليه إلى عيادته في أوائل شباط/فبراير أو أوائل آذار/مارس 2011، كانت هناك محادثة حول الوضع مع قوات الأمن. وأفاد المدعى عليه بأنه في حالة تأهب قصوى وأنه يعلم أن الثورة ستأتي. وكان الشاهد، قد سمع أن المدعى عليه قد حذر شخصا يدعى "الأتاسي" كان ينبغي إلقاء القبض عليه؛ وقد أبلغه بذلك شقيق المتهم - ومرة أخرى أيضاً قبل وقت قصير من استجوابه في الجلسة الرئيسية. ولم يكن لدى الشاهد، أي انطباع بأن المدعى عليه أراد إيذاء شخص ما؛ وإلا لكان قد انفصل عنه. هناك العديد من موظفي الأجهزة الأمنية جاءوا للعلاج. ويمكنك التمييز بين الناس.

لم يخبره المدعى عليه بالكثير عن أنشطته الأخرى. ومع ذلك، كان من الواضح أن حراس الأمن "كانوا يخرجون دائماً أيام الجمعة" ويراقبون الأماكن التي يتوقع فيها حدوث مظاهرات. منذ عام 2011، لم يعد عمل المدعى عليه روتينياً، وفقاً لوصفه. لقد حشد النظام جميع القوى لاتخاذ إجراءات ضد الثورة. وكان المدعى عليه قد أبلغ ذات مرة عن حدث كانت فيه حافلة بها محتجزين. وكان زميل للمدعى عليه قد أخذ عصا للمشاركة في "حفلة الترحيب". كان المدعى عليه "غاضباً" من هذا، لأن "مثل هذا الشيء" لم يكن "عمله". وكان المتهم قد ذكر مراراً وتكراراً اسم حافظ مخلوف وقسوته ووحشيته. كما أنه كان يستخدم الأسلحة النارية. خرج مخلوف ذات مرة من سيارته الجيب، ووضع قدمه على عتبة السيارة وبدأ في إطلاق النار على المتظاهرين. هذا ما قاله له المتهم.

وما إذا كان المدعى عليه قد عمل في القسم 40، فإن الشاهد لا يعرف بالضبط. يمكن أن يكون المدعى عليه أو أحد أشقائه قد أخبروه. وعلى أية حال، فإن المدعى عليه نفسه قد أبلغ كثيراً عن حافظ مخلوف. على سبيل المثال، أنه يتوقع الولاء من موظفيه. ووفقاً للمعلومات العامة، كان مخلوف رئيساً للقسم 40. وعندما سئل عن السمعة التي تتمتع بها القسم، أجاب الشاهد بأن هذه الأقسام هي "نوع من محلات الجزارة لنبح الناس"، وأن الناس تعرضوا هناك للضرب والتعذيب، وأن قسماً يرأسه حافظ مخلوف لا بد أنه كان "جحيماً". كما أخبره المدعى عليه، أي الشاهد، أنه كان هناك الكثير من عدم الثقة في الفرع. وأخذت أسلحة الخدمة من الموظفين، ولا سيما السنة منهم، ولم تعد إلا عندما كانت هناك مظاهرات.

وكان المدعى عليه قد تحدث بالفعل عن "انفصال" محتمل (يعني: الهروب) في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر 2011. لكنه لم يعتن إلا بعائلته. وفي 5 كانون الثاني/يناير 2012، علم شخصياً بالفرار من الشقيق الأكبر للمتهم. وصدر أيضاً "بلاغ"

يفيد بأن المدعى عليه يعتبر مفقودا؛ وكانت هذه ممارسة شائعة لدى السلطات). تصدق الهيئة القضائية الشاهد. ولم تظهر مؤشرات على أنه ربما أخبر بغير الحقيقة بشأن نشاطه السياسي وسجنه. وبقدر ما أبلغ عن المعرفة التي اكتسبها من المدعى عليه بشأن حياته المهنية ونشاطه، فإن روايته تبدو ذات مصداقية أيضا.

ومن الواضح أن الشاهد كان حريصا على تذكر اللقاءات التي جرت أحيانا منذ فترة طويلة مع المدعى عليه وأقواله، وكشف عن ثغرات وشكوك بنزاهة، ومن ناحية أخرى، عرف كيف يعيد سرد بعض الظروف التفصيلية. وفي الوقت نفسه، أظهر مسافة من قوات الأمن، التي وصفها عموما بأنها "جزارة" بالنظر إلى تجاربه الخاصة. وبطبيعة الحال، كان لدى الهيئة القضائية سبب للتشكيك في موقف الشاهد غير النقدي في بعض الأحيان تجاه المدعى عليه في ضوء أنشطة الشاهد المعارضة، وتجاربه الخاصة في السجن، والسمعة الوحشية للقسم التي يرأسها حافظ مخلوف. أجاب الشاهد بأنه لا يرى أي تناقض في ذلك. وقد أشار المتهم مرارا وتكرارا إلى دعمه الواضح للثورة. وهو، أي الشاهد، قد سلب منه تأكيدات بموقف داخلي سلبي تجاه النظام. واستنادا إلى الاتهامات، ذكر الشاهد أنه ببساطة لا يعرف مثل هذه التفاصيل، خاصة وأنه لم يلتق بالمدعى عليه بانتظام. وعندما سئل عما إذا كانت معاملته المتساهلة بعد اعتقاله في 8 نيسان/أبريل 2011 يمكن أن تكون بسبب شفاعة المتهم، نفى الشاهد ذلك بشدة وذكر أنه تم الإبلاغ عن اعتقاله على وسائل التواصل الاجتماعي.

وحتى لو لوحظت في الشهادة بعض نزعات التبرئة، فإن الشاهد على وجه الخصوص لا يستطيع أن يذكر أي مؤشرات ملموسة على الموقف الانتقادي للنظام، وهذا يجعل وفق تقييم الهيئة القضائية المعلومات ليست موضع شك. فمن ناحية، من المنطقي أن المتهم، الذي يدرك الموقف المنشق والنشاط المعارض لابن عمه، قد عرض نشاطه مجازا وقدم نفسه على أنه تحول إلى "الثورة" داخليا. ولذلك تفترض الهيئة القضائية أن المدعى عليه قد أعرب فعلا عن نفسه للشاهد على النحو الذي وصفه هذا الأخير؛ وينطبق هذا أيضا على المحادثة التي أعرب عنها الشاهد مع المدعى عليه حول الهروب بالفعل في منتصف عام 2011. من ناحية أخرى، فإن الموقف الخير للشاهد ... [CC] تجاه المدعى عليه في شهادات عدد من الشهود الذين - على الرغم من تأثيرهم في بعض الحالات حتى بأخطر الهجمات - دعا إلى نظرة تمييزية لموظفي النظام السابق، وخاصة أولئك الذين فروا من الخدمة. بعد كل شيء، من المفهوم أن الشاهد كان في صراع ولاء بين نشاطه المعارض وعلاقة قرابته بالمدعى عليه وأراد تصديق أقوال المدعى عليه. وبالتالي فإن الهيئة القضائية لا تفترض أن الشاهد أراد عمدا تبرئة

المدعى عليه على أساس علاقة القرابة، ولكنه ببساطة أعاد إنتاج أقوال المدعى عليه - التي لا يمكنه التحقق منها بمزيد من التفصيل.

ج (ج) بشكل عام، تؤكد شهادة الشاهد التطور في المخابرات السورية الذي وصفه المدعى عليه نفسه جزئياً بتفاصيل استخداماته المختلفة. الهيئة القضائية قادرة على إلقاء نظرة نقدية داخلية على الأحداث من عام 2011 فصاعداً من وجهة نظر المدعى عليه في أقواله للشاهد ... [CC] ولا يمكن استبعاد ذلك، على الرغم من أن ذلك لم يظهر للعالم الخارجي في الأفعال المحددة للمدعى عليه. غير أن "التحذير" المزعوم، من قبل الشاهد ... [CC] من اعتقال شخص معين وشيك غامض للغاية بحيث لا تستطيع الهيئة القضائية أن تستند إليه كحقيقة يمكن إثباتها. ولا يمكن للشاهد إلا أن يذكر الكلمات الرئيسية التي تلقاها من أطراف ثالثة، ولا سيما شقيق المتهم.

ج (ج) العمال العملياتي النشط للمتهم لصالح المخابرات السورية حتى نهاية عام 2011 بالإضافة إلى تأكيد وظيفته كمدرّب في أوقات سابقة ينتج أيضاً عن شهادة الشاهد ... [BB]. أ (أ) الشاهد ... [BB] كان، وفقاً لمعلوماته، من تشرين الثاني/نوفمبر 2010 إلى بداية عام 2012، موظفاً في جهاز المخابرات العامة السورية في فرع المعلومات 255. كما عمل في فرع التدريب 295 التابعة لجهاز المخابرات العامة في فرع نجها جنوب دمشق. وكما سبق ذكره (انظر أعلاه: ج ج، ثالثاً، 3 (ب))، شارك الشاهد في المعالجة الإدارية لنقل الجثث إلى مقابر جماعية في الضواحي الجنوبية لدمشق. وبمناسبة النقل، تعرف الشاهد على المتهم كعضو في فريق الحراسة المرافق.

وفي استجوابه أمام الهيئة القضائية، وصف الشاهد الفرع 295 التابعة للمخابرات العامة السورية بأنها فرع تدريب، وبالتالي أكد أقوال المتهم في بداية أنشطته الاستخباراتية. وتمكن من رسم خريطة لموقع الفرع في نجها، جنوب دمشق، بما في ذلك ملاعب التدريب وأماكن المعيشة للمتدربين. وذكر الشاهد أيضاً أنه ينتمي إلى نفس المنطقة التي ينتمي إليها المدعى عليه - موحسن. وعلى النقيض من استجوابه من قبل الشرطة، نفى الشاهد معرفته بالمتهم من أوقات سابقة في الفرع 295. غير أنه التقى بالمدعى عليه عند تقاطع عندما رافق شاحنة مبردة مع شاحنة صغيرة مع ما مجموعه عشرة من موظفي المخابرات؛ وكان في الشاحنة المبردة حوالي 50 إلى 60 جثة. وكان المدعى عليه والأشخاص الآخرون مسلحين بالبنادق. وسواء كان ذلك مدفوعاً آلياً، كما ذكر الشاهد أثناء استجوابه من قبل الشرطة، لم يستطع الشاهد أن يقول، "أيضاً بسبب الضغط الذي يتقبل

كاهله". وعندما سئل عن كيفية معرفته بالمدعى عليه، أجاب الشاهد بأن زميلا له ذكر له اسم المدعى عليه. كما عرف من زملائه أن المدعى عليه كان يعمل لدى أمن الدولة. وفي المحاكمة، تعرف الشاهد على المتهم.

في استجواباته للشرطة المأخوذة من الشهود ... [P] و ... [MM] في استجوابات الشرطة في 24 تموز/يوليه و14 آب/أغسطس 2019، كان الشاهد ... [BB] قد قدم مزيدا من المعلومات، بعضها يتناقض مع أقواله في المحاكمة. وتستبعد الهيئة القضائية صعوبات الاتصال بالنظر إلى إعادة ترجمة الاستجوابات، وتوقيع المحاضر في كل صفحة، والتصويبات المكتوبة بخط اليد من جانب الشاهد؛ فإن الشاهد نفسه قد ذكر في المحاكمة بالإضافة إلى ذلك، أنه يتمكن من التواصل بشكل جيد. ومن حيث الأسس الموضوعية، كان الشاهد ... [BB] قد ذكر في استجوابه مع الشرطة أنه كان على علم بالمتهم. وكان قد التقى به لأول مرة كموظف في أمن الدولة المنتشر في دوما في الفرع 295. وكان المدعى عليه موجودا هناك للتدريب. وكان المدعى عليه، بصفته موظفا في المكتب الفرعي في دوما، مسؤولا عن قمع المظاهرات هناك، وفقا للشاهد الذي يشغل منصبا قياديا.

وفي استجوابه من قبل الشرطة، قدم الشاهد أيضا معلومات أكثر تفصيلا عن اللقاء مع المدعى عليه ونشاطه في نقل الجثث. وهكذا، تم تسمية اسم المدعى عليه في الإعلان المكتوب عن نقل الجثث. وكان من وحدته، الشاهد، سيتلقى ملفا يتضمن قائمة بأسماء القتلى الذين نقلوا إلى المقابر الجماعية؛ وعن طريق الهاتف، أبلغ هو، الشاهد، أيضا بالمركبات ولوحات ترخيصها. التقيا في الساعة 5:00 صباحا عند تقاطع بالقرب من الفرع 295. وتحركت شاحنة مبردة وشاحنتان صغيرتان محملتان بمدافع رشاشة مثبتة بشكل دائم. وكان قد تعرف على المدعى عليه بسبب المعرفة السابقة. وقام، أي الشاهد، بتحيته هو فقط. كان قد لوح بالنقل بعد التبادل المتبادل لكلمة المرور. واستغرق اللقاء حوالي 15 دقيقة. ثم توجه الرتل باتجاه مقبرة جماعية يحرسها "إيرانيون". ووفقا لذكرياته، عقد الاجتماع في عام 2012.

ب ب) تستخدم الهيئة القضائية المعلومات التي قدمها الشاهد في المحاكمة (انظر: ج ج (ثالثاً، 3، ب)) وكذلك بالإضافة إلى استجوابه من قبل الشرطة.

وخلال المحاكمة، كان من الواضح أن الشاهد لم يرغب في تأكيد أقوال مختلفة من استجوابه من قبل الشرطة بدافع الخوف، على الرغم من أنها الحقيقة. ورفض تقديم مزيد من التفسيرات عن معرفته بالمدعى عليه على أسس نمطية لم يعد بإمكانه تذكرها؛ ولم يتسن الحصول على مزيد من التفسيرات للثغرات في تذكر الشاهد، حتى على الرغم من الاعتراضات من استجواباته من قبل الشرطة. وفي الوقت نفسه، اعترف الشاهد في المحاكمة بأن أسرته، التي كانت لا تزال في سوريا، قد حلت محلها أفراد بعيدون من أسرة صاحب البلاغ وتعرض المتهمون للتهديد. ووفقاً لأقوال ضابط التحقيق مع الشرطة، فإن الشاهد ... [P]، كان الشاهد ... [BB] لجأ بالفعل إلى مكتب الشرطة الجنائية الاتحادي بعد استجوابه من قبل الشرطة، لأن عائلته تعرضت للتهديد ولم يرغب في تقديم أي معلومات إضافية.

وكانت أقوال الشاهد في الجلسة الرئيسية بشأن التعارف مع المدعى عليه غير معقولة، وتفتقر إلى التفاصيل، ومن الواضح أنها متقدمة. ومن ثم، فإن الادعاء بأنه لم ير المدعى عليه إلا مرة واحدة وبصورة عابرة بين عدد كبير من الأشخاص المرافقين له عند مروره بوسيلة نقل يبدو أنه لا يكاد يتفق مع الذاكرة الملموسة لشخص المدعى عليه بعد عشر سنوات. ولم يكتف الشاهد بالتعرف على ذلك جسدياً في المحاكمة؛ بل إنه لم يكتف بالاعتراف بذلك أيضاً. وقد تعرف بالفعل في استجوابه من قبل الشرطة، على المدعى عليه تلقائياً في ملف صور المشتبه به وأوضح بشكل مفهوم أنه عرفه على أساس نشاط متبادل سابق في الفرع 295. ووفقاً لمحققي الشرطة، فإن الشهود ... [P] و ... [MM]، كانا قد أعربا للشاهد ... [BB] عن استعدادهما لتقديم معلومات في استجوابات الشرطة له في 24 تموز/يوليه و 14 آب/أغسطس 2019، ولم يقدم فقط معلومات مفصلة عن مكان الفرع 295، والمقبرتين الجماعيتين، وأنشطتها الخاصة، ومحتوى قوائم المتوفين التي تلقاها وتسليم الجثث. وردا على أسئلة مختلفة، أوضح أيضاً كيف يعرف المدعى عليه وما هو نطاق مسؤوليته. ولم يظهر الشاهد شكوكاً إلا في تصنيف أرقام الشعب وإسناد الشعب المختلفة إلى مختلف أجهزة المخابرات السورية. وقد ترجم الشاهد الذي تلقى تعليماته على النحو الواجب - كما سبق أن تبين - أقوال الشرطة الخاصة به؛ وقد وقع عليها وصححها بشكل انتقائي باليد. ولم يدع الشاهد الذي استجوب في هذا الصدد أثناء المحاكمة بنفسه وجود أي صعوبات في الاتصال.

كل هذا يوحي بأن الشاهد في المحاكمة امتنع عمداً عن تقديم معلومات مفصلة عن المدعى عليه، والتي كان قد أبلغها بشكل صحيح في إجراءات التحقيق. وبقدر ما ذكر الشاهد في الجلسة الرئيسية أنه لم يعد بإمكانه تذكر تفاصيل تصوراتته في ذلك الوقت، فإن الهيئة القضائية استخدمت معلوماته من استجوابات الشرطة كأساس.

ج ج) نتيجة لذلك، تؤكد شهادة الشاهد أولاً نشاط المدعى عليه في فرع تابعة لجهاز المخابرات العامة ومسؤولة عن دوما، والتي كانت مسؤولة عن قمع المظاهرات في هذا المكان. ولأن الشاهد ... [BB] نفسه ترك المخابرات في بداية عام 2012 والتقى بالمدعى عليه في عام 2012، تثبت أقوال الشاهد أن المدعى عليه كان لا يزال يعمل كموظف في المخابرات في الانتقال بين عامي 2011/2012 لصالح المخابرات السورية، ومن الواضح أنه كان في القسم 40.

د) كما تستنتج الهيئة القضائية من عدة وثائق أن المدعى عليه كان يعمل في الفرع 251 من جهاز المخابرات العامة السورية. وتصفه بطاقة خدمة قديمة كان يحملها المدعى عليه إلى ألمانيا وفي ملفه الخاص بالأجانب صادرة عن "القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة" منذ عام 1997 بأنه "رقيب" وطبيعة التزامه بالخدمة بأنه "متطوع".

بطاقة خدمة أخرى للمتهم، تصدر له كموظف في جهاز المخابرات العامة السورية، تأتي من تقييم للهاتف النقال للمدعى عليه، والذي تم تخزين تسجيلات الوثيقة عليه، كما أبلغ الهيئة القضائية من قبل الشاهد المشارك في التقييم ... [P]. وتظهر بطاقة الهوية في المقدمة نقش "الجمهورية العربية السورية" مع توقيع "جهاز المخابرات العامة" بالحروف اللاتينية والعربية، بما في ذلك صورة للمتهم، ويوجد تحتها بالأحرف العربية "رئيس مديرية المخابرات العامة". في المقدمة يوجد أيضا نقش "الأمن" بأحرف كبيرة ورقم هوية ونسر منمق مع علم سوري. ويوجد على ظهر بطاقة الهوية اسم المتهم، واختصار رتبة "ضابط صف"، وإشارة إلى "الفرع 251"، وقسم فارغ عن نوع السلاح ورقم السلاح، ورقم بطاقة الهوية، وتاريخ إصدار في آذار/مارس 2010. المطبوعة هي أيضا طلب إلى السلطات لتقديم المساعدة لحامل البطاقة.

2- الإجراءات الملموسة للمشاركة في الجريمة، السلوك بعد الجريمة

يستند فعل المشاركة الملموس الذي قام به المدعى عليه في المقام الأول إلى أقواله في جلسة الاستماع أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين في 9 مايو 2018 وشهادته في 16 أغسطس 2018، ما لم يكن ممنوعا من الاستخدام. المعلومات التي قدمها المدعى عليه في كلتا المناسبتين تم نقلها في المحاكمة من قبل الشهود ... [L]، ... [M]، ... [P] و ... [O]، الذين علقوا أيضا على جلسة الاستماع وحالة الاستجواب ذات الصلة.

أ) إن الأحداث التي وصفها المدعى عليه خلال شهادته ومشاركته في قمع المظاهرات في دوما في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011 متماسكة ومفصلة بما فيه الكفاية. ولم تظهر تناقضات أو خصائص أخرى يمكن أن تدعم الافتراض بأن المدعى عليه يجرم نفسه ظلماً، لم يتم الكشف عنها. وينطبق هذا أيضاً على حقيقة أن المدعى عليه قد ذكر الحادث بالفعل دون تحديد مشاركته المحددة، ولكنه ذكر بما يتعلق بمظاهرة حافظ مخلوف وإطلاق النار من قبل حافظ مخلوف في سياق جلسة الاستماع التي عقدت أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين. وليس هناك ما يشير إلى أن إضفاء مزيد من الغموض على الحادث على المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية كان يمكن أن يكون خاطئاً، لأن المدعى عليه كان يمكن أن يعد نفسه بمزايا نتيجة لذلك.

إن قمع المظاهرة في دوما في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2011 الذي وصفه المتهم يتناسب بسلاسة مع الصورة التي ظهرت عن مسار وتصاعد الأحداث في سوريا في عام 2011، أي أن النهج العنيف للمظاهرات من خلال استخدام الإضرابات والأسلحة النارية وكذلك الاعتقال التعسفي للمتظاهرين ونقلهم إلى مراكز الاحتجاز التابعة للسلطات الأمنية بدءاً من نيسان/أبريل في عام 2011 على أقصى تقدير، وكانت تعد من الوسائل التي تُمارس بانتظام والتي سعى بها النظام السوري إلى قمع حركة الاحتجاج بعنف. تسليم الأشخاص المسؤولين في الفرع 251 بالحافلات واستلامهم عن على سبيل السخرية بالعنف المسمى بلفظ "حفلة الترحيب" تم تأكيده من قبل الشهود Z 28/07/16 و ... [AA] والعديد من الشهود الضحايا؛ وهذا أيضاً يشير إلى أن أقوال المدعى عليه من واقع المعاشية الفعلية.

وبالمثل، وكما سبق بيانه (انظر أعلاه: ثالثاً، 2) - من المؤكد أن القسم 40 عمل في الميدان كـ "فرقة ضرب وبلطجة" تابعة للفرع 251، وربما أيضاً فروع أخرى تابعة لجهاز المخابرات العامة السورية، وأنه تم استدعاؤه لقمع المظاهرات وتنفيذ الاعتقالات وتسليم المعتقلين إلى الفرع، بحيث تقع الحادثة أيضاً ضمن اختصاص هذا الفرع وتضيف نشاطه الواقعي إلى وحدة المخابرات هذه. ويتم تحديد الولاية المكانية للقسم، ولا سيما بالنسبة لدوما، من قبل الشاهد ... [AA]. كما أن تسليم المحتجزين فوراً، أي دون أي نقل مؤقت إلى القسم، ليس سمة خاصة وفقاً للشهود الذين كانوا جزءاً من أنشطة القسم.

وتم تأكيد الحادث أخيرا من خلال شهادة الشاهد ... [CC] (انظر: خامسا، 1، ب). وبالنسبة له، ذكر المدعى عليه - كما وصف الشاهد - حادثة في سوريا كانت فيها على الأقل حافلة بها معتقلين و "حفلة ترحيب"، شارك في تنفيذها زميل للمتهم. وفي هذا السياق، أشار المتهم أيضا إلى تورط حافظ مخلوف، أي أنه خرج من سيارته الجيب وأطلق النار على المتظاهرين. وفي ضوء هذه التفاصيل الأصلية، لا يساور الهيئة القضائية أدنى شك في أن تقرير المتهم ضد الشاهد يشير إلى حادثة قمع المظاهرة في دوما.

ب) وفيما يتعلق بعدد المتظاهرين الذين اعتقلوا بمساعدة المتهم ونقلوا إلى الفرع 251، تفترض الهيئة القضائية لصالح المتهم أنهم - فقط - 30 شخصا.

ولم يذكر المدعى عليه عددا محددا من الأشخاص سواء في جلسة الاستماع التي عقدها أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين أو في استجوابه للشهادة، بقدر ما كان يمكن استخدام ذلك. غير أنه ذكر أن المحتجزين نقلوا إلى الفرع بواسطة "حافلات". وفي هذا الصدد، تستند الهيئة القضائية في قرارها إلى الحد الأدنى لعدد المركبتين.

الشاهد ... [AA]، حارس أمن الفرع 251، أفاد بوصول الحافلات بانتظام مع - وخاصة في دوما - المحتجزين في الفرع 251. ووفقا لأقواله، يمكن للحافلات الصغيرة أن تستوعب 15 إلى 20 شخصا. ومع ذلك، في بعض الأحيان، بقدر ما يمكن أن يلاحظ، كانوا مكتظين. وبناء على ذلك، تحدد الهيئة القضائية عدد السجناء الذين يتم نقلهم في كل حافلة بعدد 15 شخصا لصالح المدعى عليه، بحيث يصل العدد الإجمالي إلى 30 شخصا.

ج) وتتخذ الهيئة القضائية أساسا أنه، وفقا للمعاملة المعتادة للأشخاص الذين تعرضوا للاعتقال ونقلوا إلى الفرع 251، تعرض جميع المتظاهرين الذين تم استلامهم هناك بمساعدة المدعى عليه أيضا في الفرع 251 لأشد حالات الإيذاء البدني والنفسي خطورة، فضلا عن ظروف السجن السائدة عموما هناك خلال فترة الجريمة واحتجزوا في الفرع لعدة أيام على الأقل. ولم تكن هناك مؤشرات على وجود استثناءات لمعاملة تفضيلية لمحتجزين بعينهم؛ ولذلك كان هذا بعيدا، لأن الأمر يتعلق بأفراد مشاركين في الاحتجاج اعتقلوا تعسفيا وليس معارضين للنظام كانوا معروفين للشخص واعتقلوا عمدا. ومع ذلك، لم يكن هناك احتمال معين للامتياز إلا بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، في حين كان على الأشخاص الذين تعرضوا لاعتقالات جماعية

تعسفية أن يتوقعوا معاملة رادعة وعنيفة - وفقا لأهداف السلطات الأمنية. ومن ناحية أخرى، لا يمكن إثبات أنه من بين 30 متظاهرا محددا نقلوا إلى الفرع 251، قتل أفراد منهم بسبب سوء المعاملة أو ظروف الاحتجاز أو تعرضوا لاعتداءات جنسية.

(د) وفيما يتعلق بالجانب الذاتي للجريمة، تفترض الهيئة القضائية أن المدعى عليه كان على علم بمهام القسم 40 فضلا عن تصاعد الأحداث في الشوارع مع تكثيف هجمات قوات الأمن. وقال إنه يدرك أيضا الغرض من العملية المحددة ضد المظاهرة في دوما ويعلم أن المتظاهرين المعتقلين سينقلون إلى الفرع 251؛ وقال إنه يدرك تماما سوء المعاملة وظروف السجن التي تتوقعها هناك، وكذلك حقيقة أنه لا يوجد أساس دستوري لاحتجازهم التعسفي. وتستنتج الهيئة القضائية ذلك مما يلي:

في أيلول/سبتمبر 2011، كان المدعى عليه قد دخل بالفعل في القسم 40 لمدة ثلاثة أشهر؛ كان مجال مسؤولية الفرع ومهامه الفعلية معروفا له بالفعل، وكذلك على أساس خبرة سنواته العديدة السابقة في العمل الاستخباراتي. وبما أن الفرع كانت مهمته الوحيدة هي أن يكون "قوة الرد السريع" لمراقبة الشوارع وعمليات التفتيش والاعتقالات وفض التجمعات ونقل المحتجزين إلى مرافق الاحتجاز - بما في ذلك مركزه في القسم - فمن غير المتصور ببساطة أن تظل وظيفته مخفية عنه، حتى لو لم تتمكن الهيئة القضائية من تحديد المزيد من أعمال النشاط الملموسة للمدعى عليه. وهذا صحيح بشكل خاص لأن غالبية الشهود المقربين من النظام والمنتقدين له تمكنوا من تقديم معلومات عن الفرع من واقع المعرفة العامة بالأوضاع في جهاز الأمن السوري. وحقيقة أن المدعى عليه كان قد أبلغ بالفعل بالقسم قبل انتقاله إليها يشير إليها الوصف الزمني لأنشطته الاستخباراتية أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين، حيث وصف فيه الفرع إجمالا بأنه "خطير". كما أن الشهود الذين استمعت إليهم الهيئة القضائية مع الناشطين في مجال الاستخبارات، وهم الشهود ... [AA]، ... [BB]، ... [Y] و Z 28/07/19، كانوا قادرين على وصف - أيضا من الرتب الدنيا - هيكل أجهزة المخابرات، والمهام والظروف على الأقل في شعبتهم على أي حال.

كما أن الظروف العامة في سوريا خلال عام 2011 وحتى الانتشار الفعلي كانت معروفة جيدا للمتهم. كانت الحوادث التي وقعت بدءا من شباط/فبراير 2011 في أعقاب الربيع العربي، والمظاهرات الآخذة في الاتساع، وقمعها العنيف من قبل قوات الأمن، معروفة للجميع في سوريا. وفقا لأقوال الشهود الخبراء ... [S] و ... [T] كان من المعروف عموما للسكان السوريين

على وجه الخصوص أن الحكومة السورية كانت تستخدم بالفعل جهاز المخابرات وغيرها من قوات الأمن تحت حكم حافظ الأسد لتهريب قوات المعارضة من خلال الاعتقال واستخدام القوة ومنع عملها. وبصرف النظر عن التخفيف القصير، لم تكن هناك تغييرات في ظل حكم بشار الأسد. كانت الأحداث في دوما ولاحقا في جميع أنحاء البلاد منذ شباط/فبراير 2011 فصاعدا جذرية، وحتى لو كان النظام السوري حريصا على عدم السماح لها بالوصول إلى الصحافة، فقد نوقشت في مجموعة متنوعة من وسائل التواصل الاجتماعي وفي عروض الإنترنت الأجنبية. لا يوجد سبب لافتراض أن هذه النتائج العامة في سوريا ظلت مخفية عن المتهم. وقبل كل شيء، من خلال أنشطته داخل جهاز المخابرات السوري، الذي كان منخرطا حاليا في قمع الحركة المدنية المزدهرة، كان لدى المدعى عليه نظرة ثاقبة من الداخل إلى نطاق الجهود التي انطلقت في هذا الصدد. كان تدريبه ومهامه - من التدريب شبه العسكري وعمله الخاص كمدرّب، والذي كان يهدف إلى العمل العنيف ضد معارضي النظام، والتجسس على المساجد، ومسؤولية المراقبة لمنطقة معينة من دمشق وصولا إلى الانتقال إلى القسم 40، الذي كان مسؤولاً بشكل خاص عن الاستخدام المباشر للقوة في الشوارع - يهدف إلى التعرف على تطلعات وجهود المعارضة وقمعها. كما أن معرفته بالأوضاع السورية العامة ناتجة أيضا عن شهادة الشاهد ... [CC]، الذي كتب تقارير عن محادثات في شباط/فبراير أو آذار/مارس 2011 أظهر فيها المدعى عليه تعاطفا مع حركة المعارضة.

وعلى هذه الخلفية، من الواضح للغاية أن المدعى عليه كان على علم منذ البداية بالغرض من عمليات مثل تلك التي أقيمت ضد المظاهرة في دوما. كما ذكر المدعى عليه صراحة في شهادته أنه كانت هناك أوامر بقتل المتظاهرين منذ "بداية أعمال الشغب"، وأشار صراحة إلى ذلك بناء على طلب إلى المظاهرة الفعلية في دوما. ومن خلال صياغته بأنه تلقى أوامر مقابلة فيما يتعلق بالمظاهرة، وإبلاغ السلوك المخطط له للمتظاهرين، "بأنهم ما زالوا جالسين هناك ولا يسمحون بأن يتم طردهم"، يمكن استنتاج أن المدعى عليه كان قد أبلغ بالفعل بالانتشار والغرض منه في الفترة التي سبقت المظاهرة. في ضوء النطاق والتنسيق المطلوب - وصف المتهم وحده 250 عضواً من القسم 40 على أنهم متورطون - ويمكن أيضاً افتراض أنه تلقى تعليمات حول التعيين الدقيق والنشاط المتوقع منه قبل النشر؛ وهذا صحيح بشكل خاص لأن المتهم كان يحمل رتبة أعلى من المجندين في النطاق الأعلى لرتب ضباط الصف. وبناء على ذلك، كان المدعى عليه على علم أيضا بأن الأشخاص الذين اعتقلوا في المظاهرة سينقلون إلى الفرع 251.

ففي نهاية المطاف، كان المدعى عليه يعلم أيضا أنه بعد نقلهم إلى الفرع 251، سيخضع المحتجزون لسوء المعاملة والتعذيب وظروف الاحتجاز اللاإنسانية القائمة. إن الظروف والمهام والإجراءات في مراكز الاحتجاز التابعة للمخابرات السورية معروفة عموما للجمهور السوري من منظور عام لأقوال جميع الشهود السوريين الذين تم الاستماع إليهم. كانت المعرفة الأكثر تفصيلا من الشهود ... [BB]، ... [AA] و Z 28/07/16 كموظفين في أجهزة المخابرات. يجب استبعاد أن هذه الظروف ظلت مخفية عن المدعى عليه، الذي كان يشغل منصب رقيب وليس رتبة متدنية. هذا صحيح بشكل خاص لأن العديد من الشهود، بما في ذلك الشاهدة ... [DD] والشاهد ... [FF]، أبلغوا بالفعل عن سوء المعاملة في مرافق الاحتجاز المؤقتة التابعة للقسم 40 في دمشق. ولذلك تفترض الهيئة القضائية أن المدعى عليه كان على علم جيد سواء من التصور المباشر أو من تقارير زملائه عن الظروف السائدة في الفرع. وكان يعمل بالفعل في الفرع 251 منذ شباط/فبراير 2010، وبناء على ذلك دخل مبانيها وخرج منها وسمع صراخ المعتذبين، الذي يمكن تصويره، وفقا لأقواله الخاصة، في استجوابه من قبل الشرطة حتى في كافتيريا الفرع. ووفقا لإفاداته الخاصة، زار المدعى عليه سجن الفرع - وإن لم يكن من الممكن استبعاده بعد الحادث موضوع القضية. وتمكن أيضا من الإبلاغ عن ممارسات التعذيب. ووفقا لأقواله الخاصة، لم يكن المدعى عليه يعلم فقط أن التعذيب قد وقع بالفعل في الفرع 251 قبل أعمال الشغب، أي قبل آذار/مارس 2011، بل كان قادرا على الإشارة في استجوابه من قبل الشرطة إلى ما الذي تغير بعد أعمال الشغب: العقوبات أصبحت أكثر ويمكن للحراس أن يفعلوا ما يريدون."

ولا يمكن تحديد دوافع الفرار النهائي للمدعى عليه على وجه اليقين. وتفترض الهيئة القضائية لصالح المدعى عليه أنه في نهاية المطاف وكما أكد بالفعل في جلسة الاستماع التي عقدت أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين - فقد ابتعد عن عمله لصالح النظام بسبب عدم رغبته في أنه مطالب بشكل متزايد باستخدام العنف ضد المتظاهرين. من الواضح أنه كان هناك دور مهم في تلك الأثناء لحقيقة أن الاشتباكات مع المتظاهرين وغيرهم من المعارضين للنظام قد أصبحت أكثر اتساعًا ووحشية، وأن عسكرة الصراع المتوقعة كانت ستتطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للمتهم إذا استمر عمله في المخابرات. وكما سبقت الإشارة، كان المدعى عليه يدرك أيضا من عمله في نقل الجثث أن قمع حركة الاحتجاج أدى إلى ارتفاع أعداد الضحايا.

هـ) ومن ناحية أخرى، لا تستطيع الهيئة القضائية أن تثبت أن المدعى عليه، وقت وقوع الحادث المعني، كان في مأزق لم يكن ليسمح له بالامتناع عن الفعل بسبب خطر حالي على جسده أو حياته أو بسبب الأخطار المعنية على أقاربه المقربين،

وأنه لم يرتكب الفعل إلا لهذا السبب.

أ (لا ترى الهيئة القضائية بالفعل أي إرادة مقابلة من المدعى عليه لارتكاب الفعل من أجل تجنب مساوئ خطيرة له أو لأطراف أخرى قريبة له. وبدلاً من ذلك، واستناداً إلى ظروف ظرفية مختلفة، يفترض أن المدعى عليه شارك طوعاً ودون نزاع داخلي في قمع المظاهرة ونقل المتظاهرين إلى الفرع 251.

(1) وبصفته موظف مخابرات لسنوات طويلة، كان المدعى عليه على علم بالفعل بالإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية ضد حركات المعارضة في الفترة التي سبقت شباط/فبراير 2011. من وسائل الإعلام العامة، ولكن بشكل خاص بسبب انتمائه إلى الفرع 251، كان يعرف أيضاً أن المخابرات كانت تستخدم في المقام الأول لقمع الاحتجاجات المنتقدة للنظام، مع تفضيل القسم 40 كقوة رد سريع. وقد شاركت هذه الأخيرة في ذلك بدءاً من شباط/فبراير 2011، أي بالفعل في الفترة التي سبقت الحادث المعني. وحتى لو لم يكن المدعى عليه يعمل في البداية في القسم ولم يكن بالإمكان تحديد مشاركته لاحقاً في مثل هذه المهام باستثناء المساهمة المثبتة في الجريمة، فإنه يمكن استبعاد أنه - لا سيما في منصبه كضابط صف رفيع المستوى - لم يكن على علم بذلك. وفي ضوء التعليمات التي أعطيت للمخابرات استناداً إلى قرارات خلية إدارة الأزمة الصادرة في نيسان/أبريل 2011 بشأن الاستخدام المنهجي للقوة المميتة، كان المدعى عليه على علم أيضاً بتصاعد الوضع الأمني اعتباراً من أيار/مايو 2011 فصاعداً عندما انضم إلى القسم 40 في تموز/يوليه 2011، كان يعرف ما يمكن توقعه هناك.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن إثبات أن النقل الأصلي إلى القسم 40 كان يرجع إلى حد كبير إلى جهود المدعى عليه، وفقاً لأقوال الشاهد ... [AA] يفترض مسبقاً وجود ملائمة معنية وولاء خاص للنظام. ولذلك يجب استبعاد تنفيذ ذلك ضد الإرادة المعلنة للمتهم. ويصدق هذا بصفة خاصة لأن المدعى عليه كان ينفر من مجرد العمل المكتبي وحاول في السابق بنجاح العودة إلى "الأعمال التشغيلية" لجهاز المخابرات، كما يتضح من أقواله في جلسة الاستماع التي عقدت في المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين. وعلى وجه الخصوص، كان بإمكان المدعى عليه أن يعارض النقل بموجب علمه بأنشطة القسم. وهذه ليست واضحة بقدر ما هي محاولات ملموسة لمغادرة القسم في الأشهر التي تلت النقل، والتي سرعان ما اكتسب فيها المدعى عليه صورة عن نشاطه الجديد في ضوء الاحتجاجات المكثفة من جهة ورد الفعل الأكثر وحشية من جانب قوات الأمن من جهة أخرى، بأن يغادر مرة أخرى أو الفرار إذا لزم الأمر. ولا يدعي المدعى عليه مثل هذا الادعاء في رسالته

(2) ولا يمكن افتراض أن المدعى عليه لم يكن ليتمكن من ترك الخدمة حتى بداية عام 2012.

ووفقا لنتيجة أخذ الأدلة، فإن الهيئة القضائية غير قادرة في البداية على افتراض أن المدعى عليه - كما يدعي في بيانه المكتوب - كان خاضعا لسيطرة شاملة فقط على أساس طائفته السنية، التي قيدت بشكل كبير خياراته للعمل. ووفقا للمعلومات المتسقة التي قدمها الخبراء ثورمان والعديد من الشهود، وبعضهم من الخبراء، فإن المناصب الإدارية العليا - وخاصة في السلطات الأمنية - كانت مشغولة بالعلويين. ومع ذلك، لا يمكن ملاحظة أن هذه الهيمنة تنطبق أيضا على ضباط الصف والمجندين. بدلا من ذلك، يستنتج من نفس الأدلة أن السوريين من الطائفة السنية كانوا يعملون في السلطات السورية، وأيضا في قطاع الأمن، في ضوء الهيمنة الواضحة من حيث العدد للسنة في السكان السوريين بأعداد هائلة. وحقيقة أن هؤلاء كان ينبغي أن يخضعوا للمراقبة - وهو أمر يكاد يكون ممكنا بالفعل - فقط بسبب حركة الاحتجاج تظل دون أي مؤشر فعلي. إن انعدام الثقة بشكل خاص في السنة في القسم 40 بشكل عام والمدعى عليه بشكل خاص لا يتوافق مع حقيقة أنه وفقا لتصريحاته الخاصة، تم اختيار المدعى عليه كسني في تموز/يوليه 2011 للمهمة الهامة والحساسة بشكل خاص من وجهة نظر النظام المتمثلة في العمل في القسم وتمكن من البقاء فيها على الرغم من تصاعد الصراع. وبدلا من ذلك، وحتى وقت قصير قبل فراره من الخدمة، عهد إلى المدعى عليه بالمرافقة المسلحة لنقل الجثث الخاضعة لسرية خاصة.

وهناك عقبات ملموسة أخرى تحول دون الهروب السابق ليست واضحة. وبالتالي، يمكن الافتراض بأن المدعى عليه، بصفته ضابط صف برتبة أعلى، كان يعيش لبعض الوقت في ظروف آمنة اقتصاديا كان من شأنها أن تسمح له بالتقاعد من الخدمة، وإذا لزم الأمر أيضا للفرار وتنظيم عملية تهريب بالوسائل الاقتصادية المتاحة. وكان من الممكن له الهروب إلى مسقط رأسه، والذي كان من شأنه أن يشكل خطرا عليه كموظف مخابرات منشق سواء عند مروره عبر المناطق الواقعة في أيدي المعارضة أو عبر المناطق الموالية للنظام، في وقت مبكر من منتصف عام 2011. ووفقا لتصريحاته الخاصة، عاشت عائلته أيضا في دمشق دون مضايقة إلى حد كبير بعد انشقاقه الفعلي في بداية عام 2012، وبالتالي فإن الافتراض بأن الفرار قبل الجريمة كان سيعني خطرا كبيرا عليهم يفتر إلى أساس فعلي. وعموما، ليس من الواضح ما الذي منع المدعى عليه من الفرار إلى قريته في مرحلة مبكرة من أجل البدء في مزيد من جهود الخروج من هناك إذا لزم الأمر.

(3) وخلصت الهيئة القضائية من كل هذا إلى أن إرادة الانشقاق وقت ارتكاب الجريمة لم تكن موجودة بعد لدى المدعى عليه. وبدلاً من ذلك، فإن نشاطه المستمر في القسم - التي أمّنت أيضاً مصدر رزقه ومعيشة أسرته - يشير إلى أن المدعى عليه قد تصالح على الأقل مع مجال مهامه الجديد وأدى خدمته طوعية على أي حال حتى نهاية عام 2011. وفي بيانه الخطي أيضاً يصف المدعى عليه قراراً نهائياً بالهروب فقط في كانون الثاني/يناير 2012. لذلك تأخذ الهيئة القضائية هذا كأساس.

ب ب) ليس من الواضح أيضاً أن المدعى عليه لم تتح له أي فرص معقولة من الناحية الموضوعية لعدم المشاركة في الفعل المحدد. ولا تتجاهل الهيئة القضائية حقيقة أن الرفض الصريح للأوامر للمدعى عليه كان من شأنه أن يؤدي إلى مساوئ خطيرة، كان يمكن أن تمتد إلى اعتقاله ووضعه في سجن للمخابرات. ومع ذلك، في كل مرحلة من مراحل العملية - في وقت الإعلان عنها قبل الانتقال إلى مكان النشر، وخلال هذه العملية وفي الموقع - كان من الممكن أن يكون متاحاً للمتهم الامتناع عن المزيد من المشاركة عن طريق محاكاة شكاوى المرض الحاد أو الإصابة. وبالنظر إلى الحالة المربكة التي وصفها بنفسه، ونشر عدد كبير من الوحدات والشعب، فضلاً عن ملاحقة المتظاهرين في دوما، كان بإمكان المدعى عليه أن يستغل الوضع فوراً للنأي بنفسه. كما أن الخطر المرتبط بمثل هذا النهج لتعريض نفسه للاشتباه في الرحيل والتحديات التنظيمية والاقتصادية المرتبطة بالفرار المفاجئ كان من الممكن أن يكون معقولاً بالنسبة له نظراً لخطورة الجريمة - اعتقال الأبرياء ونقلهم إلى سجن التعذيب.

وبقدر ما ادعى المدعى عليه في إفادته المكتوبة أنه اضطر إلى الانتظار حتى تصبح المناطق - غير المحددة بمزيد من التفصيل - في أيدي المعارضة حتى يتمكن من الفرار من خلالها، لا شيء آخر ينبثق من ذلك. لأنه بالنسبة لضابط مخابرات سابق، لم يكن الطريق إلى الحدود التركية عبر أراضي المعارضة أقل خطورة من الطريق عبر منطقة تابعة للنظام، التي كان سيتعين عليه في البداية عبورها على أي حال. لذلك - تم إطلاع الهيئة القضائية بواسطة الشهود ... [LL] و ... [O] - ذكر الشاهدان "سامي" و"قيصر" أن الأخير كان عليه أن يشق طريقه إلى مكتبه عبر الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون، حيث كان يخضع للتفتيش في كثير من الأحيان، والتي ثبت فيها أن العمل للنظام السوري هو أمر خطير للغاية.

ج- التقييم القانوني

أدان المدعى عليه نفسه بعقوبة على الفعل المثبت المتمثل في المساعدة والتحريض على ارتكاب جريمة ضد الإنسانية في شكل تعذيب وحرمان خطير من الحرية.

أولاً- بخصوص متطلبات المادة 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي

1. هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين

تقيم الهيئة القضائية الأحداث في سوريا منذ نهاية نيسان/أبريل 2011 على أنها هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين بالمعنى المقصود في خصائص الدخول الواردة في المادة 7 الفقرة 1 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي.

أ) يجب فهم الهجوم على السكان المدنيين - على أساس التعريف القانوني الوارد في المادة 7 الفقرة 2 حرف a من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية IStGH- وهو سلوك يعتبر عملاً شاملاً مع ارتكاب متعدد للجرائم المشار إليها في المادة 7 الفقرة 1 رقم 1 حتى 10 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي. يجب أن يكون وراء الهجوم جماعة - وليس بالضرورة أن تكون حكومية. السكان المدنيون هم مجموعة أكبر من الأشخاص الذين لديهم سمات مميزة مشتركة - مثل السكن المشترك في منطقة جغرافية أو اتجاه سياسي مشترك - يتم على أساسه مهاجمتهم. بالنسبة لسلطة الدولة، يمكن أن يكون سكانها المدنيون أيضاً هدفاً مناسباً للعمل. ومن المميزات أن التدابير لا تستهدف في المقام الأول فرادى الجهات الفاعلة كشخصيات فردية، بل تستهدف هذه الجهات الفاعلة بوصفها أعضاء في الجماعة. وليس من الضروري أن يكون الهجوم موجهاً ضد جميع السكان المقيمين في منطقة ما. وبدلاً من ذلك، يكفي اتخاذ إجراءات ضد عدد كبير من الأفراد (انظر BGHSt 64, 10, الفقرة 164, BGH, القرار المؤرخ 3 شباط/فبراير 2021 - AK 50/20, الفقرة 32; Werle, in: Münchener Kommentar, StGB, 3. Aufl., § 7 VStGB Rdn. 15, 21 مع إثباتات أخرى).

إن الهجوم الموسع هو عملية واسعة النطاق مع عدد كبير من الضحايا. وباعتباره هجوماً منهجياً، فإن الهجوم يتم تقييمه إذا كان استخدام القوة منظماً ومنفذاً وفقاً للخطة في ضوء عمل متسق (BGHSt 55, 137, Rdn. 27; BGH), القرار المؤرخ

(ب) وقياساً على ذلك، فإن إجراءات النظام السوري منذ نهاية نيسان/أبريل 2011 نقي بالمتطلبات الواقعية لخصائص الدخول الواردة في المادة 7 الفقرة 1 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي. ووفقاً للإثباتات التي تم التوصل إليها، كانت قوات الأمن قد قامت بالفعل بعمل عنيف ضد المتظاهرين السلميين وغيرهم من المعارضين منذ آذار/مارس 2011 فصاعداً - أو يفترض هذا. وفي حين أن هذا لم يؤثر في البداية إلا على أعمال الاحتجاج الفردية في أعقاب تخطي الربيع العربي في البداية ورد الفعل على بعض التدابير التي اتخذها النظام السوري، فإن نمو حركة المواطنين السلميين كشف أيضاً عن أعمال العنف التي قامت بها السلطات السورية، ولا سيما الجيش وأجهزة المخابرات، التي عارضت الحركة باعتقالات منظمة وعديدة، والاعتقالات طويلة الأجل وأعمال التعذيب والقتل للمعارضين الفعليين أو المزعومين للنظام.

إن العنف الهائل الذي مارسته الحكومة السورية والسلطات التابعة لها ضد المشاركين في حركة الاحتجاج ونشطاء المجتمع المدني المشتبه بهم أو الفعليين وكذلك ضد السياسيين غير المتورطين على الإطلاق استخدم - بدوافع سياسية - لمنع الاحتجاجات من خلال تفرقة الفوري وترهيب السكان وبالتالي في نفس الوقت الحفاظ على سلطة الحكومة القائمة تحت قيادة بشار الأسد. وتبعاً لذلك ترى الهيئة القضائية قيادة الدولة في سوريا وكذلك قيادة ومنفذي المؤسسات الأمنية، ولا سيما أجهزة مخابرات الدولة، على أنها جماعة نشطة تقود الهجوم. كان الهدف من الهجوم أغلبية واسعة من المدنيين الذين انضموا بالفعل أو حتى المشتبه بهم إلى حركة الاحتجاج أو كانوا ينتقدون الحكومة السورية. بالفعل في مارس 2011، تعرضت هذه بشكل متزايد لعنف الدولة المخطط له والتعسفي بانتظام، والذي اعتبر أنه تحقيق على الأقل لحقائق المادة 7 الفقرة 1 رقم 1 و 5 و 6 و 9 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي.

واعتباراً من نهاية نيسان/أبريل 2011، كان من المقرر أيضاً تقييم الهجوم على أنه واسع النطاق ومنهجي. حقيقة أن الأعمال العنيفة لقوات الأمن كانت خاضعة للسيطرة المركزية من قبل أعلى السلطات السياسية والعسكرية المحيطة بالرئيس في هيئة إدارية معدة خصيصاً منذ ذلك الوقت، تفسر الطابع المنهجي للهجوم. العدد الكبير من الضحايا المدنيين للهجمات - التي تصل إلى الآلاف كل شهر - والتي تعتبرها الهيئة القضائية أنهم الأشخاص الذين قُتلوا مباشرة على يد قوات الأمن أثناء المظاهرات أو عند نقاط التفتيش أو في أماكن أخرى، والمدنيين الذين اختطفوا في مرافق الاحتجاز الحكومية وتعرضوا

لانتهاكات هناك، والاستمرار الطويل في الاستخدام المتزايد للقوة في الأشهر التالية والعمل على الصعيد الوطني، خاصة في المدن الكبرى مثل منطقة دمشق الكبرى ودوما ودرعا وحمص، لهو دليل على وجود عدد كبير من أعمال العنف الفعلية التي تشكل هجوماً واسع النطاق.

2. الجريمة الرئيسية: التعذيب والحرمان الشديد من الحرية

تم القبض على جميع المتظاهرين الذين اعتقلوا بمساعدة المدعى عليه وأرسلوا إلى الفرع 251 هناك كجزء من الجريمة الشاملة ضد السكان المدنيين من قبل عمال التعذيب العاملين في الفرع في ضوء المادة 7 الفقرة 1 رقم 5 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي والمحرومين بشكل خطير من الحرية في ضوء المادة 7 الفقرة 1 رقم 9 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي.

(أ) وينطبق نمط الجريمة الوارد في المادة 7 الفقرة 1 رقم 5 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي على أي شخص يقوم، في سياق الفعل العام، بتعذيب شخص محتجز لديه أو تحت سيطرته بأي طريقة أخرى عن طريق إلحاق ضرر أو معاناة بدنية أو نفسية كبيرة به، وهو ما لا يكون مجرد نتيجة للعقوبات التي يسمح بها القانون الدولي. وتتطلب "جسامة الفعل" بالنسبة للأضرار أو المعاناة درجة كبيرة بما فيه الكفاية من الضعف الناجم عن الفعل ويجب تقييمها في ظل مراعاة جميع ظروف القضية، ولا سيما طبيعة الفعل وسياقه. ومع ذلك، فإن الأضرار الصحية أو الآلام الدائمة بالنسب القصوى لا تقل أهمية عن درجة الخطورة التي وفق المادة 226 من قانون العقوبات StGB (89, 64 BGHSt, الفقرة 63; BGH, القرارات المؤرخة 5 سبتمبر 2019 - AK 47/19، الفقرة 38، المؤرخة 25 سبتمبر 2018 - StB 40/18، الفقرة 22، والمؤرخة 17 نوفمبر 2016 - AK 54/16، الفقرة 27). أيضا الأضرار النفسية الهائلة يمكن أن تؤدي إلى تقييمها على أنها تعذيب (راجع BGH، القرار المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2019 - StB 14/19، الفقرة 64؛ انظر أيضا المادة 1 الفقرة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؛ 3145, 3146 EGMR NJW 2010).

وفي هذه الحالة، لم تتمكن الهيئة القضائية من تحديد الطريقة التي عومل بها المشاركون في المظاهرة - غير المعروفين

بشكل فردي - في الفرع 251 على وجه التحديد. ومع ذلك، تبين أن جميع المشاركين تعرضوا بالفعل للضرب المبرح لدى وصولهم وتعرضوا فيما بعد لمزيد من الإيذاء البدني داخل الفرع، على الأقل في شكل ضرب. وإذا ما اقترن ذلك بظروف السجن اللاإنسانية القائمة، والإدراك المستمر لصرخات الألم الصاخبة للزملاء من السجناء، وعدم اليقين المخيف والمرهق بشأن المعاملة الوشيكة، ترى الهيئة القضائية معاناة لكل ضحية من ضحايا الجريمة تتجاوز بوضوح عتبة جسامة الفعل.

(ب) وفي الوقت نفسه، يشكل أسر المتظاهرين الذين اعتقلوا بمساعدة المتهم حرمانا خطيرا من الحرية البدنية في ضوء المادة 7 الفقرة 1 رقم 9 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، في انتهاك لقاعدة عامة من قواعد القانون الدولي. واستنادا إلى المادة 7 الفقرة 1 حرف e من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (IStGH)، يفترض ذلك إذا منع ضحية الجريمة من مغادرة مكان إقامته دون أساس يمكن الاعتراف به بموجب القانون الدولي. وتتطلب كلمة "جسيمة" النظر عموما في ظروف القضية، التي يجب أن تؤخذ فيها في الحسبان على وجه الخصوص مدة وظروف الحرمان من الحرية (انظر BT-Drucks. 8524/14, S. 22; Werle a.a.O., المادة 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي الفقرة 103 وما يليها).

وتعتبر الهيئة القضائية أن الحرمان من الحرية - الذي يفرض بلا شك على كل محتجز في الفرع 251 - أمرا جسيما. وفي كل حالة، نفذت دون مبرر، ولم يكن هناك أمر على أساس كل حالة على حدة يفي بمتطلبات سيادة القانون، حتى ولو تقريبا. ولم يقدم مبرر للاحتجاز للمحتجزين؛ ولم يمنحوا أي معلومات عن كيفية الانتصاف أو تقديم المساعدة القانونية. ولم يبلغ الأقارب، ولم يبلغ الأشخاص المعنيون بمدة الاحتجاز، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به بالنسبة لهم. واتسمت ظروف الاحتجاز بالعنف المفرط وظروف السجن العامة اللاإنسانية. ولم يكن الاحتجاز لمدة قصيرة جدا فقط. حتى لو كان بعض الأشخاص المقبوض عليهم البالغ عددهم 30 شخصا لا يستبعد أنه احتجز لفترة قصيرة نسبيا مدتها بضعة أيام في الفرع 251، فإن الحرمان من الحرية له وزن كبير بالنظر إلى الظروف الأخرى الخطيرة، التي جعلت التواجد قصير الأجل في الفرع أمرا لا يطاق.

(ج) وكون الأفعال الفردية المرتكبة ضد المحتجزين تتلاءم وظيفيا مع الفعل العام للهجوم واسع النطاق والمنهجي ضد السكان المدنيين، الذي كان جاريا بالفعل خلال فترة ارتكاب الجريمة، وترتبط به، لا يحتاج إلى أي تفسير آخر. وبالنسبة للجنة الرئيسيين الذين أمروا ونفذوا عمليات التعذيب والحرمان الفردية في الفرع 251، لا يوجد سوى فعل واحد بالمعنى القانوني.

لأنه في حالة الأفعال الفردية التي ترتبط ببعضها البعض من حيث الزمان والمكان، في الحالة الراهنة، تؤدي صلتها الوظيفية بنفس الفعل العام في ضوء المادة 7 الفقرة 1 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي إلى وحدة تقييم وقائية (BGHSt 64, 89، الفقرة 53، Werle a.a.O. المادة 7 من قانون العقوبات الدولي VStGB فقرة 141).

ثانياً - مساعدة المدعى عليه

لقد ساعد المدعى عليه وحرص على الفعل الرئيسي في شكل الفعل الفردي الموجه ضد الأشخاص الـ 30 المقبوض عليهم وفقاً للمادة 27 من قانون العقوبات الجنائية. وروج لهذا الفعل من خلال المساهمة، عبر عمل موحد، في إلقاء القبض على الضحايا ونقلهم إلى الفرع 251. تحقيق الوقائع بموجب المادة 7 الفقرة 1 رقم 5 و 9 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي أصبحت ممكنة من خلال هذا فقط. ومن ناحية أخرى، وفي غياب عمل دعم محدد، لا يمكن افتراض أن المدعى عليه لم يقدم سوى المساعدة النفسية للأعمال الأخرى المرتكبة في سياق الهجوم على السكان المدنيين، حتى وإن ارتكبت في شعب المخابرات التي ينتمي إليها (انظر 89, 64 BGHSt).

ثالثاً - التبرير والذنب

تصرف المدعى عليه بشكل غير قانوني ومذنب. وبقدر ما يحتج بحالة الطوارئ باستثناء الذنب في ضوء المادة 35 من قانون العقوبات الجنائية، فإن متطلبات الحكم لا تستوفي. ترى الهيئة القضائية بالفعل - كما ثبت - أنه لا توجد حالة طوارئ ذاتية بمعنى حالة قسرية، كان المتهم يريد الهروب منها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك افتقار موضوعي إلى عدم معقولية الإجراءات المتوافقة مع المعايير؛ لأنه لا يمكن أن نرى أنه كان من المستحيل على المدعى عليه، أو على الأقل فقط في ظل مخاطر غير مقبولة، الامتناع عن ارتكاب الجريمة. وبالنظر إلى خطورة الجريمة، ترى الهيئة القضائية متطلبات متزايدة للمدعى عليه للنظر بضمير حي في تجنب الجريمة وبذل كل جهد ممكن في هذا الصدد - وكذلك المخاطرة والقيود الشخصية - بأفضل ما في وسعه. وينطبق هذا أيضاً لأن المدعى عليه، بصفته موظفاً لسنوات طويلة في المخابرات، كان على علم بمهام القسم 40 ولا توجد مؤشرات واضحة على أنه اتخذ في السابق احتياطات لتجنب المشاركة في جرائم ضد القانون الدولي.

ومع ذلك، فإن الفحص المعني ومحاولات التهرب من الحقائق ليست واضحة. وكما سبقت الإشارة، لا تزال هناك حاجة إلى مسارات عمل بديلة في موقف الفعل، في حين أنه من غير المعقول لماذا اضطر المدعى عليه إلى تأجيل الرحلة - بدون أسرته - إلى كانون الثاني/يناير 2012.

رابعاً- العقوبات التي تعترض الملاحقة الجنائية

لا توجد عقوبات أمام الملاحقة الجنائية. على وجه الخصوص، لا يمكن للمدعى عليه الاحتجاج بالحصانة باعتباره - بأوسع معانيه - موظفاً في دولة أخرى (انظر 1326 ، BGH NJW 2021).

د- إصدار الحكم

أولاً- نظرة عامة

كجزء من الحكم، كان على الهيئة القضائية أولاً تحديد نطاق العقوبة. واستناداً إلى إطار العقوبة الموحد الوارد في المادة 7 الفقرة 1 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، كان عليه أن يقيم ما إذا كان، في ظل مراعاة جميع معايير التخصيص الحاسمة ذات الصلة، بغض النظر عن أسباب التخفيف المكتوبة - في هذه الحالة: وضع مساعد المدعى عليه وفقاً للمادة 27 الفقرة 2 الجملة 2، والمادة 49 الفقرة 1 من قانون العقوبات وإمكانية الحصول على مساعدة إيضاحية وفقاً للفقرتين 46b و 49 الفقرة 1 من قانون العقوبات الجنائية - أو في إدراجهما (المادة 50 من قانون العقوبات) يتم اعتبارها قضية أقل خطورة وفقاً للمادة 7 الفقرة 2 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي. ونتيجة لذلك، أكد على قضية أقل خطورة بموجب المادة 7 الفقرة 2 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي في ظل استخدام السبب المخفف وفقاً للمادة 27 الفقرة 2 من قانون العقوبات الجنائية وخفف من إطار العقوبة الناتج (مرة أخرى) وفقاً للمادة 46b من قانون العقوبات الجنائية. وعلى أساس إطار العقوبة هذا، قامت الهيئة القضائية بتقييم الظروف المؤيدة للمدعى عليه وضده ضد بعضها البعض، ومن ثم التوصل إلى تحديد عقوبة السجن الانفرادي المؤبدة. بالتفصيل:

ثانياً- إطار إصدار الأحكام

1. الفقرة 1 من المادة 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي

تنص المادة 7 الفقرة 1 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي على عقوبة بالسجن لا تقل عن سنتين في حالات التعذيب وفقاً للمادة 7 الفقرة 1 رقم 5 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، وفي حالات الحرمان الجسيم من الحرية بموجب المادة 7 الفقرة 1 رقم 9 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي. وبما أن الفعل الرئيسي الذي ساعد فيه المدعى عليه وحرص عليه يخضع أيضاً للمادة 7 الفقرة 1 رقم 5 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، كان لا بد من اتخاذ إطار عقوبة (منتظمة) تتراوح بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة كأساس (المادة 52 الفقرة 2 الجملة 1، والمادة 38 الفقرة 2 من قانون العقوبات الجنائية).

2. الفقرة 2 من المادة 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، الفقرة 2 من المادة 27 من القانون الجنائي الألماني

نظرت الهيئة القضائية فيما إذا كان ينبغي افتراض قضية أقل خطورة بموجب المادة 7 الفقرة 2 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي مع عقوبة تتراوح بين سنتين وخمس عشرة سنة. وتوجد حالة أقل خطورة إذا انحرفت الصورة الكاملة للجريمة، بما في ذلك جميع الدوافع الذاتية وشخصية الجاني، عن متوسط الحالات التي تحدث عادة إلى الحد الذي يجعل تطبيق العقوبة الاستثنائية يبدو ضرورياً، مما يتطلب النظر بصورة شاملة في جميع الظروف المادية التي تبرئ وتجرم، بصرف النظر عما إذا كانت متصلة في الفعل نفسه، مرافقة أو سابقة أو لاحقة له. وفي حالة عدم كفاية معايير تقييم البراءة الفردية لافتراض وجود حالة أقل خطورة، يجب أيضاً مراعاة الظروف التي تشكل في حد ذاتها بالفعل سبباً للتخفيف المكتوب.

ولصالح المدعى عليه، كان من الضروري مراعاة أنه أدان نفسه كشاهد سواء في سياق جلسة الاستماع التي عقدها أمام المكتب الاتحادي للهجرة وشؤون اللاجئين أو في استجوابه اللاحق من قبل الشرطة، وأن إدانته تستند إلى حد كبير إلى هذه المعلومات الخاصة به. وحتى لو لم يمثل المتهم أمام المحكمة، فإن تصريحه الكتابي المقدم إلى الهيئة القضائية يشكل اعترافاً جزئياً يعمل أيضاً لصالحه فيما يتعلق بالنشاط المعترف به عموماً في المخابرات السورية. ومما يبرئ أيضاً أن المدعى عليه كان قد أدمج في هيكل قيادي شبيه بالجيش وقت مساهمته في الجريمة، وأنه كان بالتالي تحت ضغط معين للتصرف. وأخيراً،

كان لا بد من الأخذ في الاعتبار أنه في مرحلة مبكرة نسبيا - مقارنة بتقدم الصراع السوري الداخلي - أي في بداية عام 2012، ابتعد طواعية عن عمله في المخابرات وهرب متقبلا مخاطره الخاصة وتلك الخاصة بعائلته. ولصالح المدعى عليه، تفترض الهيئة القضائية أيضا أنه حتى قبل فراره نأى بنفسه داخليا عن أنشطة نظامه والهجمات التي ارتكبتها السلطات الأمنية السورية على السكان المدنيين، والتي ازداد نطاقها ووحشيتها خلال عام 2011. كما أن المدعى عليه لم يكن لديه سجل جنائي وقت ارتكاب الجريمة؛ وتعود الجريمة بالفعل إلى تسع سنوات ونصف. فيما يتعلق بالقرارات التي فرضتها المحكمة الجزئية ... [a] لم يطلب فرض غرامة قدرها 20 معدلا يوميا، والتي يمكن في حد ذاتها أن يعاقب عليها ككل، ولكنها كانت قد نفذت بالفعل، للحصول على تعويض عن المشقة نظرا لطبيعة هذه العقوبة (انظر BGH NStZ-RR 2008, 370; 838 StV 2020, القرار المؤرخ 5 أيار/مايو 2021 - 15/21 StR).

وعلى حساب ذلك، أخذت الهيئة القضائية في الحسبان العدد الكبير من الأشخاص الذين نقلهم المدعى عليه إلى سجن الفرع 251. وتعرض المحتجزون في هذا السجن لمعاملة - كما كان المدعى عليه على علم، حتى لو لم يسيء معاملة ضحايا الجريمة بنفسه - كان من الصعب التغلب عليها من حيث اللاإنسانية نظرا لظروف السجن التي لا تطاق والتعذيب المنهجي، وبالتالي فهي معتبرة بشدة فيما يتعلق بصور المادة 7 الفقرة 1 رقم 5 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي. كما أن قيام المدعى عليه بالمساعدة والتحرير على فعل يحقق في وقت واحد جريمتين مشمولتين بالمادة 7 الفقرة 1 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي له أيضا أثر مشدد. وينبغي أيضا ألا يغيب عن البال أن الهجوم على السكان المدنيين، الذي ارتكب المدعى عليه جريمته في سياقه، كان بالفعل وقت تقديم المساعدة - بعلم المدعى عليه - في قسوته ووحشيته، وكذلك من جانب الدولة الشاملة والسكان المدنيين برمتهم. وعموما، فإن سمات الإدخال الواردة في المادة 7 الفقرة 1 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي قد تحققت بشكل تراكمي وبالتالي حققت جودة عالية تجاوزت الحالة المتوسطة. وأخيرا، يجب إلقاء اللوم على المتهم لأنه جعل نفسه متاحا لسنوات عديدة قبل الجريمة، مع العلم أن جهاز المخابرات كان قد عامل بالفعل بوحشية وخارج نطاق القضاء معارضي النظام في ذلك الوقت، حيث لم يقصر نشاطه على العمل المكتبي، بل وسعه بناء على طلبه الخاص إلى نشاط تجسس عملياتي، وعمل أخيرا في قسم لمدة ستة أشهر، والتي كانت متورطة باستمرار في التدابير القمعية للنظام السوري، والتي ارتكبت فيها الجرائم بموجب المادة 7 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي بشكل مستمر من خلال اعتقال معارضي النظام وإساءة معاملتهم وتسليمهم، وكانت معروفة بذلك وسيئة السمعة.

وبالنظر إلى هذه الظروف وحدها، لا ترى الهيئة القضائية بعد هيمنة الجوانب العامة المخففة للعقوبة بحيث يشير هذا وحده إلى تطبيق إطار العقوبة الخاصة بموجب المادة 7 الفقرة 2 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي. وكان الحاسم في ذلك هو نسبة الظلم العالية في صورة الجريمة. ولا يتدرج هذا إلا إذا ما أخذ مزيد من الاعتبار في حقيقة أن المدعى عليه لا يتهم بالنشاط، بل مجرد المساعدة والتحريض، نتيجة لتأجيل إطار العقوبة بموجب المادة 27 الفقرة 2، المادة 49 الفقرة 1 من قانون العقوبات الجنائية. ومع أخذ هذا الظرف في الاعتبار، تقيم الهيئة القضائية الفعل بالاقتران مع نقاط الوجه الأخرى المشار إليها التي تجرم وتبرئ المدعى عليه باعتبارها قضية أقل خطورة وقد اتخذت مثل هذه القضية كأساس بدلا من التحول المبرر في إطار العقوبة وفقا للمادة 49 من قانون العقوبات الجنائية. ولم يعد إدراج ظروف المساعدة الإيضاحية (انظر أدناه تحت 3) ضروريا لذلك. إذا تم قبول قضية أقل خطورة، فإن الهيئة القضائية تدرك أنه إذا تم تطبيق المادة 49 من قانون العقوبات الجنائية - على عكس المادة 7 الفقرة 2 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي - عند نفس الحد الأدنى فسيتم تخفيض الحد الأقصى للعقوبة إلى أحد عشر عاما وثلاثة أشهر. ومن وجهة نظر عامة، يرى المقرر الخاص أنه بالنظر إلى حقيقة أن العقوبة التي ستفرض لن تؤخذ من نطاق العقوبة الأعلى، وبالنظر إلى التخفيف الإضافي الذي لا يزال يتعين القيام به وفقا للفقرتين 46 (ب) و 49 من قانون العقوبات الجنائية ومع ذلك، فإن افتراض وجود قضية أقل خطورة كاعتبار مناسب لصورة الجريمة، وتجريم المتهم لنفسه، وخروجه عن النظام، والجوانب الأخرى التي سبق ذكرها.

3. المادة 46b من القانون الجنائي الألماني StGB

بالنظر إلى المعلومات التي قدمها المدعى عليه في إجراءات التحقيق، كان لدى الهيئة القضائية سبب للنظر في تأجيل آخر للعقوبة وفقا للمادتين 46b و 49 من قانون العقوبات الجنائية وتأكيدها هذا التحول في نهاية المطاف.

أ) تشير المساعدات الاستطلاعية إلى المدعى عليه المشارك السابق ... [K]، الذي انفصلت محاكمته عن محاكمة المدعى عليه في شباط/فبراير 2021 بعد محاكمة مشتركة وستستمر بشكل منفصل. وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بالسؤال الجنائية، تقدم الهيئة القضائية استنتاجات تكميلية أخرى، لا تستغل في الحكم بالإدانة وترد أدناه، والتي تستند إلى استجواب الشهود للمتهم من قبل المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية في 16 آب/أغسطس 2018. وقد قدم المدعى عليه هناك المزيد

من المعلومات، والتي قام المدعى عليه المشارك السابق ... [K] كضابط كبير يفترض أنه مسؤول مشارك في الفرع 251 ووجد طريقه إلى لائحة الاتهام المقبولة ضد المدعى عليه المشارك. وفي هذا الصدد، لا ترى الهيئة القضائية أي حظر على استغلال الشهادة حتى بعد الوقت اللازم لإمكانية استخدام حكم الإدانة، لأن المساعدة الإيضاحية التي يقدمها المدعى عليه لا يمكن أن تؤخذ في الحسبان نتيجة لعدم وجود تعليمات للمتهم وحظر الاستغلال الذي يتدخل في حمايته.

وكما فعل محقّو المدعى عليه في ذلك الوقت، فإن الشهود ... [O] و ... [P]، كان المدعى عليه قد قدم معلومات مفصلة عن الفرع 251 في جهاز المخابرات العامة السورية أثناء استجوابه في 16 آب/أغسطس 2018. وأدلى بشهادته بشأن المنطقتين اللتين كانت الفرع مسؤولة عنهما بعد بداية الاضطرابات، وهما دوما وحريستا. وتدير الفرع أيضا نقاط تفتيش حيث تجري فيها الاعتقالات بانتظام. كما ذكر المدعى عليه أسماء كبار الضباط، بما في ذلك المدعى عليه المشارك السابق ... [K]. وجاءت الأوامر ذات الصلة بنشر القسم 40 من الفرع 251. وعلى وجه الخصوص، فإن أولئك الأشخاص المقبوض عليهم تم اقتيادهم يزعم أن لديهم "معلومات" إلى الفرع 251؛ المسؤولون عنهم كانوا "المحققين" هناك، بالطبع أولئك الذين كانوا بالقسم تحت قيادة ... [K] لإجراء التحقيقات. وقدم المدعى عليه أيضا معلومات عن واجبات المدعى عليه المشارك آنذاك. وكان هذا الأخير مسؤولا عن جمع المعلومات. وقد استشهد المدعى عليه بأثلة نموذجية من أسئلة المحققين للمحتجزين، مثل "من يدعمك؟" أو "من يمولك؟" أو "من ينظم هذه المظاهرات؟". كان من الممكن الحصول على المعلومات "عن طريق الضرب والشبح والدولاب والسجادة الطائرة والكرسي الألماني"، عن طريق إكراه السجناء على الوقوف لفترة طويلة - والحرمان من الطعام. ونفذت تدابير التعذيب هذه في الطابق السفلي من الفرع 251. كما قام المدعى عليه علاوة على ذلك برسم مكتب المدعى عليه المشارك آنذاك ... [K]، والمسافة من المكتب إلى السجن، والمقاطع العرضية ومخططات الطوابق في الفرع؛ كما سمى عدد الموظفين الذين كان ... [K] يرأسهم. ووفقا لمعلومات المتهم، كان سجن الفرع 251 أيضا جزءا من قسم الاستجواب الخاص بالمدعى عليه المشارك السابق، الذي وصفه المدعى عليه بأنه "محقق ذو خبرة كبيرة". وفي الوقت نفسه، ذكر المدعى عليه أن المدعى عليه المشارك السابق ... [K] رفض ضرب المتظاهرين المعتقلين في مناسبة يتذكرها بشكل خاص.

وفيما يتعلق بعدد السجناء الذين نقلوا إلى الفرع 251، ذكر المتهم أنه منذ بداية الصراع، كانت الحافلات التي تقل السجناء تصل يوميا، وأحيانا مرتين في اليوم. وكان السجن، الذي يتألف من حوالي 100 سجين، مكتظا تماما بـ 400 سجين. وكان

ينبغي نقل السجناء باستمرار إلى الفرع 285.

وفيما يتعلق بالوفيات في الفرع 251، ذكر المدعى عليه أنه رأى في إحدى المرات محتجزا لدى وصوله إلى الفرع 251 بعد نزوله من الحافلة وهو يتعرض للضرب على رأسه من قبل حارس بقضيب معدني وتوفي بسببها. وذكر أيضا أنه "خلال أعمال التحقيق" في الفرع 251 كان يتوفى أشخاص في كثير من الأحيان. وتم نقلهم من قبو السجن ليلا ملفوفين بالبطنانيات، إما إلى مقبرة في نجها أو إلى مستشفى. بين أيار/مايو وحزيران/يونيه 2011، كما كان يتصور، تم نقل عشرة قتلى من القبو.

ب) وشهد محققو الشرطة، الشهود ... [O] و ... [P]، بأن الأقوال التي أدلى بها المتهم في إجراءات التحقيق ضد المتهم المشارك آنذاك ... [K] تم أخذها في الاعتبار. وتم تضمين المعلومات التي قدمها المدعى عليه في إجراءات التحقيق ضد المدعى عليه المشارك السابق ... [K]، الذي اتهمته لائحة اتهام المدعي العام الاتحادي المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019 التي اعترفت بها الهيئة القضائية، من بين أمور أخرى، بقتل 58 شخصا لدوافع منخفضة وتعذيب ما لا يقل عن 4000 شخص في سياق هجوم واسع النطاق ومنهجي على السكان المدنيين. وفيما يتعلق بإسناد هذه الأفعال، تشير لائحة الاتهام إلى حد كبير إلى المكانة البارزة للمتهم المشارك السابق ... [K] كرئيس للتحقيق في الفرع 251 بالمخابرات العامة السورية. ومن بين ادعاءات القتل، يتم إرجاع أعمال ارتكبت على حساب أحد عشر ضحية إلى أقوال المتهم فقط.

أيضا المعلومات المتعلقة بهيكل ومهام الفرع 251 وشخص المدعى عليه المشارك السابق ... [K] كانت ذات أهمية كبيرة لتقييم الاتهام ضد المدعى عليه المشارك - حتى خارج مساهمة المدعى عليه في الجريمة. وكما كان واضحا بالفعل للدائرة القضائية من خلال الجمع المشترك للأدلة ضد كلا المدعى عليهما، لا يمكن الحصول على رؤى حول الهياكل التنظيمية والمسؤولية الداخلية إلا من خلال ملخص للمصادر التي يمكن الوصول إليها بشكل عام، وتحليل الخبراء، والتصورات الفردية البارزة للشهود الضحايا، وكذلك - وهو أمر مهم للغاية - تصريحات موظفي النظام السابق مع تصور أكثر شمولاً ومباشرة لمجال عملهم. والشهود الذين عملوا في منطقة متداخلة على الأقل من حيث الزمان والمكان لهم بطبيعة الحال أهمية خاصة. كان متاحا من الفرع 251، بالإضافة إلى المدعى عليه، فقط الشاهد - الذي تم تعيينه حارسا ومقيدا في تصورات بالانظر إلى هذه الوظيفة - ... [AA] والشاهد - الذي يختلف اختلافا كبيرا في نوعية الشهادة - ... [Y].

ولا تخضع المعلومات التي قدمها المدعى عليه للإجراءات الجارية ضد المدعى عليه المشارك ... [K] لحظر الاستخدام.

(ج) وتقوم الهيئة القضائية بتقييم المعلومات التي قدمها المدعى عليه كمساعدة إيضاحية في ضوء المادة 46b الفقرة 1 الجملة 1 رقم 1 من قانون العقوبات الجنائية. والفعل الذي ارتكبه المدعى عليه المشارك السابق هو فعلاً مجرمًا بموجب المادة 100a الفقرة 2 رقم 10 حرف b من قانون الإجراءات الجنائية StPO. صحيح أن المدعى عليه كان أيضًا مشاركًا في جريمة ضد القانون الجنائي الدولي المنسوبة إلى المدعى عليه المشارك من خلال مساهمته في الجريمة؛ ومع ذلك، فإن مساهمته في التحقيق تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من مساهمته الخاصة في الجريمة، والتي تقتصر على اعتقال مفرد وتسليم السجناء (المادة 46b الفقرة 1 الجملة 3 من قانون العقوبات الجنائية). كما أن فعل المدعى عليه وجريمة إدانة المدعى عليه المشارك السابق مرتبطان ارتباطًا كافيًا بالنظر إلى ترابطهما من خلال هجوم موحد على السكان المدنيين ومن خلال التداخل المكاني والمحلي في نفس فرع المخابرات. وأفصح أخيرًا عن هذه المعرفة قبل البت في افتتاح الإجراءات الرئيسية ضد المدعى عليه. وحقيقة أن المدعى عليه لم يقدم أي معلومات إضافية في المحاكمة لا تحول دون افتراض الحصول على مساعدة إيضاحية في ضوء المادة 46b من قانون العقوبات الجنائية StGB (BGH NSTZ 2009, 394)، المقرر المؤرخ 2 حزيران/يونيه 1988 - 248/88 StR، في: Münchner Kommentar, StGB, 4th ed., § 46b. كما لا يمكن افتراض أن المدعى عليه لم يتصرف طوعًا كشاهد في ضوء المادة 46b الفقرة 1 الجملة 1 رقم 30 Rdn.). كما لا يمكن افتراض أن المدعى عليه لم يتصرف طوعًا كشاهد في ضوء المادة 46b الفقرة 1 الجملة 1 من قانون العقوبات الجنائية نتيجة لالتزام إجرائي جنائي بالشهادة كشاهد (انظر BGHSt 55 و 153 و 155)، خاصة وأنه كان منفعتًا جزئيًا على الأقل على رفض الإدلاء بشهادته كمتهم.

(د) وفي سياق التقييم العام الذي فتح بموجبه (انظر BGHSt 55 و 153) بشأن ما إذا كان المدعى عليه يستفيد من تخفيف العقوبة التي افتتحها بموجب المادة 46b من قانون العقوبات الجنائية، قامت الهيئة القضائية على وجه الخصوص بتقييم الظروف المدرجة في المادة 46b الفقرة 2 من قانون العقوبات الجنائية. وبما أن طبيعة ونطاق الوقائع المكشوف عنها ينبغي اعتبارهما مهمين للغاية. صحيح أنه كان هناك - كما ذكرنا سابقًا، بشأن هيكل أجهزة المخابرات السورية ومهامها في بداية الصراع السوري الداخلي من فبراير 2011 فصاعدًا كانت قيد التحقيق بالفعل ضد المدعى عليه المشارك السابق ... [K] - وسائل إثبات أخرى، مثل آراء الخبراء التي حصل عليها جهاز المخابرات الاتحادي والخبراء ثورمان، وكذلك أقوال موظفي الحكومة السابقين Z 28/07/16، ... [Y]، ... [N] و ... [BB] متوفرة. ولكي يتمكن موظفو الفرع 251، والتي

- وإن كان غير كاف فقط - تقديم معلومات حول شخص المدعى عليه المشارك السابق ... [K]، كان ذلك فقط في حالة الشهود ... [Y] و ... [AA]. وتكتسب المعلومات المتباينة تماما التي قدمها المدعى عليه بشأن مجال المسؤولية وعن شخص المدعى عليه المشارك أهمية كبيرة في هذا الصدد.

ووفقا لتقييم الهيئة القضائية، مع ذلك، فإن الأخطر من ذلك هو حقيقة أن الشخص المتهم كان قادرا على تقديم معلومات عن عمليات القتل في الفرع التي - بقدر ما كان المدعى عليه المشارك السابق ... [K] يتحكم فيها - يمكن إرجاعها فقط إلى معلوماته ولا يمكن التحقق منها إلا من قبله. وعلى الرغم من أن عمليات القتل تشكل جزءا من عمل عام موحد وفقا للمادة 7 الفقرة 1 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي، فإن هذا يشكل انتهاكا لأعلى المصالح القانونية الفردية. ولذلك ينبغي اعتبار خطورة الجريمة وأهمية المساهمة الإيضاحية عالية جدا كما أنه ظلم أكثر خطورة بكثير مقارنة بمساهمة المدعى عليه نفسه في الجريمة، الذي لا يمكن إثبات أنه ساعد وحرص على ارتكاب جريمة قتل. وفي استجوابه من قبل الشرطة، أدلى المدعى عليه عن طيب خاطر بجميع أقواله على الرغم من تجريم نفسه الواضح؛ كما أدلى بشهادته أمام موظفين آخرين في النظام وأنشطتهم التي لم تتوقف بعد إجراءات التحقيق بشأنها. وبقدر ما لم يجد المدعى عليه نفسه على استعداد لمواصلة التعاون مع سلطات التحقيق ولم يكرر أعبائه في المحاكمة، فإن هذا ليس عاملا حاسما ضد افتراض تأجيل الحكم بالنظر إلى خصوصية المعلومات التي تتأثر جزئيا بحظر الاستخدام والعبء الشخصي الكبير المرتبط حتما بالكشف عن المعلومات على نطاق أوسع.

4- ونتيجة لذلك انطلقت الهيئة القضائية بالنالي من إطار العقوبة المخفف وفق المادة 49 الفقرة 1 من قانون العقوبات الجنائية للمادة 7 الفقرة 2 من قانون الجرائم ضد القانون الدولي. ولذلك كان عليه أن يأخذ عقوبة السجن التي ستفرض من إطار عقوبة الحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر وأحد عشر عاما وثلاثة أشهر.

ثالثاً- إصدار الأحكام بالمعنى الدقيق

لدى تحديد عقوبة الحبس التي يتعين فرضها، أخذت الهيئة القضائية في الحسبان جميع أسباب التقييم التي سبق ذكرها أعلاه وأعدت النظر فيها. وقد قيمت الهيئة القضائية مرة أخرى، وإن كان ذلك بأهمية متناقصة، المساعدة الإيضاحية التي أدت

بالفعل إلى تأجيل إطار العقوبة، فضلا عن الظروف المخففة للعقوبة المستخدمة لافتراض قضية أقل خطورة، ولا سيما انخفاض الحق في اتخاذ إجراء نتيجة لمجرد المساعدة والتحريض. وينبغي التركيز بشكل خاص مرة أخرى على حقيقة أنه لولا أقوال المدعى عليه نفسه في المقام الأول لما كانت هناك لائحة اتهام وإدانة في الفترة التي سبقت التحقيق، فضلا عن خروج المدعى عليه المبكر الطوعي والمقارن عن عمله بالمخابرات في سوريا. وعلى وجه الخصوص، فإن عدد ضحايا الجريمة، الذين ساعد المدعى عليهم في تعذيبهم وحرض على تعذيبهم وحرمانهم من حريتهم، له أثر سلبي.

بعد تقييم الأسباب المذكورة أعلاه ككل، تتوصل الهيئة القضائية إلى فرض عقوبة بالسجن لمدة

أربع سنوات وستة أشهر

كعقوبة مناسبة للجريمة والذنب.

هـ - التكاليف، الاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة

يستند القرار المتعلق بالتكاليف إلى المادة 465 من قانون الإجراءات الجنائية StPO.

ولم يسبق الحكم أي اتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة (§ 257c StPO).

جيسريش

فيدنر

د. كيرير

لينز

كابيشكي